



سعدى بنزيان

معركة الحجاب الإسلامى فى فرنسا

أصولها وفصولها

صور عن معاناة المسلمين فى المهجر

صنف : 4/197

طبع فى 2005

دار
هومة

للطباعة والنشر والتوزيع

34 حي البرويار - بوزريعة - الجزائر

الهاتف : 021.94.19.36 / 021.94.41.19 / 021.94.17.75 (الفاكس)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

الإيداع القانوني : 2005/729

ر.د.م. ك. x - 891 - 66 - 9961 ISBN.

يمنع الاقتباس والترجمة والتصوير إلا بإذن خاص من الناشر

15 سنة مرت على اندلاع معركة الحجاب في فرنسا وبالضبط في ثانوية "غابريال هافيز" GARBIEL HAVEZ في مدينة كراي CREIL ولاية OISE "وكان بطلها أنريست شانفيير ERNESTE CHANVIERE " من أصل مارتينيكي يشغل منصب المراقب العام في هذه الثانويّة - وقد منع 3 فتيات مسلمات متحجبات كنّ يرتدين الحجاب من دخول الثانويّة بدعوى أنّ الحجاب مناهض للعلمانيّة - وجرت مياه كثيرة منذ ذلك التاريخ - فأرنيست شانفيير غادر الثانويّة وكافأه اليمين بمنصب سياسي واستحق من الإعلام الفرنسي لقب "بابا العلمانيّة" أمّا الفتيات الثلاث اللاتي كنّ ضحية هذا المارتينيكي فقد تزوّجن وأصبحن ربّات بيوت - ولكن قضية الحجاب رغم مرور هذه الحقبة الزمنية مازالت تتفاعل في الساحة الإسلامية بفرنسا - فرغم أنّ المجلس الدستوري الذي أحييت إليه القضية في عهد الاشتراكيين فقد حكم لفائدة الحجاب طالما أنّه لا يعكّر صفو الأمن العام - ومع ذلك فقد سيطرت قضية الحجاب على الساحة الإسلاميّة في فرنسا وشكّلت حولها لجنة من (20) شخصية للفصل في قضية الرّموز الدينيّة برئاسة وزير سابق والوسيط الجمهوري بيرنا

رستازي، وتبنى رئيس الجمهورية جاك شيراك أعمال هذه اللجنة وأحيلت القضية إلى كل من البرلمان ومجلس الشيوخ).

وصادقا معا وبالإجماع على مشروع قرار يمنع إدخال الرموز الدينية في المدارس والمعاهد والثانويات العمومية، وقبل هذا ذهبت عدة فتايات ضحية هذا المنع - بعضهن طردن من المدرسة - كما هو الحال بالنسبة للفتاتين الأخوتين "ألمّا" و"ليلى" من أب يهودي وأم مسلمة وقد صدر حولهما كتاب كامل - وأضحت قضية فصليهما من الثانوية في "أوبير فيلي" مثار نقاش واسع شارك فيه والدا لفتاتين "لوران ليفي" وهو معروف وعضو لجنة "المدرسة للجميع" وقد أدلى أمامنا بشهادة دافع فيها بحرارة عن حق الفتيات المسلمات من ارتداء الحجاب وهذا يدخل ضمن حرّيتهن الشخصية - وهناك اتصالات تجري حاليا بين الهيئات الإسلامية والحكومة الفرنسية قصد إيجاد حل لا يغضب العلمانيين ولا المسلمين وليتنا ندري هل يمكن إقناع الفتيات المسلمات بهذا الحلّ وسوف يتجلّى ذلك عند حلول العام الدراسي المقبل (2004 - 2005) عندما يدخل قانون منع إدخال الرموز الدينية في المدارس والمعاهد الثانوية الرسمية محلّ التطبيق فالحكومة الفرنسية رغم الاحتجاجات والنقد الموجه إليها من جيرانها، ومن بريطانيا والولايات المتحدة - بالإضافة

إلى البلدان العربيّة والإسلامية فهي ماضيّة في سياستها - غير
أبهة بما يُقال هنا وهناك.

إنّ "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" الذي تشكل مؤخراً
وجد نفسه في حيرة من أمره يحاول امتطاء حصانين في آن
واحد كما يقال، فهو من جهة لا يريد أن يضحى بالعدد الكبير من
المسلمين والمسلمات الذين يرون في الحجاب لا كرمز ديني بل
هو جزء من الدين والحكومة الفرنسيّة التي تمارس ضغوطاً
عليهم وتعمل من خلال هذا المجلس على تهدئة الوضع وسط
الفتيات المسلمات اللاتي رفضن قرار منع الحجاب ولو أدى بهنّ
الأمر إلى الطرد من المدرسة أو العمل وحدث فعلاً أن طردت
بعض النساء المتحجبات من العمل بسبب إصرارهنّ على عدم
خلع الحجاب، ويتخوّف مسلمو فرنسا من امتداد العدوى فيما
يتعلّق بقضية منع الحجاب في المدارس العموميّة إلى الدول
المجاورة كألمانيا - وبلجيكا، وهولندا، وإيطاليا التي لا يواجهه
المسلمون فيها نفس المشاكل التي يواجهها مسلمو فرنسا -
ومأساة مسلمي فرنسا أنهم أكثر عدداً، ولكنهم أقلّ فعالية وأكثر
فقراً مادياً وفكرياً، وخاصة بالنسبة لمسلمي المغرب العربي الذين
لا يتمتعون بأدنى نفوذ سياسي ولا مالي - فلا تمثيل لهم في
البرلمان، ولا في مجلس الشيوخ فقد طُبّل الإعلام الفرنسي كثيراً

في الشهور الأخيرة عندما تم تعيين أول والٍ مسلم من أصول مهاجرة وهو عيسى درموش "من منطقة القبائل - ولا يجرؤ الإعلام الفرنسي بالحديث عنه كشخص من أصل جزائري بينما نجد هذا الإعلام يتحدث عنه تارة كواحد من أصول مهاجرة، وتارة من أصل قبائلي".

وهو عزف اعتدنا عليه نحن في الإعلام الفرنسي الذي لم يتخلص عن بقايا العهود الاستعمارية وهو ما يزال يتحدث عن الجزائريين لا شعب واحد مهرته المحن وجرائم فرنسا في الجزائر، بل كشعبين "العرب والبربر" وكلمة البربر عندهم تتصرف في معظم الأوقات إلى القبائل وكثيرا ما يحدث أن أسأل من طرف الفرنسيين "هل أنت جزائري أم قبائلي؟ وكأن منطقة القبائل جمهورية خارج التراب الجزائري".

وكان جوابي هل سألتك أنت في يوم من الأيام هل أنك كورسيكي أو ألزاسي بل أسألك هل أنت فرنسي أم لا؟.

إن معركة الحجاب في فرنسا هي بمثابة الغابة التي تخفى وراءها كم هائل من مشاكل المسلمين في فرنسا وهي مشاكل كثيرة وتزايد بتزايد عددهم وبنمو وعيهم السياسي والثقافي ويتحاشى المسؤولون الفرنسيون الحديث عن المشاكل الحقيقية لأبناء المغرب العربي في فرنسا بالنسبة للجيلين الثاني والثالث

في حين جعلوا من قضية الحجاب وكأنها المشكل الأول الذي يعاني منه الشعب الفرنسي مع العلم أنّ سبر الرأي العام الفرنسي "أكد أن قضية الحجاب تأتي في السلم الحادي عشر من انشغالاته الأساسية في المجتمع الفرنسي".

سعدى بزيان

- باريس - جويلية 2004.

رفع
عبد الرحمن العبدوي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قالوا عن الحجاب الإسلامي في فرنسا

خلال استقبال الرئيس الفرنسي جاك شيراك لممثلي الديانات الثلاثة في فرنسا المسيحية - اليهودية، والإسلامية وذلك بمناسبة العام الجديد 2004.

وهو أول مرة يستقبل فيها ممثل الجالية الإسلامية بصورة رسمية في قصر الرئاسة: "علينا أن نعمل سويًا على إحياء العلمانية المتفتحة والكريمة التي تسمح وتساعد على التعايش والتي نس في المجتمع الفرنسي".

LEMONDE 6/1/2004

" لا يمكننا أن نسمح بأن تصبح قوانين الجمهورية موضوع اعترافي، وجدل تحت ستار الحرية الدينية ".

- والعلمانية هي إحدى أعظم إنجازات الجمهورية وتمثل موضوعاً رئيسياً هو الأهم بالنسبة للسلام في المجتمع، والتلاحم الوطني.

- لقد عاينت، ودرست كل التقارير الصادرة عن "جنة بيرنار ستازي" وتفحصت كل الحجج التي تقدمت بها الجمعية الوطنية - "البرلمان" والأحزاب السياسية، والسلطات الدينية،

وكبار ممثلي التيارات الفكرية الهامة وعلى ضوء ذلك أعتبر
وبكل وضوح وبضمير واع بأن ارتداء لباس أو أي علامات
دينية أخرى تشير جهازا إلى الانتماء الديني ويجب أن يتم
حظرها في المدارس، والمعاهد والثانويات العمومية.

[جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا في خطاب له يوم 17
ديسمبر 2003 في قصر الإليزي "مقر رئاسة الجمهورية
الفرنسية].

الجزور التاريخية لمعركة الحجاب في فرنسا

في أكتوبر 2004 يكون قد مضى 15 سنة على بدء معركة الحجاب في فرنسا ففي العام الدراسي (1989 - 1990) انفجرت ولأول مرة قضية الحجاب في فرنسا في مدينة كراي (CREIL) ولاية واز "oïse" وفي ثانوية تدعى ثانوية غابريال حافيز GABRIEL HAVEZ وكان بطل هذه القضية هو "أرنيس تانبيير" وهو من أصول مارتينيكية ومن حزب جاك شيراك "R . P . R" التجمع من أجل الجمهورية "فقد أقدم أرنيس تانبيير" على منع 3 فتيات مسلمات مغاربيات كن يرتدين الحجاب من منعهن الدخول إلى الثانوية بدعوى أنهن بهذا الحجاب قد خرغن قانون العلمانية - التي لا تسمح بإدخال الرموز الدينية إلى المدرسة العمومية - وكانت هذه العملية التي فجرها ERNESTCHANVIERE بداية لمعركة الحجاب في فرنسا التي ما انفكت فصولها تتفاعل في الساحة الإسلامية بفرنسا - وكانت 3 فتيات مسلمات.

مسلمات: (إيلي، وفاطمة عشبون، وسيعداني).

أول الضحايا في هذه القضية - حيث أرغمن على ترك الدراسة رغم أنهن مواطنات فرنسيات ولدن في فرنسا - ويعشن فيها.

ويواصلن دراستهن باللغة الفرنسية وفق برنامج دراسي فرنسي علماني ومن شهر أكتوبر 1989 إلى غاية نهاية ديسمبر من نفس العام ظهر حوالي 900 مقال في الصحف والمجلات الفرنسية حول الحجاب وخلال هذه الفترة جرت مياه "كثيرة في نهر السين - وحدثت تطورات في ثانوية غابريال حافيز" فالفتيات الثلاثة اللاتي طردن من الثانوية تزوجن - فسميرة سعيداني تزوجت في تونس - وليلى في هولندا - وفاطمة عشبون في فرنسا.

أما بطل معركة الحجاب أرنيست شانفيير فقد دخل عالم النسيان - بعد أن كوفئ ببعض المناصب تقديرا له على هذا الموقف - ولقب في الصحافة الفرنسية بـ "بابا العلمانية" أما الثانوية التي كان يديرها: "ثانوية غابريال حافيز" فقد حدثت فيها تطورات لم يكن يتصورها أرنيست شانفيير "شخصيا فقد غدت هذه الثانوية اليوم تضم (765 تلميذ وتلميذة ينتمون لـ: 27 بلدا، وهناك عشرات من فتيات مسلمات في هذه الثانوية يرتدين الحجاب، والباقي بلا حجاب) و 80% من تلاميذ ثانوية غابريال حافيز في "كراي" من أصول مسلمة".

- الفرنسيون وتناقض بين الأقوال والأفعال:

يؤكد كثير من الفرنسيين ويقرون بأن المجتمع الفرنسي اليوم مجتمع متعدد الثقافات والأصول والأديان ولكن من الناحية العملية يرفض ذلك ومن أجل ذلك مازال مسلسل معركة الحجاب متواصلا ولا يبدو أنه سوف ينتهي قريبا ولا يزال يصنع الحدث السياسي والإعلامي في فرنسا رغم مرور 15 سنة كاملا على اندلاع معركة الحجاب في أكتوبر 1989 - وقد حاول مجلس الدولة في بيان له صدر في 27 / 11 / 1989 وضع حد للجدل الدائر حول معركة الحجاب في فرنسا عندما أعلن بصفته أعلى سلطة دستورية في فرنسا بأن "مظاهر الانتماء الديني أو السياسي مطابقة للعلمانية ما لم تتسبب في اضطراب النظام العام" وكان هذا الموقف من مجلس الدولة جاء بطلب من الحكومة الفرنسية الاشتراكية في ذلك الوقت بعد الضجة الناتجة منع فتيات مسلمات متحجبات من الدخول على المدرسة "وإشارة إلى ثانوية غابريال حافيز" في ولاية واز "OISE" بضواحي باريس.

- وفي 2003/4/3 أعلن رئيس الوزارة الفرنسي أمام القناة الثالثة للتلفزة الفرنسية بأنه يعارض لبس الحجاب في الأماكن العامة وخاصة في المدرسة العمومية.

- وفي 6 - 13 / 2003 تمّ انتخاب "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، ووضع على رأس هذا المجلس دليل بوبكر عميد

مسجد باريس رغم أنه لم يفز في الانتخابات التي جرت من أجل انتخاب هذا المجلس".

- وفي 19 أبريل 2003 وبمناسبة انعقاد المؤتمر العشرين لاتحاد المنظمات الإسلامية من فرنسا " في منطقة لوبورجي " "LEBOURGET" بالضاحية الباريسية، ألقى وزير الداخلية يومئذ نيكولا سيركوزي كلمة أمام الحاضرين دعا فيها النساء المسلمات في فرنسا بتقديم صور كاشفة الرأس في حالة استخراج بطاقة الهوية على قدم المساواة مع بقية المواطنين الفرنسيات، وقد قوبل كلامه باحتجاج كبير من طرف النساء المسلمات الحاضرات في ملتقى لوبورجي السنوي وقد فجر هذا التصريح قنبلة وسط الرأي العام والإعلام الفرنسي الذي فتح حملة كبيرة في هذا الموضوع - وأصبحت قضية الحجاب وكأنها القضية الوحيدة التي تواجهها فرنسا في حياتها اليومية، وقد تسارعت الأحداث بسرعة، واستغل أعداء الإسلام هذه المناسبة للانضمام إلى المعسكر المعادي للإسلام والمسلمين فاحتدم الصراع وكان المسلمون وقوده.

- وفي 22 / 5 / 2003 نظم البرلمان الفرنسي ندوة تحت عنوان "المدرسة والعلمانية اليوم" تحت إشراف اللجنة لجنة الشؤون الثقافية والعلمانية والاجتماعية برئاسة جان ميشال د.

ويرنارو حضر الندوة وزير التربية لوك فيري الذي أقصى من منصبه في التعديل الوزاري الذي أجراه جاك شيراك عقب فشل اليمين في الانتخابات الجهوية بصورة لم يسبق لها نظير أمام الحزب لإشترافي بالتحالف مع الشيوعيين والخضر"

- وفي 27 / 5 / 2003 قررت ندوة رؤساء البرلمان تكوين لجنة إعلامية حول مسألة لباس المظاهر أو الرموز الدينية في المدرسة الفرنسية العمومية.

- وفي 3 / 7 / 2003 كلف بيرنار ستازي وهو وزير سابق والوسيط. الجمهوري من طرف الرئيس جاك شيراك بتشكيل لجنة خاصة للنظر في الواقع العلماني بفرنسا - وشكل فعلا بيرنار ستازي هذه اللجنة من عدة شخصيات فرنسية وقليل من المسلمين من بينهم محمد أركون وهو علماني ومختص في الدراسات الإسلامية ولمحمد أركون آراء حول الإسلام والعلمانية غريبة فهو يرى أن " العلمانية مكسب للإسلام في فرنسا " كما أن " الإسلام مكسب لفرنسا " !!

- وفي 17 ديسمبر 2003 ألقى الرئيس الفرنسي جاك شيراك خطابا يعلن فيه رسميًا منع كل الرموز الدينية في المدارس العمومية وفي مقدمة هذه الرموز الحجاب الإسلامي، وقد استطاع المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

إصدار بيان في 12 / 10 / 2003 جاء فيه "إنّ الحجاب أمرٌ ديني، ولم يتم التّوصل بسهولة إلى إصدار مثل هذا البيان ذلك أنّ المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، ليس مجلسا متجانسا. فأعضاؤه ينتمون لعدة تيارات وإسلامية متباينة الأفكار والآراء.

وفي 31 / 10 / 2003 صرّح بيرنار ستازي لصحيفة "فرنسا الغرب" - France OUEST- "إنّه حتّى لو تكون هناك عدة تفسيرات للحجاب فإنّ هذا الأخير يمثل موضوعيا علامة تبعية للمرأة. !!
في 10 / 11 / 2003 أعلن جمع من أساقفة فرنسا في مدينة "لورد" في ختام اجتماعهم بأنهم يعارضون إصدار قانون يمنع الحجاب.

في 12 / 11 / 2003 قدمت "اللجنة البرلمانية تقريراً حول الرموز الدينية " والسياسيّة الظاهرة "في المدرسة الفرنسيّة العمومية".

في 12 / 15 - 11 / 2003 عقدت الدورة الثانية للمنتدى الاجتماعي الأوروبي "الذي تزامن مع ضجّة حول عضوية الداعية الإسلامي طارق رمضان المعروف هذا المنتدى بحجة أن أطروحته معادية للسّامية، وكان الأستاذ طارق رمضان قد نشر مقالا في "الأنترنيت" رفضت الصّحافة الفرنسيّة نشره يتهم فيه

نخبة من المفكرين الفرنسيين باحتكار الحوار وفرض نمط فكري أحادي والانحياز الواضح لموقف الحكومة الإسرائيلية" وفي مقدمة هؤلاء بيرنار هنري ليفي الفيلسوف الفرنسي من أصل يهودي" ورغم كل الضجة التي أثيرت فإنّ المنتدى تمسك بعضويّة الأستاذ طارق رمضان الذي تحوّل إلى نجم الملتقى - وغطت قضية الحجاب، وحقوق الأقليات في أوروبا الموضوع الرئيسي للمنتدى المختصّ لمناهضة العولمة الأمريكية.

وفي 20 / 11 / 2003 جرى حوار ساخن مباشرة على الهواء بين وزير الداخلية السابق وطارق رمضان في الحصّة التليفزيونية:

"مئة دقيقة للإقناع" وشاهدها الملايين من الفرنسيين والمسلمين وغيرهم وتركزت بصفة خاصة حول المرأة في الإسلام".

في 1 / 12 / 2003 أصدر "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية".

"LE CONSEIL FRANÇAIS DU CULTE MUSULMAN"

بيانا عبّر فيه عن قلقه إزاء تصاعد موجه "الإسلاموفوبيا" أي الحقد على الإسلام "وعبّر عن رفضه لقرار منع الرموز الدينية قبل مصادقة البرلمان الفرنسي بالإجماع على قرار منع

الرموز الدينية وفي مقدمتها الحجاب الإسلامي - واعتبر المجلس الإسلامي في فرنسا يشكل أحد المكونات الأساسية للمجتمع الفرنسي".

في 3 - 5 / 12 / 2003 يعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك في زيارة خاصة له لتونس ومن على منبر "المعهد الفرنسي في تونس، التي تعتبر ثاني دولة إسلامية تمنع لبس الحجاب مع تركيا، قال الرئيس الفرنسي:

"إنّ الحجاب اعتداء على المرأة يصعب على الفرنسيين أن يتقبلوه" وزكى النموذج التونسي في مجال الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية) وفي محاربة الإرهاب وقد قوبلت تصريحاته بشأن الحريات العامة في تونس بالاحتجاج داخل تونس وخارجها وخاصة من المعارضة التونسية لنظام تونس الحالي الذي تتعدم فيه الحريات السياسيّة الأساسيّة".

في 8 / 12 / 2003 تقدّم "المجلس الفرنسي للكنائس المسيحية بفرنسا إلى الرئاسة الفرنسية تصريحاً يحذر من النتائج السلبية لإصدار قانون ضدّ الحجب بصفة خاصة، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تصغ للمسلمين والمسيحيين معا وهكذا تسارعت الأحداث في فرنسا وطغت قضية الحجاب على مختلف المواضيع التي تشغل السياسة الفرنسية وتشغلها - وبرزت سنة 2003 كسنة

يمكن أن يطلق عليها "سنة معركة الحجاب في فرنسا" ولا تزال ذيول هذه المعركة تتفاعل رغم مصادقة البرلمان بالإجماع على قانون منع الرموز الدينية وفي مقدمتها الحجاب، فالإجماع في البرلمان لا يعني إنهاء القضية، فلا بد من الحوار والبحث عن صيغ لا تقص أحدا وهذا ما أعلن في 17 / 1 / 2003 بمناسبة "اليوم العالمي لنصرة الحجاب" وتلته مظاهرات في أنحاء العالم تعارض موقف الحكومة الفرنسية إزاء الحجاب حدثت بلبلة وقلقا وسط الرأي الإسلامي في فرنسا الذي يرى وكأنه مستهدف في كل هذه المعارك الهامشية.

- تحديات أمام المسلمين في فرنسا:

تقول مجلة "الأوروبية" العدد 7 - 3 جانفي 2004) التي يصدرها قسم الإعلام في "اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا) إنّ هناك تحديات تواجه المسلمون في فرنسا وخاصة المتدينون، والنساء الملتزمات بالحجاب واللائي يشعرن منذ الحملة الإعلامية على الحجاب بالظلم والقهر وبالتخوف على مستقبل الإسلام والمسلمين في بلد عريق مثل فرنسا وانعكاسات ذلك على الحضور الإسلامي في أوروبا وفي الغرب عموما، وبدون شك فإن حساسية الموضوع أي موضوع الحجاب ستجعل مواقف المؤمنين متباينة في رد الفعل المناسب من حيث الشكل

والمضمون وقد أجرت المجلة "الأوروبية" حديثاً مع الحاج
التهامي أبريز رئيس "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" ونائب
رئيس "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" (C.F.C.M) —
لمعرفة موقف هذا الاتحاد من قرار منع الرموز الدينية في فرنسا
علماً بأن المستهدف الأول من المنع هو الحجاب الإسلامي
أجاب: "نحن نعتقد أن العلمانية في فرنسا ستسمح بالتعبير الديني
وأن لبس الحجاب هو من الحقوق الدينية التي تسمح بها الدولة،
وكان مجلس الدولة الفرنسي (وهو أعلى هيئة دستورية في
فرنسا) يؤكد دائماً ومنذ 1989 (عندما تفجرت قضية الحجاب في
كراي)" أن لبس الحجاب في حد ذاته لا يتعارض مع مبدأ
العلمانية انطلاقاً من كون العلمانية المعنية متفتحة، ومتسامحة
تسمح بالحقوق للجميع، فهذا القانون وبكل صراحة يستهدف
المسلمين لأن أصحاب الديانات الأخرى لهم إمكانية الذهاب إلى
مدارسهم الخاصة، ونحن قد عبرنا عن رفضنا لأي شكل من
أشكال المنع قبل صدور تقرير بيرنار ستازي وبعده، وبعده
خطاب الرئيس (شيراك) وبعده ونحن الآن نبحث مع الجهات
المعنية للبحث عن صيغة توفيقية عن شكل من غطاء الرأس
يسمح بحجاب صغير لا يجلب الانتباه كما سمح بالصلبان
الصغيرة، وسألته المجلة عن زيارة وزير الداخلية الفرنسي
نيكولا سيركوزي إلى مصر لانتزاع فتوى من شيخ الأزهر حول

قضية الحجاب في فرنسا، أجاب فعلا: "زار وزير الداخلية مصر والتقى بشيخ الأزهر وحاول انتزاع فتوى منه تسمح للدولة الفرنسية بأن تسن قانونا يمنع الحجاب في المدارس العمومية وقد تم له ذلك، ولكن شيخ الأزهر ذكر قبل ذلك أن "الحجاب فريضة إلهية لا يحق لأي حاكم أن يجبر مسلمة على تركه" فقد استفدنا نحن من هذا الرأي بتوظيفه واستعماله حجة للدفاع عن الحجاب.

ولكن شيخ الأزهر (د. سيد طنطاوي) أضر في نهاية الأمر بالمسلمين في فرنسا عندما أقر الدولة الفرنسية على سن قانون يمنع الحجاب، كان على شيخ الأزهر أن يقتصر على الرأي الشرعي ولا ينجر إلى المتاهات السياسية التي أضرت بالمسلمين في هذا البلد (فرنسا)، ونحن لم نستشرونا وزير الداخلية قبل أن يذهب على مصر ويتصل بشيخ الأزهر، وأن يحصل من على فتوى حول الحجاب، إن ما يهمنا اليوم هو إيجاد صيغة مقبولة تسمح للفتيات المسلمات من مواصلة تعليمهن تجنبا للإقصاء والتهميش، وهو ما يضر بمصلحة المجتمع الفرنسي، وقد بادرت جريدة (METRO) الواسعة الانتشار والتي توزع مجانا على تقديم بعض الأسئلة للحاج تامي أبريز رئيس "اتحاد منظمات الإسلامية في فرنسا" حول قضية الحجاب ورد في هذا الحديث على أولئك الذين يتحدثون عن تهديد الحجاب للعلمانية

والجمهورية " أجاب: "ليس الحجاب هو الذي يهدد الجمهورية، فالفتيات المسلمات اللاتي يرتدين الحجاب يحبين فرنسا" ويحببن الجمهورية معا. وسأله في الأخير ما هي أهم الأشياء التي يحتاجها المسلمون اليوم؟ فكان جوابه: "إن المسلمين اليوم في حاجة إلى شيئين وهما: الاعتراف بهم واحترامهم في دينهم وكرامتهم، فهناك 7 ملايين مسلم في فرنسا اليوم من حقهم أن ينالوا الاحترام، فعندما نسمع من بعض الشخصيات يصرحون بأنهم "إسلاموفوبيون" ويقولون إن الحجاب هو اعتداء على فرنسا، فهذا ليس موقف مسؤول، وتحاول بعض الأوساط الرسمية الفرنسية التخفيف من حدة التوتر التي تسود الساحة الإسلامية في فرنسا بعد المصادقة على قانون منع الرموز الدينية في المدارس الفرنسية العمومية فقد صرح بيرنار ستازي رئيس اللجنة التي شكلها جاك شيراك برئاسة ستازي للنظر في أصول العلمانية، وقضية الحجاب بصفة خاصة وقد هوجم ستازي وهو أيضا من أصول مهاجرة بسبب موقفه من الحجاب وقد قال ردا على هؤلاء "لقد فهمنا المسلمون خطأ كما فهموا قانون العلمانية الجديد خطأ أيضا فهذا القانون ليس ضد حرية الدين، ولا موجه ضد الإسلام، وليس هناك لنا مشكل مع الإسلام" بل إننا على العكس سنشرع قريبا في تنصيب لجنة مرشدين مسلمين في الجيش الفرنسي، ومرشدين في السجون، وإن كان هذا موجودا

من قبل ولكنه غير كاف، وبالإضافة إلى هذه الأعمال كلها فأنا أعد تقريرا سأقدم به إلى رئيس الحكومة قريبا حول "معركة مقاومة العنصرية في فرنسا" كما رد بيرنار ستازي على الشعارات التي رفعها المتظاهرون والذين ينددون ببلجنته أجاب رد أعلى هؤلاء: "من حق المسلمين في فرنسا أن يتظاهروا ولكنهم ينبغي أن يعرفوا أنهم لا يستطيعون القيام بمثل هذه المظاهرات في كثير من البلدان العربية" ويرفض بكل قوة مقولة أولئك الذين يصفون فرنسا بأنها ضد الإسلام، كما يرفض كل التهم الموجه إليه من طرف المسلمين "وقد دافعت عن حق المهاجرين في أن يكون لهم مكانة في المجتمع الفرنسي" واختتم حديثه هذا بقوله: "من الأفضل أن تكون مسلما في فرنسا على أن تكون مسلما في بعض البلدان الإسلامية".

"MIE UX ETRE MUSULMAN France ET QUE DANS CERTAIN NOMBRE DE PAYS MUSULMAN"

ولكن السؤال الذي ينبغي طرحه على بيرنار ستازي بعد أن تحدث طويلا عن جهوده في سبيل خدمة العلمانية والإسلام أيضا، ما هو مصير الفتيات المسلمات اللاتي طردن من المدارس الفرنسية بسبب إصرارهن على ارتداء الحجاب وعدم التخلي عنه، وذلك باسم العلمانية دون الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ الحرية

الفردية للإنسان في المجتمع الفرنسي الذي يفتخر بأن بلده فرنسا معقل حقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية المعتقد أيضاً، ومسلسل طرد الفتيات المسلمات المتحجبات مستمرا، ولا تزال قضية الفتاتان من أب يهودي وأم مسيحية[⊕]، وهما "ألما" و "ليلي" تتفاعل وتؤجج موقف القضية من الحجاب منذ أن تم طرد الفتاتان "ألما" و "ليلي" من ثانوية في أوبير فيلي "بضواحي باريس بعد إصرارهن على عدم خلع الحجاب، وفضلن الطرد على الخضوع لإرادة إدارة الثانوية، وقد أصبح الحديث عن هاتان الفتاتان غلafa لعدة مجلات فرنسية، كما صدر عنهما كتاب كامل بعنوان: "وقد فند والد الفتاتان المسلمتان".

ما يردد بأن هاتين الفتاتين وغيرهن من الفتيات المسلمات اللاتي يصررن على عدم خلع الحجاب إنما كان بتأثير من الأسر أو الأصوليين وهو ما فنده والد "ألما وليلي" وهو رجل محامي مشهور واستمعنا إليه وهو يتحدث عن هذا الموضوع بصراحة وينفي كل ما يروج من طرف الإعلام الفرنسي فهو لا يمارس على ابنتيه أي ضغوط وخاصة وهو من أصل يهودي ومن التيار اليساري ومع ذلك لم يتدخل في شأن ابنتيه وإرغامهما على التخلي عن الحجاب بل هو سوف يتصدى من موقع منصبه

[⊕] ورد تصحيح جاء متأخرا أن والدة ألما وليلي المتزوجة بيهودي وهي مسلمة.

كحامي مشهور وعضو في هيئة للدفاع على المدرسة الحرة للجميع في وجه هذا التعسف".

وفي مظاهرة 21 ديسمبر 2003 التي نظمت في مدينة "ستراسبورغ" بالشرق الفرنسي قرأنا في لافتات المتظاهرين والمتظاهرات "نحن لا نخضع إلا لقانون الله الواحد القهار" فلا أخ ولا أب ولا زوج يمارس علينا ضغطا " فالحجاب كان اختيارنا، بل هاجم المتظاهرون والمتظاهرات "الأصولية العلمانية التي هي خطر على الجمهورية".

LINTE GRISME LAÏQUE EST UN DANGER POUR LA REPUBLIQUE

ولافتة أخرى تقول: "شيراك + سيركوزي" الحجاب نحن اخترناه" كما أننا قرأنا في لافتة وبخط عريض كتب عليها: "أيتها العلمانية كم من جرائم ترتكب باسمك".

وبجانبتها لافتة أخرى "لا تمس حجابي" !!

TOUCHE PAS MON VOILE

وتحت شعار: "حرية - إخاء - مساواة" وهو شعار الثورة الفرنسية التي اندلعت في سنة 1789 وزع المشاركون في مظاهرة 7 فيفري 2004 منشورا ضد منع الحجاب في المدارس الفرنسية العمومية وجاء في هذا المنشور: "لا للإسلاموفوبيي"
.NON ALISLAMOPHOBIE

أي لا لسياسة الحقن على الإسلام، "ولا للعنصرية"

"NON AU RACISME"

وقد اعتبر هذا المنشور قانون منع الحجاب في المدارس

الفرنسية العمومية بأنه "قانون عنصري وإقصائي".

"UNE LOI DISCRIMINATION D'EXCLUSION"

وأن الهدف الذي يرمي إليه مشروع هذا القانون هو إقصاء

الفتيات المسلمات ومنعهن من أداء طقوسهن الدينية بهدوء حيث

تعرض بعضهن للطرء من المدارس كما هو الحال بالنسبة لـ

"ألما وليلى" كما ذكرنا سابقا وبعضهن طردن من العمل أيضا،

ولا يزال بعضهن يتعرض للسب والشتم، واعتبر المنشور إن

الحملة "الإسلاموفوبيا" التي تسود فرنسا حاليا "لا تعكس الوجه

الحقيقي لبلادنا التي ستبقى: "أرض حقوق الإنسان" كما وزع

المصلون أمام "مسجد الدعوة" الذي يديره الأستاذ العربي كشاط

وهو من أصل جزائري منشور آخر بعد صلاة الجمعة وباللغتين

العربية والفرنسية وتضمن هذا المنشور الذي حصلت عليه أثناء

خروجي من المسجد بعد أداء صلاة الجمعة نص الرسالة

الموجهة إلى الرئيس الفرنسي من طرف "حزب التحرير" وهو

حزب غير معروف في الأوساط الإسلامية في فرنسا وقد جاء

في ديباجة هذه الرسالة حسب النص العربي.

"إننا قد استمعنا إلى خطابكم بتاريخ 17 / 12 / 2003 حول موضوع الحجاب عند النساء المسلمات في فرنسا وسمعناك تقول بصريح ووضوح:

"إن فرنسا تتبنى العلمانية نظاما وإيديولوجية وإنكم بهذا لا تسمحون بظهور الرموز الدينية في مؤسساتكم وفهمنا من خلال خطابكم أن موضوع الحجاب محسوم بالنسبة إليكم ولا تراجع فيه".

وفي اليوم العاشر من فيفري 2004 صادق النواب الفرنسيون في البرلمان الفرنسي بأغلبية ساحقة على مشروع قانون منع الرموز الدينية وفي مقدمتها الحجاب، حيث صوت 494 نائبا لفائدة مشروع قانون منع الرموز الدينية مقابل 36 فقط عارضوا مشروع القانون، وقد حيا رئيس الوزراء جان بيرافار أن النواب على مصادقتهم على هذا المشروع.

وإن "تصويتكم على هذا النص سيمنح العلمانية والجمهورية القوة" وسوف يتم الشروع في تطبيق هذا القانون الذي يستهدف أساسا الإسلام باعتراف العديد من الشخصيات الإسلامية والفرنسية بدءا من العام الدراسي القادم (2004 - 2005).

والجدير بالذكر أن معظم النواب الذين صوتوا لفائدة مشروع قانون منع الرموز الدينية في المدارس العمومية هم من

"الحركة الشعبية" (U-MP) المناصرة للرئيس الفرنسي جاك شيراك وهم من اليمين التقليدي كما صادق مجلس الشيوخ هو الآخر على مشروع هذا القانون، ولم يكن موقف الحزب الاشتراكي "P.S" بعيدا عن موقف اليمين في هذا الموضوع، إذ نجد 140 نائبا يساريا من مجموع 149 نائبا صادقوا هم الآخرون على مشروع قانون منع الرموز الدينية في المدارس العمومية الفرنسية وكان أكبر المناصرين لهذا القانون من الحزب الاشتراكي هما لوران فابيوس الشخصية الثانية في الحزب الاشتراكي، والذي رأس الحكومة والبرلمان الفرنسي في عهد فرانسوا ميتران رئيس الجمهورية الفرنسية الراحل وهو من مؤسسي الاشتراكي، إلى جانب لوران فابيوس نجد جاك لانغ الذي كان وزيرا للثقافة، ثم وزيرا للتربية، هو الآخر كان قد شن حملة صليبية ضد الرموز الدينية في المدارس العمومية، وقد علق رئيس وزراء فرنسا عقب تصويت مجلس الشيوخ على الموضوع بقوله:

"إن رؤيتنا للعلمانية ليست ضد الدين، وليست لنا عاطفة، ولا يمكن أن ندعي بأن مجرد المصادقة على مشروع قانون منع الرموز الدينية في المدارس العمومية قد قمنا بحل المشاكل" وقد علقت صحيفة "لوفيغارو" "LE FIGARO" في 4 مارس 2004 بعد

المصادقة في البرلمان ومجلس الشيوخ على مشروع قانون منع الرموز الدينية في المدارس العمومية بأغلبية ساحقة من طرف اليمين، والحزب الاشتراكي وكذلك الشيوعيون الذين اعتراهم الخلاف حول الموضوع ومع ذلك انضموا في الأخير إلى الركب فإن ذلك يعتبر نصرا مبينا لجماعة شيراك وخاصة منهم الآن جوبي رئيس "اتحاد الحركة الشعبية" "U.M.P" المناصرة للرئيس جاك شيراك - إذ كان الآن جوبي قد طالب تبني مشروع القانون بسرعة - وإثر هذا كله نظم "مسجد الدعوة" في شارع طنجة بالدائرة 19 من باريس تحت إشراف عميد المسجد - الأستاذ العربي كشاط بعنوان: "العلمانية والأديان" وذلك في 20 مارس 2004 حضرتها عدة شخصيات إسلامية وفرنسية وفي مقدمة هؤلاء الدكتور سعيد رمضان البوطي - والدكتور مراد هوفمان المسلم الألماني والسفير السابق الجزائر والمغرب من 1987 إلى غاية 1990 في الجزائر ومن 1990 إلى غاية 1994 بالمغرب وكنت شخصيا من بين الذين حضروا هذه الندوة التي تحدث فيها الدكتور مراد هوفمان عن "مشاكل المرأة المسلمة في المجتمع الألماني: إن المحكمة العليا الألمانية قررت في حكمها الأخير بأن للمرأة المسلمة مبدئيا حق العمل كمعلمة وهي ترتدي الحجاب - وكانت الردود ضد المحكمة العليا عنيفة - فإن العديد من الدول الأعضاء في الجمهورية الألمانية الفيدرالية تستعد أسوة

بفرنسا لحظر منع الحجاب تحديدا ومنه في المدارس العمومية كما فعلت فرنسا وفي نفس الوقت يجري العمل على إصدار تشريعات تسمح بالرموز والعلامات الدينية للديانات الأخرى التقليدية كالمسيحية - أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام برفضها لحجة "المحكمة العليا الألمانية" عادت هذه الوسائل تصفي حسابها مع الإسلام وتعتبره يعمل على التصادم والتعارض مع الدستور الألماني - وقيمه ونحن بناء على هذا نعيش صراعا حادا بين الحضارات، وتحدث بعد ذلك لوران ليفي وهو محام وأب لأربعة أطفال منهم فتاتان مسلمتان ملتزمتان بالدين الإسلامي الذي هو مرجعيهما ودين عائلتهما من أهمها، وقد أقصيت ابنتيه "ألما وليلى" من ثانوية "أوبير فيللي" بضواحي باريس، بسبب إصراريهما على ارتداء الحجاب.

لوران ليفي أب "ألما وليلى" يشارك في فريق عمل يعمل من أجل "المدرسة للجميع" وهاجم أمام الحاضرين سياسة الإقصاء وعدم التسامح تحت رداء العلمانية".

ثم تحدث الدكتور رمضان البوطي (40 كتابا في علوم الشريعة والآداب والفلسفة) وقد تمحور تدخله حول 3 نقاط أساسية:

- السياق التاريخي الذي أدى إلى ظهور العلمانية في الغرب.

- علمانية الدولة ضمان لحرية الاعتقاد.

- كيفية الخروج من التوترات الموجودة حالياً بين العلمانية والإسلام في فرنسا. وهاجم بشدة أولئك الذين يصرون فتاوى ويؤكدون أن الحجاب الذي هو صفة للاحتشام، ليس واجبا، وقال إن هؤلاء يكذبون على الله إذ أن الحشمة واجبة شرعا ومنصوص عليها في القرآن الكريم.

قائلو عن الحجاب الإسلامي في فرنسا

"إن الحجاب الإسلامي يشكل اعتداء على المرأة يصعب على الفرنسيين أن يتقبلوه".

الرئيس جاك شيراك في كلمته التي ألقاها من على منبر.

"المعهد الفرنسي في تونس في 5/3 - 12 / 2003".

"أنا حرة في بلد ألبس كما أريد، وأعيش كما أريد، ولا يملك أحد حق التدخل في شؤوني الداخلية، أنا ارتدي الحجاب منذ طفولتي

وفخورة بانتمائي للإسلام، فأنا والحمد لله لم أصادف في حياتي العملية ولا في المدرسة أي مشكل يتعلق بمعتقداتي الدينية".

فتاة مسلمة من بانقلاديش تعيش وفيها درست في بريطانيا.

- صدى معركة الحجاب في فرنسا عربيا وعالميا:

يمكن القول بدون مبالغة أن سنة 2003 هي "سنة معركة الحجاب في فرنسا" التي تحولت إلى جدل ساخن مستت الرأي العام، والقادة السياسيين، ورؤساء الأحزاب بمختلف توجهاتهم ومشاربهم، كما شعر مسلمو فرنسا الأول مرة أنهم مستهدفون في دينهم وهو يتهم ولم يراع المسؤولين الفرنسيون فيهم إلا ولا ذمة، ولم تشفع لهم جنسيتهم الفرنسية، ولا اللغة الفرنسية التي رضعوها في مدارس فرنسية، ولا نضال آبائهم وأجدادهم في سبيل عزة وكرامة فرنسا في الحرب والسلام، وكثيرا ما كان الحديث عن الحجاب كجواز مرور إلى الهجوم على الإسلام والمسلمين، ويشعر المسلمون بالمرارة وهم يرون بأعينهم كيف تكيل فرنسا بمكيالين فلا عقاب ولا حساب لمن يسب الإسلام والمسلمين، ولكن الويل كل الويل لمن يتلفظ بكلمة ضد يهودي يكون عقابه المحاكمة ومنع كل نشاط له ويقاطع في كل أنشطة ثقافية أو سياسية، ألم يعاقب رئيس المجلس الجهوي الفرنسي مولود عوني لأنه تعاطف مع طارق رمضان، فكان عقابه ألا

مكانة له في المجلس الجهوي فقد غدا طارق رمضان الأستاذ الجامعي وذو جنسية سويسرية شخصية ممقوتة في فرنسا ذنبه أنه هاجم بعض الأسماء الفرنسية من أصل يهودي توازى سياسية إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وتسكت عن كل ممارسة إسرائيل، في حق هذا الشعب وتتصدى لمن ينتقد هذه السياسية وتدرجه في قائمة معاداة السامية، وكره اليهود، وهو ما نفاه طارق رمضان أكثر من مرة عن نفسه شخصيا.

- إن المسلمين في فرنسا وفي معركتهم من أجل حقهم في الحياة كأقلية لها خصائصها وخصوصياتها يتحركون فوق حقل الغام، فالإعلام يحاربهم ويغذى الحقد في نفوس الفرنسيين ضد الإسلام والمسلمين. وليس للمسلمين ولا صوت واحد في البرلمان أو في مجلس الشيوخ يتبنى قضاياهم وينود عنها دفاعا ضد المعادين لهم، ولا إعلام لهم يشرح قضاياهم ويرد عنهم كيذا الكائدين فلا حول لهم ولا قوة لهم - ينتمون إلى دول ضعيفة غارقة في مستتقع الأزمات الداخلية، والحروب الأهلية، فالجماهير وحدها تتعاطف معهم وتوازرهم في محنتهم في الغرب وخاصة في فرنسا عن تبنيها لقانون منع الحجاب تحركت الجماهير في سوريا، وفي لبنان، ففي سوريا ضم مفتى سوريا كفتارو صوته إلى صوت الجماهير في سوريا، وبعث برسالة إلى

جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا يطلب منه التراجع عن موقفه مرضحا، رسالته بأن الأمة الإسلامية ترى في الحجاب شيء أساسي في دينها أما في لبنان فكان غضب الجمهور المسلم قويا إذ خرج مسلمو ومسلمات طرابلس لبنان معقل السنة وبلاد رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري صديق شيراك، وقد حمل متظاهروا طرابلس وجلهن نساء شعارات: العلمانية الإرهابية، "LA LAICITE TERRORISTE" وقد شوهدت آلاف النساء اللبنانيات أمام السفارة الفرنسية والمركز الثقافي الفرنسي "وهن يرددن عبارات مناهضة للسياسة الفرنسية إزاء مسلميها في فرنسا".

- وقد انتقل صدى معركة الحجاب في فرنسا إلى بلدان أوروبية وأمريكية، وكان موقف هؤلاء جميعا متقدما جدا على موقف فرنسا.

وقد علقت صحيفة "لوموند" الفرنسية على قرار جاك شيراك بمنع الرموز الدينية في المدارس العمومية وفي مقدمتها الحجاب، أثار ردود فعل في العالم من برلين إلى طهران، بما في ذلك أصدقاء فرنسا مثل ألمانيا التي قال مستشارها جيرهارد شرودر "GERHARD SCHRODER" الذي علق على قرار فرنسا بقوله: "إن الحجاب ليس له مكانة عند موظفي الدولة بما فيهم المعلمات، وأضاف شرودر في حديث له في جريدة: "بيلد أم

سونتاج" الجريدة المصورة يوم الأحد وأكبر الجرائد انتشارا وتوزيعا في أوروبا "أنا من جهة أخرى لا أستطيع أن أمنع فتاة مسلمة للذهاب إلى المدرسة بالحجاب في ألمانيا قد أثير حولها النقاش في 6 مقاطعات ألمانية، ولم يحسم الموضوع لحد الآن فهو متروك لكل مقاطعة أن تتخذ السياسة التي تراها ملائمة لها في هذا الميدان وقد قرأنا مراسلة لجريدة "ليبيراسيون" "LIBERATION" من برلين في 8 أبريل 2004 م أن مقاطعة "باد فورتمبيرغ" "BADE - WURTEMBERG" قررت منع الحجاب بالنسبة للمعلمات المسلمات إذ لا يسمح بارتداء الحجاب أثناء أداء عملهن ولكن بعد أداء العمل التدريسي، فلا حرج ولا إثم بعد ذلك جاء هذا القانون بعد أن عبرت 3 أساتذات مسلمات عن حقهن في التدريس. بالحجاب في حين من حق المعلمين والمعلمات حمل الرموز الدينية في المدارس العمومية وقد صرح الرئيس الروحي للكنيسة الإنجليكانية روان ويلياس ردا على قرار الحكومة الفرنسية إزاء منع الرموز الدينية تطبقا للعلمانية فقال "إن هذه العلمانية أصبحت أكثر مستفزة ومحطمة".

وقد كتبت جريدة "الأهرام" القاهرية في عدد 4 فيفري 2004 إن المسلمين في ألمانيا جمعيات وجماعات وأفراد وجهوا رسالة شكر إلى رئيس جمهورية ألمانيا يشكرونه على مواقفه النبيلة

إزاء المسلمين في ألمانيا وخاصة فيما يتعلق بقضية الحجاب حيث امتنع الرئيس الألماني يوهانس راو على إصدار قانون يحظر على الفتيات المسلمة في ألمانيا ارتداء الحجاب في المدارس الألمانية العمومية على غرار ما هو قائم في فرنسا، وفي تحقيق بثه تليفزيون برلين عاصمة ألمانيا جاء فيه "إن الألمان يرفضون ارتداء الحجاب بالنسبة للمعلمات المسلمات في المدارس الألمانية العمومية، ولاسيما ارتداء الحجاب بالنسبة للفتيات المسلمات الطالبات في المدارس والمعاهد العموميّة، وقد جاءت مبادرة إرسال هذه الرسالة إلى رئيس جمهورية ألمانيا من جانب مسلمي علماء ألمانيا ومن مجلسه الإسلامي برئاسة العالم المصري الشيخ أحمد هليل" وجمعيّة طارق بن زياد الإسلامية) في فرانكفورت FRANKFURT وكان الرئيس الألماني صرح فيما يتعلق بالحجاب في ألمانيا: "إن أمنع الحجاب في المدارس بوصفه رمزا دينيا فسيكون من الصعب الدفاع عن ارتداء الرهبان لمسوحهم، فالدستور الألماني يكفل معاملة متساوية للأديان في المجالات العامة، وبالتالي تدخل المدارس ضمن هذه المجالات وقد حسم الألمان السياسيون هذا الموقف في 7 ولايات ألمانية من مجموع 16 ولاية قضية الحجاب، وحصروا منع الحجاب بالنسبة للمعلمات المسلمات في المدارس الحكومية، فعلى العكس فالمحكمة الدستورية العليا لها رأي آخر".

- أما صحيفة "هيرالد تريبيون" الأمريكية الواسعة الانتشار والتي لها طبعات في أوروبا فقد نشرت في 19 ديسمبر 2003 مقالا وصفت فيه قرار جاك شيراك بمنع الرموز الدينية في المدارس العمومية بأنه: قرار سيء فهو قرار هدفه الأساسي منع المتدينين من أداء طقوسهم الدينية ولا شيء غير هذا فوصفت الجريدة هذا القرار بأنه يمكن تصنيفه با "الأصولية العلمانية" مفروضة من طرف دولة وقد انتقدت كتابة الدولة الأمريكية موقف شيراك وقالت إن كل إنسان يمكن له ممارسة شعائره الدينية وفقا لقناعاته بدون تدخل من طرف الحكومة طالما أن هذا العمل يتم بدون استفزاز، ولا تخويف لأحد في المجتمع".

أما في البلدان الإسلامية فكان هناك شبه سكوت مطبق من طرف الأنظمة الإسلامية والعربية إزاء قرار منع الحجاب من طرف فرنسا في مدارسها الرسمية باستثناء الحكومة الإيرانية وعلى لسان الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا الذي علق على قرار الحكومة الفرنسية بقوله:

"إن هذا القرار يتنافى وحقوق المواطنة، ويتسبب في إلحاق الضرر بسمعة فرنسا أمام الرأي العام الإسلامي" وفي لبنان وجه المرجع الديني الشيعي في لبنان محمد حسين فضل الله رسالة مفتوحة إلى جاك شيراك.

أما الدكتور يوسف القرضاوي المرجع الديني لمسلمي أوروبا بصفته رئيس "مجلس الإفتاء في أوروبا" فقد علق على القرار من مسجد بالدوحة بقطر بقوله: بأن هذا القرار الذي يقنن منع الحجاب في المدارس الفرنسية العمومية من طرف رئيس الجمهورية جاك شيراك يعني الضغط على الفتيات المسلمات اللاتي ارتدين الحجاب، ويدرسن في المدارس الفرنسية الحكومية فهذا قرار يتعارض مع الحرية الفردية وحرية العبادة".

- البريطانيون يعطون دروسا في التفتح على الإسلام والمسلمين وهم نموذج لتعايش الثقافات واللغات والديانات والألوان في جزيرتهم بريطانيا:

إن من يتتبع واقع الإسلام والمسلمين في الغرب يلحظ لا محالة أن فرنسا ولو أنها أقدم إمبراطورية عربية اتصلت بالإسلام منذ حملة نابوليون 1798 على مصر مرورا باحتلال الجزائر وبقاء فرنسا في هذا البلد أكثر من قرن وربع ورفضت خلال وجودها في الجزائر تطبيق العلمانية التي تتغنى بها في بلادها، فكم بحت أصوات "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" منذ تأسيس هذه الجمعية في 15 مايو 1931) وطيلة عهدي بن باديس والإبراهيمي والعلماء يطالبون بفصل الدين عن الدولة عبر صحيفتهم "البصائر" وقد دمج المرحوم الشيخ البشير

الإبراهيمي عشرات المقالات حول: "فصل الدين عن الدولة" فلا أذن الفرنسيين سمعت، حتى اضطرت الجمعية بتقديم عريضة في المجلس الوطني في الجزائر "وقد سلم لي الحاج عبد القادر بن ركروك الذي كان نائبا في البرلمان، ثم كاتباً للدولة نسخة مصورة عن عريضة جمعية العلماء للبرلمان باللغتين الفرنسية والعربية، ولكن كما قال الشاعر العربي: "ناديت لو أسمعت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي".

وكان الفرنسيون أثناء دخولهم واحتلالهم للجزائر 1830 تعهدوا بأن يحترموا الدين الإسلامي، ولكن ما إن استقر بهم المقام حتى قاموا بمصادرة أوقاف المسلمين، وحوّلوا بعضاً من مساجدهم إلى كنائس كما فعلوا مع مسجد كتشاوة الذي أعادت له الجزائر بعد الاستقلال وجهه الإسلامي الحقيقي وأزالت الصليب الذي كان يعلو فوق القبة، وكانت فرنسا تعين مفتى الجزائر وأئمة المساجد الكبرى، من عملائها مما حدا بـ "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" أن تجعل الصلاة وراء هؤلاء الأئمة صلاة لا تجوز وكنت أذكر عندما كنت طالبا في "معهد عبد الحميد بن باديس" أصلي في هذه المساجد وحدي ولا أصلي خلف أئمتهم العلماء وهكذا كانت فرنسا في الجزائر قد تنكرت للعلمانية، وأنكرت حقوق مسلمي الجزائر الإشراف على دينهم، وتعيين

أثمتهم في حين نرى المسؤولين الفرنسيين اليوم في فرنسا أكثر الناس حديثا عن العلمانية وتقديسها واعتبارها رمزا من رموز الجمهورية الفرنسية التي لا تقبل النقاش ولا نرى مثل هذا التصلب في بقية البلدان الأوروبية.

- ففي بريطانيا التي هي نموذج في الغرب فيما يتعلق بالتعامل مع الإسلام والمسلمين فقد نظمت مظاهرة كبيرة في لندن كرد فعل على القانون الفرنسي لمنع الحجاب في المدارس العمومية وقد رفعت شعارات في هذه المظاهرة منها: "الحجاب حقنا" "الحجاب خيارنا" وقد غصت شوارع لندن في 10 فيفري 2004 بآلاف من النساء المسلمات وهن يحبين شوارع لندن ومما يميز هذه المظاهرة كتميز بريطانيا على فرنسا في هذا المجال هو مشاركة مسلمون ويهود وسيخ في هذه المظاهرة وقد ألقى رئيس بلدية لندن خطابا أمام هؤلاء المتظاهرين والمتظاهرات في شوارع لندن قائلا: "إن هذا القانون الذي سنته فرنسا إزاء منع الرموز الدينية يصب في خانة اليمين المتطرف، فجاك شيراك من خلال قانون هذا يلعب ورقة جان ماري لوبان رئيس الجهة الوطنية "F.N".

المعادي للأجانب وخاصة الجزائريين (راجع "لوموند").

"LEMONDE 12 FEV 2004.

وذهب كاتب الدولة للخارجية البريطانية مايك أوبريان أبعد من ذلك عندما شرح سياسة بلاده إزاء المجتمع البريطاني المتعدد الألوان والثقافات، والديانات، ويقول بهذا الصدد: "نحن في بريطانيا مرتاحون فيما يتعلق بإبراز الجانب الديني الذي يتجلى في ارتداء الحجاب أو الصليب أو "الكبة الطاقية اليهودية" فالاندماج للمهاجرين يتطلب الانصهار "LASSIMILATION" فالهوية البريطانية تحتضن مختلف الجنسيات، والتقاليد الدينية والتنوع، وهذا يعتبر جزءًا من قوتنا ونحن فخورون بأن بلادنا متعددة الثقافات، والأعراق وهو ما أكدته السيدة فيوتاماك تاغارت "MAC TAGGART" المسؤولة في الدائرة الخاصة في حرية التعبير، والحرية الدينية: "إننا نرخص ونشجع الناس بتطبيق دينهم حسب معتقداتهم الدينية، إن ذلك كله من تاريخ بريطانيا العظمى وتقاليدها، ونحن فخورون بهذا، وبلادنا بنيت على مر السنين على أعمدة من التسامح، فالمرأة في بلادنا يحق لها أن ترتدي الحجاب بدون أي مشكل سواء في المحلات العامة، أو أمام الجمهور أو في المدرسة" وقد علقت مجلة "راسين دو أوترميد" على ذلك.

"RACINE DAUTRE MED – FEV 2004" والصادر في شمال

فرنسا "ROUBAIX" والتي يصدرها مجموعة من الصحافيين

الجزائريين إذ خصصت هذه المجلة صفحات عن قضية الحجاب في فرنسا فقالت: "ما قصة الحجاب هذه، وما قصة هذه القطعة من القماش التي هزت الرأي العام الفرنسي هل هذا الحجاب حقا يهدد العلمانية كما يقولون؟"

- إن مأساة 15000 شخصي فرنسي ماتوا في الصيف الماضي بسبب الإهمال وفي ظروف تتسم بالفضيحة التي مرت بسلام كأمر عادي وهل الحجاب فعلا يستدعي تكوين لجنة بيرنار ستازي التي تم تنصيبها في 3 جويلية 2003 من 20 شخص والذين تم اختيارهم تعسفيا، وها هم المسؤولون الفرنسيون لتبرير موقفهم هذا يتصلون بالإيرانية المسلمة شيرين عبادي التي أحرزت على جائزة نوبل للسلام "سنة 2003 يطلبون رأيها كامرأة مسلمة" متحررة "لتعطي رأيها في قضية الحجاب وجاء ردها غير ما كانوا يتوقعون، فقالت في ردها: "لا تعارض بين الإسلام وحقوق الإنسان، وينبغي ترك الحرية للناس يختارون حياتهم، فإذا كانت المرأة المسلمة في أوروبا تريد ارتداء الحجاب فيجب السماح لها بارتدائه، ذلك أن ارتداء الحجاب وهو لباس محتشم وهذا يدخل في إطار احترام الحرية الشخصية، وهذا أمر هام أيضا حتى ولو أننا مقتنعون بوجود الفصل التام بين الدين

والدولة وينبغي أن ندرك بأن اللباس "VESTEMENTAIRE" هو قرار جد شخصي يعبر عن أفكار الذين يرتدون الحجاب".

- إن قضية الحجاب هي الغابة التي تخفى وراءها حقائق يتم السكوت عنها "فكم من قضايا ومشاكل يواجهها مسلمو الغرب وفي فرنسا بالخصوص فقضايا البطالة، والعنصرية، والتهميش والفشل الدراسي، وسط أبناء المهاجرين لم يتم الالتفات إليها بالإضافة إلى تمثيل المسلمين في الأجهزة السياسية وفي المناصب العليا التي أصبحت شبه محرم على الجيلين الثاني والثالث من أبناء المسلمين وخاصة منهم أبناء المغرب العربي خاصة الجزائريين الذين ضحى آباؤهم وأجدادهم في سبيل فرنسا واستقلالها وبنائها منذ أكثر من قرن وقد نقلت إلينا المجلة شهادة لإمرأة مسلمة تعيش في بريطانيا وكيف أنها كما تؤكد لم تتعرض لأي مشكل بسبب معتقداتها الدينية كمسلمة من بانقلاديش وولدت في بريطانيا من أبوين مسلمين وعمرها الآن 21 سنة، وقد اندهشت عندما وجه إليها السؤال: "لماذا ترتدين الحجاب؟ أجابت: "أنا حرة في بلد حر، ألبس كما أريد، وأعيش كما أريد، ولا احد يمكن حق التدخل في شؤوني الداخلية كما لا يحق لي التدخل في شؤون الآخرين الداخلية، وختمت كلامها بقولها: "لكم دينكم ولي ديني" الآية".

- فأنا أرتدي الحجاب منذ طفولتي وفخورة بانتمائي للإسلام ولا يهّم أحداً، ماذا أكل وماذا أشرب فهذا يندرج ضمن حريتي الشخصية، فأنا والحمد لله لم أصادف في حياتي العملية ولا في المدرسة أي مشكل فيما يتعلق بمعتقداتي الدينية، والحمد لله على ذلك وشكراً له "ويقول جاسون يورك" JASON BURKE "كاتب التحقيقات في جريدة "ذي أوبيزفير" "THE OBSERVER" "إن بريطانيا نظرياً دولة مسيحية أنجليكانية، فمن الصّعب إذن منع الرموز الدينية في بلادنا كما أن لنا تقاليد عريقة وطويلة في ميدان التسامح الديني والذي لا يشار كوننا فيه الفرنسيون".

- ويبدو من الآراء والأفكار التصريحات التي أوردناها لشخصيات بريطانية، إن الإنجليز تجاوزوا فرنسا بمراحل فيما يتعلق بالحرية الدينية والتسامح الديني وهم حالياً يقومون بمساعدة مدارس إسلامية للمسلمين في بريطانيا مثلما يفعلون مع المدارس المسيحية واليهودية، ويحتل عدة مسلمين مناصب في البرلمان، وفي مجلس اللوردات، وفي حزب العمال وهناك كلية إسلامية وقد نشرت مجلة "الدعوة" السعودية عدد 26 فيفري 2004م حديثاً مع الأستاذ نهاد عضو مجلس الحقوق المدنية الاستشاري التابع للبيت الأبيض في الولايات المتحدة حيث يعيش ملايين مسلم في

هذا البلد وكيف تلقى المسلمون في أمريكا موقف فرنسا من قضية الحجاب، وقال بهذا الصدد "إن شيراك انحاز إلى معسكر انتهاك حق الحرية الدينية، والاعتقاد، وحرية اللباس التي تعتبرها العلمانية من مبادئها وتتفاخر فرنسا نفسها بهذا الموقف ولكن فرنسا أخيرا وضعت نفسها في حالة تناقض مع الكثير من العهود والمواثيق الدولية التي شاركت في صياغتها والتي تنص على حرية الاعتقاد، واللباس وتؤكد على حقوق الإنسان، وهذه القضية ألفت بظلالها على مشاعر المسلمين، في أوروبا والولايات المتحدة، وساد قلق في أوساط المسلمين في أوروبا إثر ظهور نية عند عدد من الدول الأوروبية التشدد في التعامل مع الذي الإسلامي للمرأة في أوروبا (الحجاب) وقد أعلن "مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية" كبير "عن معارضته لسياسة جاك شيراك فيما يتعلق بمنع الحجاب في المدارس الفرنسية العمومية، وأضاف: "إننا نخشى انتقال حمى العداة للحجاب للولايات المتحدة في ظل تصاعد خطاب الكراهية وممارسات التمييز ضد الإسلام والمسلمين في الغرب عموماً".

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قالوا عن الحجاب الإسلامي في فرنسا

* "أعتقد بأن قضية الحجاب في فرنسا موضوع ثانوي كان أجد بالفرنسيين الاهتمام بقضايا أكثر أهمية من الحجاب مثل وجود المسلمين في مساكن الغيتو" أحياء منعزلة في الضواحي والتي يسكنها مسلمو شمال إفريقيا جلهم يعيشون في بطالة وغير مندمجين ففي هذه الأحياء يطرح المشكل السياسي مع هؤلاء المسلمين، وتغدوا الثقافة الفرنسية محل شك".

صامويل بـ هوتينغتون SAMEUL – P – HUNTINGTON
صاحب فكرة صراع الحضارات "وخاصة الحضارة الإسلامية مع الغرب في حديث له في مجلة LE POINT عدد 22 أبريل 2004.

* إن "طرد الفتيات المسلمات المتحجبات من مدرستنا العلمانية دون أن يرتكبن أي جنحة يعتبر بالنسبة لنا فضيحة، فالمدرسة العلمانية في رأينا مدرسة متفتحة، ومتسامحة، بعيدا عن هذا الواقع فإننا نجد فرنسا اليوم تعتبر قضية الحجاب في المدرسة العمومية مخالفة".

"كوهين بانديت نائب في البرلمان الأوروبي عن حزب الخضر".

* "إن الحجاب في المدرسة هو راية إسلامية مغروسة في الأرض الفرنسية إن فرنسا ليست أرض الإسلام، ولا ينبغي سجن جيل من الشباب والشابات في القانون الإسلامي، وحرمانهم من التفتح والخوض في العصرية، إن إسلام الأنوار والإسلام التتويري لن يظهر ما لم يتعرض الدين الإسلامي إلى ما تعرض إليه قبله الدين المسيحي بـ 3 قرون" من نقد دعاة التتوير في فرنسا!!.

- معركة الحجاب في فرنسا بين شيخ الأزهر ومعارضيه وأنصاره في مصر وخارجها:

اغتمت وزير الداخلية الفرنسي نيكولا سيكوزي وجوده في مصر في عطلة رأس السنة لعام 2004 الاتصال بشيخ الأزهر.

د - سيد طنطاوي وهو مصدر للإسلام السنني لأخذ لأي الأزهر وموقفه من القانون الفرنسي حول منع الحجاب الإسلامي وكل الرموز الدينية في المدارس والمعاهد الفرنسية الرسمية.

ونقلت إلينا صحيفة "لوموند" "LE MONDE" في عددها الصادر في 1 جانفي 2004 موقف الأزهر من قضية الحجاب الإسلامي في فرنسا وهو موقف ينسجم تماما مع الموقف الفرنسي الرسمي إذ أعلن شيخ الأزهر د. سيد محمد طنطاوي بأن: ارتداء الحجاب واجب ديني، ولكنه غير مفروض تطبيقه في

بلد غير إسلامي كفرنسا، وإذا كان الفرنسيون يريدون أن يطبقوا قانونا يتعارض مع منع الحجاب في مدارسهم ومعاهدهم، فهذا من حقهم، ونحن ليس من حقنا التدخل في شؤون الإسلام في بلد غير إسلامي كفرنسا وقد أشاد وزير الداخلية الفرنسي "بتفهم" شيخ الأزهر قضية منع الحجاب في فرنسا، وأضاف شيخ الأزهر نقلا عن وزير الداخلية والديانات الفرنسي نيكولا سيركوزي بأن "الحجاب يفرضه الواجب الديني كمظهر من مظاهر الحياء" ولكن هذا لا يتعارض مع احترام قوانين البلدان غير الإسلامية التي يعيش فيها المسلمون إلا أن موقف شيخ الأزهر هذا لم يجد ارتياحا ولا قبولا حسنا من طرف علماء وشيوخ مصر، فأكثر هؤلاء العلماء والشيوخ أصيبوا بصدمة وخيبة أمل من شيخ الأزهر الذي انفرد بهذا الرأي دون أن ينال رأيه هذا معظم علماء ومصر وكتابتها فقد نقل إلينا "الأهرام الدولي" في عدد 6 جانفي 2004 في باب: "آراء واتجاهات" موقفا للأستاذ فهمي هويدي المعروف بكتاباته واجتهاداته في مجال الفكر الإسلامي، وهو شخصية تجاوزت سمعته وشهرته مصر، فيقول الأستاذ فهمي هويدي وهو يرد على شيخ الأزهر قائلا: "بقدر ما أدهشنا موقف الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) في انحيازه إلى تقنين قضية منع الحجاب، فإن ما ورد في تعليق شيخ الأزهر على الموضوع فاجأنا وصدمنا، وإذا كان بوسعنا أن نفهم الملابس

التي دفعت الرئيس الفرنسي إلى التورط في ذلك الموقف إلا أن ما صدر عن شيخ الأزهر يستعصي على الفهم ولا يمكن أن يفسر إلا بحسبانه زلة لسان من العيار الثقيل لم يحالفه فيه التوفيق من أي باب".

فقد عبرت إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية عن انتقادها لموقف الرئيس الفرنسي باعتباره عدوانا على الحريات وليس غيرة على الإسلام بطبيعة الحال، ولكن شيخ الأزهر الذي يفتي في أنه أحد رموز الغيرة على الدين لم ينطق بكلمة نقد واحدة لذلك الموقف ولم تكن هذه هي المفارقة الوحيدة لأن الشيخ حين تحدث في الموضوع معتبرا القرار الفرنسي: "شأنا داخليا" كان يجلس إلى جواره وزير الداخلية الفرنسي شخصيا الذي جاء إلى القاهرة خصيصا لكي يستأنس برأي مشيخة الأزهر مدركا لأهميتها، ومتجاوزا التي وصفها الشيخ لتحسين القرار الفرنسي ضد النقد" - وكان شيخ الأزهر في مؤتمره الصحفي بحضور وزير الداخلية نيكولا سيركوزي ركز على 3 نقاط:

الأولى: أن الحجاب تكليف شرعي ليس لأحد أن يتحلل منه.

الثانية: أن الدولة غير المسلمة مثل فرنسا لا يلزمها هذا التكليف وإذا ما اختارت أن تتخذ موقفا يتعارض معه فهذا حقها "كرر هذا الكلام 3 مرات".

الثالثة: أن المسلمة التي تعيس في ظل تلك الدولة عليها أن تتمثل لما يصدر فيها من قوانين على اعتبار أنها تصبح في حكم "المضطر" الخاضع لاستثناء الضرورة.

وقد اندهش أعضاء " مجمع البحوث الإسلامية " في القاهرة من آراء شيخ الأزهر فسجلوا اعتراضهم عليه واعتبروا ذلك موقفا شخصيا من شيخ الأزهر لا يلزم أحدا.

كما لا يلزم بالدرجة الأولى مشيخة الأزهر، ولقد لقي موقف شيخ الأزهر هذا معارضة شديدة سواء في "مجلس البحوث الإسلامية" أو من طرف "المجلس الأوروبي للإفتاء" برئاسة الدكتور يوسف القرضاوي، هذا فضلا عن المعارضة الشعبية في مصر التي تجلت في عدة مظاهرات نظمت بالقاهرة تندد بموقف الحكومة الفرنسية المتعلق بقانون حظر الحجاب الإسلامي في المدارس الفرنسية وموقف شيخ الأزهر المتخاذل، وقد تأكد هذا بأن شيخ الأزهر يقف في جانب، بينما أغلبية المسلمين وعلمائهم يخالفون فيما ذهب إليه ويقفون في جانب آخر.

- جنون العلمانية في فرنسا:

نقل إلينا الأستاذ فهمي هويدي عن صحيفة "الغارديان" البريطانية مقالا لكاتبها مادلين بونتغ في 17 / 12 انتقدت فيه

بشدة قرار الحكومة الفرنسية ووصفته بأنه تعبير عن "جنون العلمانية" فقالت: "ليس صحيحا أن للعلمانية موقفا واحدا من الدين ذلك أن ثمة علمانية متصالحة مع الدين كما في بريطانيا وهناك علمانية مخاصمة للدين انطلقت من فرنسا التي قامت ثورتها في عام 1789 أساسا ضد الملكية، وضد طغيان لكنيسة الكاثوليكية وسلطانها".

وإذا كان هذا موقف أكبر جريدة بريطانيا وأعرقتها وأقدمها، فكيف نفسر موقف شيخ الأزهر الذي بنظر إليه المسلمون مشارق الأرض ومغاربها بأنه حجة الإسلام، ومصدر أساسي في مرجعيات المسلمين ويتساءل الناس في الوطن العربي والبلدان الإسلامية والغرب عن من الذي دفع شيخ الأزهر أن ينفرد بفتواه هذه وأن يخرج على صف "مجلس البحوث الإسلامية" في القاهرة وهو أبرز هيئة تضم كبار علماء مصر وأساتذتها الباحثين في الحقل الإسلامي وقد صرح الدكتور عبد المعطي بيومي وهو نائب في البرلمان وعضو في "مجمع البحوث الإسلامية" لجريدة "الحياة" اللندنية في 2004/1/7م بأن موقف د.سيد طنطاوي من الحجاب في فرنسا لم يتسبب فقط في اعتراض مفتي مصر د، علي جمعة وإنما عارضه أيضا علماء آخرون من بينهم أعضاء بارزون في "مجمع البحوث الإسلامية، وحذر الدكتور عبد

المعطي بيومي من موقف شيخ الأزهر هذا الذي قد يتسبب في استفحال ظاهرة التطرف، "ورغم حزني على الخلافات التي جرت خلال السنوات الماضية في شأن بعض القضايا الجوهرية بين شيخ الأزهر والعلماء مما أدى إلى إحداث بلبلة ليس فقط لدى الرأي العام المصري وإنما في العالم الإسلامي، وأكد بأن هذه الخلافات نشأت منذ تولي سيد طنطاوي منصب الفتوى، وشيخ الأزهر وبالمناسبة فإنني أعكف حالياً على إعداد كتاب عن هذه الخلافات وأسبابها ودواعيها ونتائجها وتحليل مواضعها، وفي الختام أكد أن شيخ الأزهر في قضية الحجاب في فرنسا لا يمثل الأزهر وإنما يمثل قائله فقط وكان الأفضل لشيخ الأزهر قبل إصدار فتواه أن يتم جمع أعضاء البحوث الإسلامية وطرح هذه القضية على بساط البحث والتوصل إلى رأي جماعي فيها باسم الأزهر كمؤسسة، كما كنت أتمنى لو أن شيخ الأزهر ناشد حكومة فرنسا أن تحترم هذا الفرض الشرعي" وأن تراعي مشاعر المسلمين هناك، وأن هناك فروقا جوهرية بين الحجاب الإسلامي ديني يجب احترامه، وبين الصليب للمسيحيين أو الطاقية اليهودية اللذين لا يعتبران فريضة وإنما هي تقاليد لا تؤثر على جوهر العبادة".

أما الدكتور يوسف القرضاوي فقد آثر التعامل مع موقف شيخ الأزهر بطريقة غير قاسية وبموقف موضوعي لم يرد أن ينظم إلى الذين قادوا الحملة ضد شيخ الأزهر سيد طنطاوي فقد صرح الدكتور يوسف القرضاوي "مصري الأصل قطري الجنسية في ندوة حقوق الإنسان" التي نظمت مؤخرا في قطر، وكانت قضية الحجاب قد احتلت الصدارة في الندوة، وكانت محاضرة القرضاوي بعنوان "الحريات العامة في الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان في الإسلام" وقال بهذا الصدد: "إن حقوق الإنسان في الإسلام قررها الله وليس لجنة من البشر، أو مجلس ثورة أوبرلمان واعتبر قضية الحجاب في فرنسا التي أدت في الأخير إلى منع الفتيات المسلمات من ارتداء الحجاب هي أبرز الأمثلة على انتهاك حقوق الإنسان" أما تعليق على موقف شيخ الأزهر من الحجاب في فرنسا فقد قال عنه القرضاوي إن شيخ الأزهر عالم من علماء المسلمين يمثل نفسه، ويمثل مجموعة ولكنه لا يمثل الإجماع.

فشيخ الأزهر قال كلاما مهما في القضية وهو: "أن الحجاب فرض، وليس رمزا دينيا" وهذا هو الذي يكفيننا".

وأضاف القرضاوي "أن المجلس الإفتاء الأوروبي" الذي يرأسه "قد اجتمع في "دوبلن" بإيرلاندا "مقر المجلس" وقد أصدر

هكذا المجلس بيانا قال فيه: "ينبغي على فرنسا أن تراعي حقوق الأقلية وطالبنا من مسلمي فرنسا برفع قضية ضد الحكومة الفرنسية إذا أصدرت قانونا يمنع الحجاب، لأن هذا مخالف للدستور الفرنسي، والمواثيق والاتفاقيات الدولية"⁽¹⁾، وقد كتب د. محمد إسماعيل علي في جريدة "الأهرام" القاهرية عدد 3 جانفي 2004م يرد في هذا المقال على شيخ الأزهر قائلا: "إذا كان ارتداء الحجاب فريضة تتأثم من لا تؤديها فما الحكم إذا منعت فرنسا للمسلمين من أداء صلاة الجمعة في المساجد وهل هذا يعتبر شأنا داخليا لفرنسا علاقة لنا به وكان من المفروض أن تذهب بعثة من الأزهر إلى فرنسا لإيضاح الأمور للمسؤولين الفرنسيين وإفهامهم أن "الحجاب ليس مثل الطاقية مجرد شعار، بل إن الحجاب جزء من شعائر الإسلام، وفرض من فروضه".

وقد تجاوزت ردود الفعل على الشيخ الأزهر خارج مصر ففي بيروت طالب المرجع الشيعي اللبناني محمد حسين فضل الله من شيخ الأزهر سيد طنطاوي الاعتذار للمسلمين معتبر أنه أساء إلى الإسلام والمسلمين عندما رأى أنه من حق فرنسا إصدار قانون بحظر ارتداء الحجاب في المدارس والإدارات الحكومية،

(1) والجدير بالذكر أن القرضاوي قد بعث برسالة بهذا الصدد إلى جاك شيراك رئيس لجمهورية الفرنسية.

فقد أعلن المرجع الشيعي حسين فضل الله عن موقفه هذا في خطبة الجمعة يوم 2 جانفي 2004 قائلا: "لقد أساء شيخ الأزهر إلى الإسلام والمسلمين عندما أعطي الدولة الفرنسية الحجة الشرعية الإسلامية في إصدار القرار باعتباره حقا لها، فالمطلوب منه الاعتذار للمسلمين، والوقوف من أجل حماية الإسلام من كل ضغط في الداخل والخارج، وقد تصادف حديث الشيخ محمد حسين فضل الله المرجع الشيعي اللبناني مع مطالبة نائب في البرلمان المصري بتعيين شيخ جديد للأزهر بدلا من الشيخ طنطاوي وذلك للحفاظ على مقام مشيخة الأزهر وهيبته واحترامها عند المسلمين أما الدكتور عبد الصبور شاهين الباحث الإسلامي المعروف فقد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما قال: "إن فتوى شيخ الأزهر بخصوص موضوع الحجاب تتطوي على نية مُبَيَّنَّة، وقد أصدر فتواه هذه مجاملة للرئيس جسني مبارك لأن زوجة الرئيس غير محجبة" وأضاف في الأخير بأن شيخ الأزهر أخطأ خطأ جسيما، وأهان الأزهر، وأهان الإسلام، ولا يمكن أبدا قبول هذا الرأي.

وقد حاول شيخ الأزهر سيد طنطاوي الرد على منتقديه من علماء مصر وغيرها في البلدان العربية والإسلامية، والرد على هؤلاء وذلك من خلال حديث طويل أجرته معه صحيفة "الشرق

الأوسط" السعودية الصادرة في لندن مؤكدا ما أعلنه في أكثر من مرة بأن قضية الحجاب الإسلامي في فرنسا شأن داخلي فرنسي ودعا مسلمي فرنسا إلى تحمل مسؤولية حل المشكلة" وأن الأزهر ليس لديه صكوك غفران والأزهر يتحدث باسم الشريعة الإسلامية ولكنه لم يحدث على الإطلاق أن قلنا أن ما يصدر عن الأزهر ملزم للآخرين" وقلنا أيضا أن الحجاب بالنسبة للمرأة الإسلامية فرض إلهي، إذا قصرت فيه سبها الله تعالى على ذلك ولا يستطيع مسلم سواء كان محكوما أو حاكما أن يخالف ذلك" أما الذين قالوا بأن فتوانا بخصوص قضية الحجاب غير مقبولة، فأنا هنا أتساءل لماذا لا ينشئون مدارس إسلامية بدلا من أن يهولوا الأمور ويعملوا من الحبة قبة؟

فقال شيخ الأزهر إن الفرنسيين قالوا لفتاتين مسلمتين إذا تمسكتما بارتداء الحجاب فاذهبا إلى مدارس وليس إلى مدارس حكومية أو أطلبا من المسلمين أن يبنوا لكما مدارس خاصة.

هذا نظام بلد علماني يفصل الدين عن الدولة، ومن لا يعجبه ذلك فليغادر هذا البلد: فماذا أردُّ على الفرنسيين هنا، فهذا شأن داخلي يخصهم، والمسلمون في هذا الوضع ينطبق عليهم قول المظطر كما ورد في القرآن الكريم

" فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه".

وأضاف شيخ الأزهر لدعم حجته "إن هناك دول إسلامية تمنع ارتداء الحجاب وأقول لهؤلاء: أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم" وتقولون ما لا تفعلون" (1).

ونحن نقول لشيخ الأزهر الذي على ما يبدو ويجهل جهلا تاما وضع المسلمين في فرنسا وإلا كيف يطالبهم بإنشاء مدارس إسلامية خاصة بهم يستقبلون فيها أبناءهم وهو لا يعلم أن مسلمي فرنسا هم أناس ينتمون إلى طبقات عمالية اجتماعية فقيرة غير قادرة على النهوض بإقامة مدارس خاصة بهم على غرار اليهود الذين يشكلون في فرنسا نفوذا ماليا وإعلاميا وسياسيا وقد تراكم ذلك عبر أكثر من قرنين في حين نجد مسلمي فرنسا وهم حديثوا العهد في فرنسا وخاصة بالنسبة لأبنائهم، فهناك على ما نعلم تجربتين منفردتين فيما يخص إنشاء المدارس الإسلامية في فرنسا.

(1) ويعني شيخ الأزهر بهذا التلميح، تركيا وتونس أما كلام من لا يعجبه فصل الدين عن الدولة فليغادر هذا البلد، فهذا كلام مرفوض إذ أن حوالي نصف مسلمي فرنسا يحملون الجنسية الفرنسية وهم مواطنون فرنسيون، وبالتالي فلا يحق لأحد منازعتهم في الأمر أما الحديث عن المدارس الإسلامية التي تحل مشكلة الفتيات المتحجبات فهو حديث قد فصلناه في الحديث عن المدارس الإسلامية في فرنسا.

تجربة بسيطة قام بها أستاذ تونسي في ضواحي باريس ولعل التجربة الثانية الهامة وهي التجربة التي قام بها مسلمو "ليل" "LILLE" في الشمال الفرنسي الذين أسسوا أول ثانوية إسلامية في تاريخ فرنسا وأطلقوا عليها اسم "ثانوية ابن رشد" وهي حديثة عهد لم يمر عليها سوى سنتان ولا تزال في إطار التجربة، ومن الصعب التكهن بنجاحها أو عدم نجاحها ذلك أن هذا المجهود لا يتعدى مجموعة من المسلمين تملكهم الغيرة على العربية والإسلام، وأرادوا خوض تجربة جديدة في فرنسا بعد أن واجه أبناءهم وخاصة بناتهم المتحجبات مضايقة من المنظومة التربوية الفرنسية التي تبنت سياسة الإقصاء والطرْد إزاء الفتيات المسلمات المتحجبات، وقد ذهب عشرات من هؤلاء الفتيات ضحية هذه السياسة التي ترتدي ثياب العلمانية، ولاشك أن العام الدراسي المقبل (2004 - 2005) سيكون حاسما بالنسبة للفتيات المسلمات عندما يدخل قانون منع الرموز الدينية وفي مقدمتها الحجاب في المدارس الفرنسية العمومية حيزا التطبيق حيزا لو طالب شيخ الأزهر ومشيخة الأزهر بالسماح للأزهر بإنشاء مدارس إسلامية في فرنسا يديرها الأزهر، ونحن نعتقد أن هذا يندرج ضمن سياسة الأزهر إزاء المسلمين والإسلام في الشرق والغرب، وانتقلت عدوى تصريحات شيخ الأزهر سيد طنطاوي المثيرة للإستغراب والاستنكار في مصر فقد انطلقت مظاهرة في

بلد شيخ الأزهر القاهرة مظاهرة شاركت فيها حوالي 400 امرأة متحجة احتجاجا على قانون منع الحجاب في المدارس والمؤسسات التعليمية الرسمية الفرنسية واحتجاجا أيضا على موقف شيخ الأزهر الذي آزر السياسة الفرنسية فيما يتعلق بمنع الحجاب، وقد هاجمت هبة زكريا وهي صحافية مصرية شيخ الأزهر بمرارة وقالت لوكالة الأنباء البريطانية (روتير) كان المفروض أن شيخ الأزهر يمثل المسلمين في أنحاء العالم كان عليه ألا يقول عن القانون الفرنسي الذي صدر مؤخرا والذي يمنع الحجاب بأن هذا شأن داخلي بل كان واجبا عليه أن يقول إن ارتداء الحجاب واجب على المرأة المسلمة ويجب مراعاة ذلك، وتساءلت هذه الصحافية قائلة: "تري ماذا يكون شعور الواحدة منا حين ينتزع منها الحجاب قهرا وباسم القانون، فهذا الشعور قاسي بالنسبة للمرأة المسلمة، وأنا شخصيا لا أتحمّل أبدا أن يمس أحد حجابي بسوء" ونحن في مصر عندما تظاهرن نريد من خلال احتجاجنا هذا أن نشعر أخواتنا في فرنسا بأننا ندعمهن معنويا، وهذا له أثر كبير لا محالة يجعلهن يصرن على موقفهن ويدركن أن العالم الإسلامي وبالذات مصر معقل الأزهر "معهن قلبا وقالبا" ويرد شيخ الأزهر على هؤلاء "أنا أتوجّه لمسلمي فرنسا والبالغ عددهم حوالي 5 ملايين مسلم أي أكبر من تعداد من خمس دول خليجية فعلى هذا الأساس وبناء على هذا العدد

الكبير أقول لهؤلاء لماذا لا يحلّوا مشاكلهم بأنفسهم فأنا لست ولي أمرهم، ويضيف شيخ الأزهر إن معظم المهاجمين لفتوا أي زوجاتهم غير متحجبات - ورأي هو أنه إذا كانت المرأة المسلمة تعيش في مجتمع مسلم شيء وإذا كانت في دولة غير دولة الإسلام كدولة فرنسا مثلا - وأراد المسؤولون فيها أن يقرروا قوانين تتعارض مع مسألة الحجاب بالنسبة للمرأة المسلمة فهذا حقهم الذي لا أستطيع أن أعارض فيه كمسلم لأنهم هم غير مسلمين، وفي هذه الحالة عندما تستجيب المرأة المسلمة لقوانين دولة غير إسلامية تكون المرأة المسلمة من الناحية الشرعية الإسلامية في حكم المضطرة، وأنا أقول يضيف شيخ الأزهر " كما أنني لا أسمح لغير المسلم أن يتدخل في شئوني كمسلم، فإنني في الوقت نفسه لا أسمح لنفسه أن أتدخل في شؤون غير المسلم".

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنم الله الفردوس
www.moswarat.com

الأقلام المصرية تدافع عن شيخ الأزهر وفتواه

بخصوص قضية الحجاب في فرنسا

فقد خصصت مجلة "روز اليوسف" القاهرية عدد (3 - 9 جانفي 2004) ملفا حول قضية الحجاب في فرنسا وما انجر عنها من حوارات ساخنة حركت الساحة الإعلامية ومراكز البحث الديني في مصر، وكان شيخ الأزهر سيد طنطاوي هدفا في هذه الحوارات وتعرض لنقد شديد في مصر والوطن العربي والعالم الإسلامي، وقد برزت وسط هذه الأجواء بعض الأقلام المصرية تدافع عن شيخ الأزهر وتتهم هاجموه في مصر وخارج مصر بأنهم "متاجرون بالإسلام ويشعلون فتنة المتحجبات في أوروبا".

وقالت مجلة "روز اليوسف" في عنوان بارز "الفوضويون هاجموا شيخ الأزهر" وطالبوا بالتدخل في شؤون فرنسا، وأن الإمام الأكبر يرفض أن تتحول قضية الحجاب إلى أزمة سياسية، وأن كلام "الإمام الأكبر" أعاد للإسلام صورته السمحة، وتعاليمه العظيمة وتضيف المجلة التي تبرعت بالدفاع عن الشيخ الأزهر قائلة:

"كان علينا أن نشكر فرنسا لأنها أو فدت مسؤولا كبيرا ليعرض علينا أمرا من صميم شؤون بلاده، ويهتدي برأينا، ولكن

المهيجين، تصوروا أن مجرد تمسحهم بالإسلام يمنحهم القوة الكاذبة لأن يكونوا فتوات العالم، وحاولت "روز اليوسف" من خلال دفاعها هذا عن شيخ الأزهر أن توهم قراءها بأن الفتاتين المسلمتين: ألما، وليلى "شقيقتان" تمسكتا بارتداء الحجاب تحت تأثير "جماعة الإخوان المسلمون" وما لا يعرفه في هؤلاء الذين تصدّوا للدفاع عن شيخ الأزهر بأن الفتاتين المسلمتين ألما، وليلى ترتديان الحجاب عن قناعة وإيمان دون تأثير خارجي وهو ما أكدته في أكثر من حديث صحافي وفي كتاب ظهر حوليهما في باريس⁽¹⁾.

وفي ملف "العبادة والسيادة لمجلة "روز اليوسف" 3 -- 9 - 2004 الذي شارك فيه عدة شخصيات من كتاب وصحافيين مصريين انقسم هؤلاء إلى قسمين أحدهما يدافع عن شيخ الأزهر د. سيد طنطاوي بحرارة ويعنف ضد الذين وقفوا ضد شيخ الأزهر وفي مقدمة هؤلاء عبد الله كمال الذي تصدى للدفاع عن موقف شيخ الأزهر من تضيئة الحجاب في فرنسا، واعتبر أن ما قام به.

(1) DES FILLES COMME LES AUTRE, AU - DE LA DU FOULARD - ENTRETIENS AVEC VERONIQUE GIRAU" ET YVES SINTOMER - ED - LADE COUVERTE. PARIS 2004.

د - سيد طنطاوي نابع من الواقع وقال: "إذ كان من حقنا أن نتدخل في شؤون مسلمي فرنسا، فإن من حق إيران أن تتدخل من أجل شيعة الخليج، ومن حق الولايات المتحدة أن تدافع عن المسيحيين العرب - وتساءل عبد الله كمال ترى ماذا لو كنا عارضنا موقف 69% من الرأي العام الفرنسي الذي أيد قرار جاك شيراك فيما يتعلق بمنع الرموز الدينية في المدارس العمومية وفي مقدمة هذه الرموز الحجاب - ألم نكن بموقفنا هذا تكون قد صدرنا مشكلة ساخنة إلى مجتمع صديق، ويتدعم الرأي القائل بأن المسلمين لا يستطيعون التواءم مع مجتمع القانون، ولا يقبلون الاندماج مع الآخر، ويصرون على البقاء منفصلين في دول استضافتهم"⁽¹⁾، ولا ينوون هم أن يتركوها، وبذلك يصبح الأزهر معبرا عن أفكار مخالفة للعصر، ويفقد ميزته المتنامية من خلال حرصه على بناء جسور التواصل مع الحضارات والأديان الأخرى، وفق ما يأمر به الدين - إن من يهاجمون الشيخ الجليل يحاولون أن يوحوا بأنه خالف أوامر الله وتخلي عن المسلمين معاذ الله - بل إن شيخ الأزهر كان واضحا في موقفه ورأيه - ويتخلص موقفه كالتالي:

(1) جل الفتيات المسلمات اللاتي يرتدين الحجاب في فرنسا هن فتيات مسلمات يحملن الجنسية الفرنسية ومواطنات فرنسيات ولسن ضيوف في فرنسا أيها الصحافي عبد الله كمال!!

- الحجاب فريضة إسلامية:

- حين تستجيب امرأة مسلمة لقوانين دولة غير مسلمة فإنها بذلك في حكم المضطر "فمن اضطر غير باع ولا عاد فلا إثم عليه".

- من حق فرنسا أن تفرض ما تراه من قوانين.

- لا أسمح لغير المسلم بأن يتدخل في شؤون المسلم -
وشيخ الأزهر لم يستهدف هذه المرة فقط بل كان هدفا للهجوم منذ أن أصدر فتوى البنوك - ورفض تحويل الأزهر إلى منبر للفتاوى السياسية - بل العكس فإن شيخ الأزهر الجليل استطاع أن يجعل من الأزهر جسرا للتواصل والحوار وأن يكون منبرا للتفاهم مع الأديان الأخرى - وقبلة لكبار القيادات الغربية الراغبة في التعرف على الإسلام الصحيح سواء كان زائره الأمير تشارلز، ووزير خارجية بريطانيا، وأخيرا وزير الداخلية الفرنسي "نيكولا سيركوزي" وقد رد عبد الله كمال على سفير عربي في باريس الذي صرح لجريدة "الحياة" اللندنية، بأن الأزهر لا يمثل مرجعية دينية لمسلمي المغرب العربي الذين يمثلون العدد الأكبر من المسلمين المهاجرين إلى فرنسا - وأن رأى شيخ الأزهر لا يعتد به وقال عبد الله كمال ردا على هذا السفير قائلا "إن هذا السفير قد تجاهل حقائق التاريخ وعناصر

المصادقية، ولا أظن أن السفير ينسي أن شرعية الأزهر تكتسب أهميتها وقوتها من أنها ليست مفروضة على أحد ومن أن الأزهر ليس مجرد مؤسسة وإنما جامعة عريقة أنه يمثل الوساطة التي ترتضيها الفكرة في شرق الأرض وغربها، وربما نسي هذا السفير أن الأزهر قبل أن يكتسب الصفة المصرية - كانت قد بنته الدولة الفاطمية التي جاءت إليها من دول المغرب العربي، ولعله كذلك لا يعرف الأصول التي أتت بجوهر الصقلي الذي بنى الأزهر في القاهرة ويدافع عبد الله كمال عن مؤسسة الأزهر ذلك أن هذه المؤسسة تكالب عليها خصومها بسبب رفضها عروضاً متواليه من التطرف بأن تمشي في ركابه، وقد مورست عليها ضغوط إعلامية ومعنوية منذ أخذت موقفاً رافضاً لهدم الحضارة ممثلة في تماثيل بوذا التي أطاحت بها طالبان ومنذ رفضت إرهاب 11 سبتمبر، ومنذ أن قادت هذه المؤسسة الحملة لتطوير الخطاب الديني داعية على لسان الإمام الأكبر الأمة أن تفكر بعقلها" - وقد ظهر جلياً أن مجلة "روز اليوسف" العريقة قد تبنت موقف الأزهر ودافعت عنه بحرارة والملف الذي أعدته حول الموضوع بعنوان: "العبادة والسيادة" 3 - 9 - 2004م لم يترك لنا أدنى شك في موقف المجلة التي تجاهلت آراء وأفكار علماء من مصر ومن العالم الإسلامي والعربي انتقدت شيخ الأزهر ومؤسسة الأزهر وهذا ما جعل المجلة تفتح صفحاتها

الكتاب مصريين جمعتم فكرة واحدة وهي الدفاع عن شيخ الأزهر ضد معارضه - وقد كتب كرم جبر مقالا على منوال زميله كمال عبد الله يدافع عن شيخ الأزهر ويبين أسباب الدفاع عنه - إذ قال في مقال طويل في مجلة "روز اليوسف المذكور" إننا ندافع عنه "أي عن شيخ الأزهر لأنه رمز للمؤسسة الدينية العريقة التي نحترمها ونرى أنها في كثير من المواقف تتحاز إلى جانب الوعي والتتوير ضد التخلف، والانغلاق وخفافيش الظلام وفي كل المعارك السابقة وقف وحده يحارب الفتاوى المنحرفة - ويكشف أعياب المتاجرين بالدعوة الإسلامية في البنوك، وشركات توظيف الأموال وغيرها من المؤسسات التي امتصت دماء الغلبة وسرقت أموالهم ولم يقف أحد بجوار الإمام الأكبر" وأصل الحكاية في الحرب التي شنها خصوم شيخ الأزهر ضده هي: عندما أرادت الحكومة الفرنسية أن تضع حد للحرب الباردة بين الطلبة المسلمين والمسيحيين واليهود الذي يذهبون إلى المدارس بالحجاب والصليب ونجمة داوود وأن المشكلة صنعتها فتاتان يقال أنهما من أب يهودي وأم مسلمة قررتا ارتداء الحجاب، والكاتب غير ملم بالواقع الإسلامي في فرنسا ولهذا نجده يخطب خبط عشواء فعندما يقول عن الأب بأن يقال بأنه يهودي، وهو يهودي فعلا ومن كبار المحامين وقد أدلى مؤخرا بشهادة في "ملتقى حول العلمانية" نظمه مسجد الدعوة" بالدائرة

19 تحت إشراف الدكتور العربي كشاط وكانت لي فرصة الحضور والاستماع إلى هذا الشخص الذي دافع بحرارة عن حرية ابنتيه في اختيارهما الإسلام والحجاب معا، وكرم جبر يطلب منا أن نشكر الحكومة الفرنسية لأنها احترمت إخواننا المسلمين المقيمين على أراضيها ولم تسلمهم، ولم تسجنهم كما يحدث لكثير من المسلمين في كثير من الدول العربية والإسلامية، وإنما طلبت منهم فقط أن يحترموا القوانين التي تحمي أمنهم وأمن غيرهم حتى يعيش أبناء كل الديانات في وء، وتسامح دون مشاحنات".

وما يجعله كرم جبر هو أن هؤلاء الفتيات المسلمات المستهدفات هن مواطنات فرنسيات يحملن الجنسية الفرنسية وتعلمن في المدارس الفرنسية لغتهن الأساسية هي الفرنسية ووطنهن هي فرنسا ولا بديل عنها، وأن آباءهم وأجدادهم ساهموا في بناء مجد فرنسا الاقتصادي والعمراني وقدموا آلاف الضحايا خلال الحربين العالميتين وأن قبور آبائهم وأجدادهم في "فيردان" "VERDUN" لخير على ذلك ولعل هذا ما دفع بالمسؤولين الفرنسيين مؤخرا بفتح مركز حول دور المهاجرين في تاريخ فرنسا المعاصر "وقال المنشور وهو يتحدث عن هذا المركز: "إن تاريخهم هو تاريخنا". " LE URHISTOIRE EST NOTRE " HISTOIRE

وكرم جبر نجاهه يختم مقاله هذا بقوله: "ولا يجب أن نترك فضيلة الإمام الأكبر يقف في هذه المعركة وحده، لأنه يدافع عن المسلمين جميعا حتى يظهروا في صورة البشر المتحضرين الذين يحترمون الآخرين ويحفظون حقوق الدول التي تستضيفهم" على أراضيتها - وإذا لم نقف بجواره نكون قد وافقنا على تصرفات الفتوات" والعربية" مشعل الفتنة، والحرائق ونقدم صورة سيئة للحضارة الإسلامية التي تهدم حضارات الآخرين ولا تحترمها والإسلام برئ من كل ذلك والكلام الذي أنهى به كرم جبر مقاله لا ينم عن حس حضاري ولا فكر متمدّن فاستعماله للكلمات: "الفتوات" و "العربية" وهي كلمات بذئية لا يمكن أن تصدر من كاتب يحترم نفسه ويحترم الآخرين كذلك" ويحترم حرية الرأي والرأي الآخر ولو كان مخالفا لرأيه.

"ليس دور الدولة الفرنسية التدخل في شؤون الدين وخاصة في قضية تكوين الأئمة - إننا قررنا ترك هذه المهمة للمكلفين بها، وهو: "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" الذي تركت له علاج هذه القضية، قضية تكوين الأئمة" وزير الداخلية الفرنسي دومينيك دوفيلبان، في اجتماع وزارة الداخلية والعدل في واشنطن للدول الثمانية الكبار.

رَفَعُ
عبد الرحمن العجوي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفرنسيون وإشكالية الوجود الإسلامي فوق تراب الجمهورية من معركة

الحجاب على معركة "الأئمة السلفيون" "الأصوليون" !!.

يبدو وأن قدر مسلمي فرنسا ستكون حياتهم فوق التراب الفرنسي سلسلة من المشاكل والتحديات مما ينغص حياتهم ووجودهم في هذا البلد - فبعد أن هدأت معركة الحجاب "ها هي معركة الأئمة "السلفيون" "الأصوليون" المهددون للأمن الفرنسي تشغل الرأي العام الفرنسي وتشغل الساحة الإعلامية الذي جعل من قضية الأئمة في فرنسا أو ما يسميهم الإعلام الفرنسي والقادة السياسيون بالأئمة "الأصوليون السلفيون" "والوهاييون" تارة أخرى وكان من ثمار هذه المعركة طرد 3 أئمة من التراب الفرنسي إثنان جزائريان وثالثهم تركي والجزائري يحمل اسم عبد القادر بوزيان الإمام في "مسجد الفرقان" د: فينيسيو "بضواحي ليون الذي احتل صفحات في الإعلام الفرنسي وجعلوا من تصريحه لمجلة "ليون مغازين" " LYON MAG " الذي تحدث فيه عن تعدد الزوجات، وهو شخصيا متزوج بامرأتين لكل منهما 8 أطفال والمجموع 16 طفلا، وقد وجه أحد النواب سؤالا إلى البرلمان تسائل فيه عن قصة هذا الإمام الذي استنزف خزينة الجماعات محلية إذ يتقاضى شهريا حسب هذا النائب

(2500أورو) شهريا لمنحة عن أولاده، وقد حكمت المحكمة الإدارية لفائدته وعاد من الجزائر، ولكن لا يزال منفه رهن الدراسة[Ⓔ] ولكن هل قضية الإمام عبد القادر بوزيان وبعض الأئمة الآخرين هم السبب في تأزم وضع الوجود الإسلامي في فرنسا؟ أم أن وجود 5 ملايين مسلم فوق تراب الجمهورية الفرنسية أمر يزعج الفرنسيين، ويكدر صفو حياتهم، فرغم أن الديانة الإسلامية في فرنسا هي الديانة الثانية وأن نصف مسلمي فرنسي مواطنون فرنسيون وربما كانت الخطوة الهامة في حياة فرنسا هي اعترافها بالإسلام كديانة رسمية، ومن ثمار هذا الاعتراف إنشاء: "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية - وهذا ما كان يدعو إليه كثير من الكتاب والباحثين الفرنسيين في شؤون الإسلام في فرنسا وفي طليعة هؤلاء نذكر الباحث برونو إتيان المعروف بكتاباتة وكتبه العديدة التي صدرت حول الإسلام في فرنسا - فكان هذا الباحث يدعو دوما إلى إسلام فرنسي يقوده فرنسيون مسلمون يحملون الجنسية الفرنسية - وقد أكد أمامنا في تدخله في ندوة حول الإسلام في فرنسا نظمها "مسجد باريس" في مرسيليا سنة 1988 تحت إشراف عميد مسجد باريس الشيخ عباس بن الشيخ الحسين (1912 - 1989) بأن الإسلام مكسب

Ⓔ وطرد للمرة الثانية استنادًا إلى أحكام سابقة.

لفرنسا "كما أن فرنسا مكسب للإسلام" ولكن هذا لا يمكن أن يتم ما لم يتول فرنسيون مسلمون قيادة هذا الإسلام بعيدا عن التدخل الأجنبي في شؤون هذا الإسلام - لأن أي تدخل في شأن الإسلام الفرنسي هو تدخل في شؤون فرنسا الداخلية، وهو أمر مرفوض ألبتة، ويشاطر برونو إتيان العديد من الفرنسيين الذين تحدثوا عن الإسلام الفرنسي ولكن السؤال هو نعم: لا حق للتدخل الأجنبي في شؤون الإسلام الفرنسي ولكن من يمول إقامة المساجد والمدارس للمسلمين في فرنسا؟ ففرنسا تتذرع بأنها بلد علماني.

ومنذ 1905 تاريخ فصل الدين عن الدولة لم تعد تمول أماكن العبادة ولا تدفع مرتبات الأئمة المسلمين؟ ومن أين للمسلمين من مال لتمويل مؤسساتهم الدينية-؟ فالجزائر وحدها تدفع مرتبات حوالي 100 إمام، بالإضافة إلى الإنفاق على مسجد باريس إدارة، وتسييرا، في حين لا تساهم فرنسا بأدنى مبلغ من المال في هذا المجال، وهنا وجه الغرابة في الحديث عن إسلام فرنسي بعيدا عن التدخل الأجنبي فكيف يستقيم الحال؟

تاركة المسلمين فرنسا وبعض البلدان العربية تتولى وحدها الإنفاق على تسيير شؤون مسلمي فرنسا في المجال الديني باستثناء الحالة الخاصة في "ستراسبورغ" التي لا يشملها قانون فصل الدين عن الدولة - والتي يتقاضى فيها القسيسون

المسيحيون والرهبان اليهود مرتباتهم من الدولة الفرنسية، وسوف ينطبق هذا على المسلمين في المستقبل - ذلك أن القانون الذي تخضع له "ستراسبورغ" هو "قانون الكونكورديا" ومن أجل ذلك كان محمد أركون وعلى مراد قد اقترحا على الحكومة الفرنسية إذا أرادت حقا إقامة إسلامفرنسي في فرنسا يستمد فكره من داخل فرنسا فعليها أن تؤسس كلية إسلامية للمسلمين في "ستراسبورغ" لتخريج أساتذة وأئمة متشبعين بالحضارة الغربية، ودراسة مقارنة الأديان والتعمق في اللغة الفرنسية، والحضارة الإسلامية دينيا ولغة، أنئذ فقط يمكن الحديث عن إسلام فرنسي بعيدا عن التدخل الأجنبي والإسلام الذي يدعو إليه الفرنسيون صباح مساء - دون أن يعدوا له عدته ويبقى مجرد حديث دون أن ينعكس ذلك على حياة المسلمين في فرنسا الذين تزايد عددهم وتزايدت متطلباتهم وسوف تزداد في المستقبل أكثر بحكم تزايد الوعي لدى الجيلين الثاني والثالث الذي يكافح دفاعا عن خصوصياته دون غلو - ولا تطرف أملا في الاعتراف له بحق الاختلاف في إطار القانون الجمهوري الذي يشمل كافة المواطنين الفرنسيين بغض الطرف عن دينهم وانتمائهم الحضاري واللغوي ولا ندري كيف يمكن تحقيق فكرة وزير الداخلية الحالي دومينيك دوفيلبان الذي صرح لجريدة "لوفيغارو" LE FIGARO 13 MAI 2004 بأن الأئمة في فرنسا في المستقبل يجب أن يتقنوا اللغة الفرنسية والثقافية

الفرنسية "PARLANT NOTRE LANGUE ET NOTRE CULTURE" ولكن ما لم يجب عنه وزير الداخلية الحالي هو من ينفق على تكوين هؤلاء الأئمة؟ ومن يدفع أجور المعلمين وما مصير هؤلاء بعد التخرج؟ وهي إشكالية تبحث عن حل، "فاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" قد أقام معهد التكوين الأئمة منذ سنة 1992 كما قام "مسجد باريس" بإنشاء معهد لتكوين الأئمة برئاسة الدكتور صديقي جلي وهو أستاذ جامعي، ثم أسندت فكرة إدارة هذا المعهد للدكتور بكرى مؤخرا والذي كان رئيسا لكلية الشريعة الإسلامية في وهران سابقا وفي عهده تمّ تخرّج الدفعة الأولى من الأئمة والمرشدين والمرشدات وعددهم 10 أشخاص - وهذا المعهد الذي أنشأ في سنة 1994 في عهد وزير الداخلية الفرنسي السابق شارل باسكوا - وقد تحدث إلينا د. بكرى عن هذا المعهد الذي يضم جنسيات مختلفة 40 % جزائريون وجزائريات قلت للدكتور بكرى ما هو برنامج هذا المعهد وهل يستجيب لرغبات أئمة ومرشدات المستقبل - فأجاب إن المواد التي تدرس في هذا المعهد هي: علوم القرآن - تفسير تجويد - علوم الشريعة - الفقه وأصوله - العقيدة - والحديث - وعلوم الحديث وعلوم اللغة العربية - والفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية - وقد بلغ عدد الطلبة والطالبات في العالم الدراسي 2003 - 2004م 40 طالب وطالبة - وهناك بالإضافة لتكوين الأئمة - تكوين مرشدات وهو

ما يعبر عنه باللغة الفرنسية LES AUMONIERs والمشكل الأساسي كما يؤكد الدكتور بكرى هو قضية الشغل بعد التخرج - فلا توجد هناك ضمانات في التشغيل بعد التخرج مما يجعل هؤلاء الأئمة والمرشحات في حيرة من أمرهم، ويعتبرون أن جهودهم هذه عبارة عن مغامرة غير مضمونة النجاح ويلاحظ الإنسان لمسلم الذي يعيش في فرنسا كم هم المسلمون في قلق عن المستقبل - ولا يعرفون بالضبط ماذا يراد لهم وهم في وضع غير مريح يعيشون صباح مساء الحرب الإعلامية التي تستهدفهم في دينهم وعقيدهم ولا يدرون ما الحل؟ فالإعلام الفرنسي ومعه المسؤولون الفرنسيون قد فتحوا جبهة ثانية عن الإسلام الفرنسي فبعد معركة الحجاب التي مازالت تفاعل فضولها هاهو الإعلام الفرنسي والمسؤولين الفرنسيين يخترعون فكرة "الأئمة السلفيون" و "الأصوليون" المعادون للنظام الجمهوري والعلمانية في فرنسا!! ويريدون العودة بالمسلمين إلى الوراء إلى القرن السابع "عصر الرسول صلى الله عليه وسلم!! وقد جعلوا من قضية عبد القادر بوزيان الإمام بمسجد الفرقان" في فسنسيو بضواحي "ليون" الذي يروج لتعدد الزوجات - فهو شخصيا له زوجتان ولكل زوجة 8 أطفال - والمجموع 16 طفلا - فقد اعتبر هذا الإمام خطرا على النظام العام ومعاديا لاندماج المسلمين في المجتمع الفرنسي - ويريد أن يعيش إسلام القرن السابع - فقد وصفته

جريدة "لوجورنال دو ديمانش"، " LE JOURNAL DU DIMANCHE " 9 MAI 2004 بأنه إمام "أصولي" و"سلفي" يروج للمذهب الوهابي السعودي البلد الذي درس فيه وقد أصبحت السعودية مثار اتهام من طرف الإعلام الفرنسي على أساس أنها وراء زرع المذهب الوهابي السعودي في فرنسا - وهي المرجعية الكبرى للسلفيين، ووراء تمويل العديد من المساجد - وقد تساءل أحد الإعلاميين الفرنسيين لماذا نسمح نحن للسعودية في إنشاء المساجد فوق ترابنا في حين ترفض هي السماح بإقامة كنيسة واحدة للمسيحيين فوق ترابها" ولا يزال الفرنسيون يتخبطون في قضية إدارة الإسلام الفرنسي كما يريدون، فهم يقولون في فرنسا اليوم 1500 إمام معظمهم أجنب - وهناك كما تقول المصادر الفرنسية 10 % فقط من مجموع 1500 إمام ممن يقدمون دروس الوعظ والإرشاد باللغة الفرنسية - وبالباقي يقدمون دروسهم باللغة العربية - ويرى الفرنسيون أن هذا وضع يجب التخلص منه في المستقبل ذلك أن هناك آلاف من شباب الجيلين الثاني والثالث من أبناء المسلمين ولدوا في فرنسا ودرسوا في مدارسها ومعاهدها ولا يعرفون اللغة العربية بتاتا - وهؤلاء في حاجة إلى أئمة ووعاظ ومرشدين يتقنون اللغة الفرنسية وعلى علم بالثقافة الفرنسية وحياة المجتمع الفرنسي - ونمط عيشه وأسلوب حضارته وتقول دراسته مستوحاة من أجهزة المخابرات الفرنسية أن الحديث عن

سيطرة الأئمة السلفيين على المساجد أمر مبالغ فيه من طرف الإعلام الفرنسي، والأرقام التي هي بين أيدي هذه الأجهزة تتحدث عن 32 مسجد فقط يتحكم فيها السلفيون من بين 370 مسجد وقاعة للصلاة في منطقة، "إيل دوفرانس" وهناك عدد ضئيل من هؤلاء الأئمة ممن يدعون في خطبهم ووعظهم وإرشادهم إلى الجهاد ومحاربة الكفار، فالأئمة القادمون من البلدان الأصلية فهم عادة يروجون لإسلام نابع من ثقافة تقليدية لقنت إياهم في هذه البلدان وخاصة في الجزائر والمغرب، ويجهل هؤلاء الأئمة الواقع الفرنسي في الداخل بحكم جهلهم للغة الفرنسية ولا يتابعون ما ينشره الإعلام الفرنسي عن قضايا المجتمع الفرنسي ومشاكله - وفي تحقيق قامت به وزارة الداخلية الفرنسية مؤخرا لمعرفة حقيقة هؤلاء الأئمة وانتماءاتهم الأصلية - فهم إجمالاً مغاربة - فيقول هذا التحقيق أن 40 % من أئمة فرنسا هم مغاربة المغرب الأقصى "MAROC"

و - 24 % جزائريون:

15% أتراك.

6% تونسيون.

6 % من إفريقيا السوداء ومن الشرق العربي.

وقد تقدمت الجزائر مؤخرا باقتراح يرمي إلى إعطاء منح خاصة في الجزائر لتكوين الأئمة على حساب الجزائر ليتولى هؤلاء قيادة الإمامة في فرنسا بعد تكوينهم في الجزائر وسط محيط عربي يساعد هؤلاء الطلبة الممنوحين امتلاك ناصية اللغة العربية - وقد علق منشور في مسجد باريس حول إعطاء 20 منحة من الجزائر للطلبة الراغبين في التكوين في سلك الإمامة في الجزائر - ولمن أراد مزيدا من التفصيل حول الموضوع عليه لاتصال برشيد الوزاني الإمام في مسجد باريس والذي قضى سنوات في وزارة الشؤون الدينية الجزائرية وقد أعيد الحديث مرة أخرى عن إنشاء كلية في "ستراسبورغ" لتخريج أئمة وأساتذة مختصين في الثقافة الإسلامية مع التعمق في اللغة الفرنسية ومقارنة الأديان - وذلك لتجاوز مرحلة الإسلام في فرنسا إلى مرحلة "الإسلام الفرنسي" وقد استأثرَ موضوع تكوين الأئمة في فرنسا باهتمام "المجلس الإداري للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" فخصص له جلسة كاملة في مسجد باريس تحت إشراف رئيس "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" وقد حضر هذه الجلسة وزير الداخلية والديانات دومينيك دوفيلبان بحضور رئيس مجلس تكوين الأئمة عبد الله بو الصّوف عميد مسجد ستراسبورغ سابقا، ونوقشت في هذه الجلسة عدة قضايا تتعلق بواقع الأئمة المسلمين في فرنسا - والتعليم البيداغوجي لهؤلاء

الأئمة - وتكوينهم وخاصة باللغة الفرنسية - وطرحت بقوة فكرة تكوين الأئمة في فرنسا - فالفرنسيون يريدون إسلاما فرنسيا يستمد شرعيته من قوانين الجمهورية الفرنسية، وأن يكون أئمة هذا الإسلام فرنسيون جنسية ومسلمون ديانة ويتقنون الفرنسية لغة وملمين بالحضارة الفرنسية وحياة المجتمع الفرنسي وخصوصياته - والذي سمعته مؤخرا من أحد أعضاء "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" أن النتيجة التي تم التوصل إليها كل هيئة تقوم بتكوين أئمتها وفقا لإمكانياتها وتصوراتها يذكر د/محمد بيشاري رئيس "الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا: "أن" "المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية" الذي أنشأه اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" قد قام منذ تأسيسه سنة 1990 بتكوين ما بين 250 إلى 300 إمام ويدرس في هذا المعهد 120 طالب في النظام الداخلي ويضم هذا المعهد عدة جنسيات، وقد تخرج من هذا المعهد خلال 10 سنوات (120 طالبا وهناك كثير من طلبة هذا المعهد توقفوا عن الدراسة بسبب صعوبة الدراسة كثرة التكاليف المالية (2500 أورو سنويا" ورغم أن هذا المعهد يتلقى دعما ماليا من دول الخليج - إلا أن هذه المساعدات تقلصت مؤخرا وبالضبط منذ أحداث 11 سبتمبر 2001) في الولايات المتحدة وتقول جريدة الأحد "LE JOURNAL DU DIMANCHE" عدد 9 مايو 2004 نقلا عن أحد الأساتذة السابقين في هذا المعهد والذي

تجنب عدم ذكر اسمه "إن الدراسة في المعهد رائعة جدا" ولكن على الورق !! أما في الواقع فهو شيء " آخر - المدرسة كما يقول هذا الأستاذ تروج لأفكار "الإخوان المسلمون" ولا يوجد في هذا المعهد أدنى انفتاح فكيف تريدون تكوين إمام في فرنسا وباللغة العربية فقط والمعهد أساسا مسير " من طرف " اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" والنقد فيه ممنوع تماما - إذن كيف الخروج من إشكالية تكوين أئمة فرنسيين مسلمين مزودين بثقافتين عربية وإسلامية فهذا غير ممكن على الأجل القريب وربما أمكن ذلك في المستقبل البعيد - إن فرنسا اليوم في عجلة من أمرها بعد أن دخلت في تصفية حسابات مع بعض الأئمة الذين تراهم ليسوا في المستوى المطلوب - بل محسوبين على "السلفية" و"الأصولية" و"الوهابية" والذين يروجون حسب المصادر الفرنسية إلى الإسلام القرن السابع الميلادي "عصر الرسول" ونحن في القرن 21 وكان النموذج الذي قدمه الإعلام الفرنسي ووزارة الداخلية الفرنسية هو الإمام الجزائري الأصل عبد القادر بوزيان الذي يحن إلى عصر الرسول على حد قوله - وقد انتقده عميد مسجد باريس دليل بوبكر في حديث له بمجلة "الوطن العربي" اللبنانية التي تصدر حاليا من القاهرة بعد أن كان مديرها الراحل مؤخرا وليد أبو ظهر يصدرها في باريس وبتمويل عراقي ثم تحولت إلى مجلة موالية للسعودية.

- أي حل لإشكالية الأئمة المسلمين في فرنسا؟

ترى إيستير بن باسا "ESTHER BEN BASSA" مديرة الدراسات في العهد التطبيقي للدراسات العليا" في كتاب لها صدر مؤخرا في باريس بعنوان "الجمهورية في مواجهة أقليتها".

"LA REPUBLIQUE FACE A CES MINORITES"

ترى إيستير بن باسا ومن خلال إسمها يظهر أنها من أصل يهودي أن الحل هو إنشاء معهد لتكوين الأئمة ولو أننا اليوم لسنا في القرن التاسع عشر عندما أسست الدولة الفرنسية يومئذ "الكونسيستوار" المجلس التمثيلي لليهود " ومعهد لتخريج الرهبان - وينبغي أن ندرك أن تطورات هامة قد حصلت في فرنسا منذ ذلك التاريخ إلى اليوم، ففرنسا اليوم ليست فرنسا الأمس إن فرنسا اليوم غدت مجتمعا متعدد الألوان والديانات والثقافات. فعند ما قامت فرنسا بتشكيل: "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، فكانت ترمي بذلك إلى مراقبة الجالية الإسلامية" وهذا أمر يدركه الجميع - وهو أمر يدخل ضمن استراتيجية الدول التي سبقت فرنسا في هذا المضمار، وفرنسا لم تشذ عن ذلك - والمسلمون في فرنسا اليوم ليس لهم خيار في ذلك - ونحن نفضل ذلك أفضل من ترك الساحة الإسلامية محكاً للصراعات والنزاعات بين قادة المنظمات الإسلامية التي تحركها دول من خارج فرنسا

- فأضرت بصراعاتها هذه بمصالح الجالية الإسلامية في فرنسا، وعمقت الحقد بين أبناء المغرب العربي "الجزائريون والمغاربة" على الخصوص حتى أصبحنا نشاهد مساجد خاصة بالمغاربة "مسجد إيفري" ومانت لاجولي" ومساجد خاصة بالجزائريين "مسجد باريس" الكبير "ومسجد ليون" وهناك مساجد استطاعت أن تحافظ على الطابع العام كمساجد للمسلمين يشارك في نشاطها مسلمون من مختلف البلدان الإسلامية مثل: "مسجد الدعوة" في شارع طنجة الذي يديره الأستاذ العربي كشاط وهو من أصل جزائري ورغم أن أكثر العاملين في المسجد من أصول جزائرية - ولكن هناك إمام من جزر القمر، وداعية مصري وفي الندوات الفكرية التي ينظمها المسجد تجد فيها شخصيات مصرية - وسورية - وجزائرية - وأوروبية مسلمة وغير مسلمة - والذي يعيش فرنسا ويتابع باهتمام مستجدات الساحة الإسلامية يلحظ تطورا ملحوظا في مسيرة الإسلام في فرنسا - فالجيل الأول الذي هاجر إلى فرنسا كان جيلا معظمه وافد من الأرياف، بضاعته الثقافية محدودة جدا سواء بالعربية أو الفرنسية، وكان هم الجيل الذي فر من الفقر في بلده الأصلي بعد أن جرد من طرف الاستعمار من "أجود أراضيه - فلم يبق أمامه إلا الهجرة أو الموت جوعا في بلده - فأثر الحياة على الموت، ولم يكن في ذهنه أبدا أنه سوف يستقر نهائيا في المهجر - فكانت هجرة

الجيل الأول هجرة فردية بدون أسرة - ولم يكن في باريس العاصمة الفرنسية سوى مسجد باريس الكبير" الذي لا يتردد عليه سوى قليل من المصلين ولم تكن سمعة هذا المسجد وإدارته لتحظى بتقدير الوطنيين الجزائريين بل إن حزب "نجم شمال إفريقيا" وزع منشورا يهاجم فيه المتاجرون باسم دماء الجزائريين لبناء هذا المسجد الذي اعتبرته الحركة الوطنية "كباريه شرقي" إذ كانت تقام فيه حفلات شرقية - وقد حاولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "سنة 1936 بعد زيارة المرحوم الشيخ عبد الحميد بن باديس لباريس لحضور "المؤتمر الإسلامي" وشاهد وضعية الجزائريين المزرية من الناحية الدينية - فقرر إرسال بعثة من "جمعية العلماء المسلمين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه - فأوفد الشيخ بن باديس الزعيم الفضيل الورتلاني إلى باريس، وكان اختياره من طرف بن باديس لم يكن اعتباطا اختاره عن علم بمقدرة الفضيل الورتلاني الدينية واللغوية فكان يعرف اللغة الفرنسية والعربية والأمازيغية، وهو الرجل المناسب في المكان المناسب - ذلك أن باريس وضواحيها تقطنها الأغلبية الساحقة نم منطقة القبائل - والورتلاني هو واحد منهم ففتح عدة نوادي إسلامية في باريس وضواحيها - وحظيت كل من ليون ومرسيليا ببعثات جمعية العلماء - إلا أن الصراع بين جمعية العلماء وحركة نجم شمال إفريقيا" الذي يرى في جمعية العلماء منافسا له

في ساحة العمال المهاجرين الجزائريين وعوامل أخرى عجلت بفشل هذا المشروع وخاصة بعد ذهاب الفضل الورتلاني سنة 1938 إلى الشرق العربي ناجيا بجسده وهروبا من ملاحقة المخابرات الفرنسية التي كانت ترى فيه شخصا خطيرا ينبغي التخلص منه قبل أن تسري عدواه وسط الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا وبمغادرة الفضيل الورتلاني باريس سنة 1938 ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فتوقف كل شيء وانتهى الفصل الأول من تاريخ الإسلام في فرنسا.

هكذا كان الوضع مع الجيل الأول من المهاجرين من المغرب العربي وخاصة منهم الجزائريون - ذلك أنهم هم الرواد الأوائل في تاريخ هجرة أبناء المغرب العربي إلى فرنسا الذي مضى عليها الآن أكثر من قرن.

إن هذا الوضع قد انتهى وانتهى معه الفصل الدراسي لتاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا.

- فقد حدثت تطورات كثيرة في ساحة الهجرة، فقد استقلت الجزائر - وولد بعدها جيل ثاني من أبناء الجزائر - وهو جيل ولد في فرنسا ودرس في مدارسها وتشيع بأفكارها - واعتاد على نمط عيشها - وأدرك في الأخير أن الحديث عن العودة إلى الوطن الأم الجزائر الذي كثر الحديث عنه في السبعينيات لا

يعدو أن يكون مجرد سراب و وهم - وأن فرنسا أصبحت بالنسبة لهؤلاء مقرا لا ممرا وقد قام بتشريح وضعية الجيل الأول ونظرته إلى المستقبل السيد أحمد ملكول رئيس حركة "الشباب المسلم الفرنسي" JEUNE MUSULMANS DE FRANCE J . M . F قائلاً: إن الجيل الأول من المهاجرين المسلمين لم يكن يفكر في الاستقرار النهائي بفرنسا ولم يكن يدرك أن أولاده سيغدون فرنسيين في المستقبل، وصورة نهائية سيستقرون في فرنسا - ومن هنا نرى أن الأئمة المتواجدين على الساحة الإسلامية في فرنسا بضاعتهم من الثقافة المعاصرة قليلة جدا فضلا عن جهلهم للغة الفرنسية (وهي لغة الجيلين الثاني والثالث من أبناء المهاجرين المسلمين المتواجدين على الساحة الفرنسية - ولهذا نرى هؤلاء الأئمة يكتفون بتقديم دروس الوعظ والإرشاد وفي كثير من الأوقات باللغة العربية الفصحى التي لا يعرفها هذا الجيل).

- إن متطلبات الجيلين الثاني والثالث كثيرة - فهم حقا متعطشون للثقافة الإسلامية وقد اهتموا إلى ذلك عبر كتب إسلامية مترجمة في فرنسا - وقد شهدت حركة الترجمة للكتب الإسلامية في فرنسا نشاطا ملحوظا - فقد اطلع هؤلاء الشباب على كتاب "الحلال والحرام" للدكتور يوسف القرضاوي وسيرة

بن هشام التي ظهرت لها هي الأخرى ترجمة في انتظار ظهور ترجمة المرجوم د. عبد الرحمان بدوي "ورياض الصالحين" وعشرات الكتب الإسلامية التي وجدت طريقها إلى الترجمة عبر عدة دور نشر إسلامية ظهرت في باريس في السنوات الأخيرة منها دار نشر "النور" التي تملك 3 مكاتب في باريس وضواحيها، و"دار البراق" لصاحبها محمد منصور صاحب مكتبة الشرق" و"دار القلم". يملكها مغاربة.

وكلها في باريس يملكها مسلمون بالإضافة إلى دار نشر التوحيد" في مدينة ليون Lyon التي نجد فيها معظم أعمال الأستاذ الجامعي والمحاور الكبير الأستاذ طارق رمضان وهو من مصر وأستاذ الفلسفة في سويسرا وله حواريون وأنصار في فرنسا وخاصة شباب "ليون" وقد تولت دار النشر التوحيد إصدار جل أعماله - وحاضر أمامهم أكثر من مرة - وتقوم هذه الدار بمجهود كبير بتزويد الجيلين الثاني والثالث بزاد من الثقافة الإسلامية حرصا من هذه الدار على ربط الجيلين بالثقافة الدينية والفكر الإسلامي المعاصر بأقلام كتاب مسلمين معاصرين ويبدو أن المستقبل سيكون أكثر عطاء والذي عاش مثلنا في فرنسا منذ 30 سنة يدرك إلى أي حد حصل تطور في هذا المجال فكنا في السبعينات نتشوق إلى رؤية كتاب باللغة العربية في "المكتبة

الشرقية" في شارع مسيو لوبرانس في باريس السادسة، وكانت المكتبة العربية الوحيدة في باريس.

أقوال في الحجاب

"فإذا كان الحجاب يعني سلوكا روحيا - فإن النساء اللاتي يرتدينه يخفون وراءه موقفا سياسيا وأكثر خطرا، كما أن هذا الحجاب الإسلامي يخفى كذلك وراءه موقفا إيديولوجيا رجعيًا يناهي في تحرير المرأة - والتحرر الفردي إزاء الثقافات الأخرى، فعلى القادة السياسيين في محاربة الحجاب لا لدين الإسلامي".

[وسيلة تآمُرَالي شغلت منصب ترقية المرأة في "اليونيسكو" ومن عائلة جزائرية معروفة].

* [أنا أفضل ليس الحجاب على "الميني جوب"]

- قسيس فرنسي!!

* إن إثارة ارتداء الحجاب في فرنسا قد نراه قد تحول اليوم إلى محاكمة جديدة للإسلام في فرنسا".

المرحوم حمادي الصيد رئيس مكتب الجامعة، فالنقاش في هذا الموضوع الهدف منه إلهاء الناس وإبعادهم عن المشاكل الحقيقية للجالية الإسلامية".

نادية زوارق ممثلة " المجلس الفرنسي للمسلمين العلمانيين في تولوز "TOULOUSE".

أقوال وآراء المستنصر عرب في الحجاب

تضاربت آراء الكتاب والمتقنين العرب حول قضية الحجاب في فرنسا والبلدان العربية والإسلامية - ولكل وجهة نظره ورأيه في الموضوع، وبعضاً من هذه الآراء تطرح تساؤلات عن معنى الحجاب في حد ذاته - ولعل أكثر الكتاب العرب اهتماماً بهذا الموضوع هم من كتاب من مصر، فالمستشار محمد سعيد العشماوي يخصص كتاباً كاملاً حول الموضوع بعنوان "حقيقة الحجاب وحجية الحديث" وقد صدر هذا الكتاب عن دار "روز اليوسف" القاهرية التي تصدر مجلة بنفس العنوان والتي خصصت عدة ملفات حول الحجاب وقد شارك محمد سعيد العشماوي بمقال طويل في "مجلة روز اليوسف" ضمن ملف "العبادة والسيادة" وذلك تحت عنوان "عندما تختل الموازين في مسألة الحجاب" ويقول بهذا الصدد: "عندما تختل الموازين لدى أمة أو جماعة - فإن أفكارها تضطرب، وأفعالها تختلط - فتكيل بأكثر من مكيال - وتعير بأكثر من معيار - وإثارة قضية الحجاب في فرنسا 1989 امتد صداها إلى مصر، فقد احتضنت مجلة "روز اليوسف" لقاءً حول موضوع الحجاب وكان ذلك سنة 1994 - وقد شارك فيه المستشار محمد سعيد العشماوي وتمخض هذا اللقاء عن صدوره في كتاب بعنوان: "حقيقة

الحجاب وحجية الحديث" وظهرت طبعة منه عن مجلة "روز اليوسف" في مايو سنة 2002 تلتها طبعة شعبية في مايو 2003م.

ويلخص سعيد العشماوي وجهة نظره في الحجاب في النقاط التالية:

أ - الحجاب في القرآن لا يعني تغطية الشعر لكنه يعني وضع ساتر أو حاجز بين المؤمنين وبين زوجات النبي فقط - لا بناته ولا إيمائه أو جواريه "وإذ سألتموهن أي نساء النبي فاسألوهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن".

ب - "أية الخمار" قل للمؤمنات يغضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمورهن على جيوبهن" إن الآية هنا كما يقول سعيد العشماوي تجيز إبداء الزينة الظاهرة دون أن تبين ماهيتها أي أنها تركتها للمسلمين يحدونها وفقا لتغيير الزمان وتبدل المكان ويصل العشماوي استنادا إلى فتوى صدرت عن الأزهر في 10 فيفري 1990 بأي أحاديث الأحاد ومنها الحديث المتعلق بالحجاب لا تشكل فريضة، ولا تنشئ واجبا، وإنما تكون للاسترشاد والاستئناس وفي رأيه "إن ما يسمى بالحجاب ليس فريضة دينية"، وإنما هو رأي فقهي وشارة سياسية، ويختم حديثه بقوله: "يا سادة: إن الله يطلب تنقية القلب ولا يطلب تغطية الشعر" فإذا

كان هذا رأي المستشار العشماوي في قضية الحجاب التي قال عنها في آخر مقاله: "إن الله يطلب تنقية القلب، ولا يطلب تغطية الشعر فهذا رأيه وهو رأي يخالف كبار العلماء المسلمين في قضية الحجاب وفي مقدمتهم يوسف القرضاوي من مصر، ومحمد سعيد رمضان البوطي من سوريا - وحتى شيخ الأزهر سيد طنطاوي - وقد سال حبر كثير في موضوع الحجاب في فرنسا ولا يزال الموضوع مثار جدل واسع أشعل الساحة الثقافية الإسلامية وها هي مجلة "أوروبية" (LEORUPIYA) رقم 37".

جانفي 2004 م تفتح صفحاتها لرجال الفكر والثقافة الإسلامية للإدلاء برأيهم حول الموضوع - وكان في مقدمة هؤلاء الدكتور أحمد جاب الله وهو باحث تونسي وخريج جامع الزيتونة ونائب رئيس: "اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا" وقد شارك بموضوع قيم حول الحجاب بعنوان: "الحجاب وموقع الإسلام في مجتمعاتنا الأوروبية" ويقول بهذا الصدد: "لا تزال قضية الحجاب تتفاعل في الوسط الفرنسي" كتب هذا المقال قبل المصادقة على مشروع قانون منع الحجاب في المدارس الفرنسية العمومية" مع إرادة سياسية تتجه لحسم الموضوع عن طريق تقنين لمنع الحجاب - ومع تعدد وجهات نظر المفكرين والسياسيين والإعلاميين حول المسألة بين مؤيد ومعارض فإن

الأمر يحتاج إلى أن يعرض على القوانين العامة الخاصة بحرية
التدين لعل ذلك يسمح لنا بنظرة متوازنة للأمر بعيدة عن التشنج
العاطفي الذي يصدر عنه كثير من الناس اليوم بخصوص
موضوع الحجاب، وأن من أهم المرجعيات القانونية في هذا
المجال الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان التي تنص في
البند التاسع منها ما يلي:

(1) لكل إنسان الحق في حرية الفكر والاعتقاد والدين وهذا
الحق يترتب عليه تغيير الدين والاعتقاد وكذلك حرية إظهار
الدين أو الاعتقاد فرديا أو اجتماعيا في المجال العام والخاص
عن طريق العبادة، والتعليم والممارسات وأداء الشعائر الدينية.

(2) حرية إظهار الدين أو المعتقدات، لا يمكن أن تخضع
لضوابط أخرى إلا تلك التي حددها القانون مما يعتبر إجراءات
ضرورية في مجتمع ديمقراطي خاصة بالسلامة العامة، أو حماية
حقوق حريات الآخرين، وفي الأخير يخلص د - أحمد جاب الله
إلى القول متسائلا: كيف يمكن للفتاة المسلمة المتحجبة أن تمسّ
بالصيغة العلمانية المحايدة للمؤسسات العمومية وهل العلمانية
تقتضي من الأفراد في المجتمع أن ينسلخوا عن دينهم
ومعتقداتهم؟ وهل من المعقول أن تنتكّر العلمانية للمبدأ الذي
تنادى به وهو تمكين الجميع من اعتقاد وممارسة ما يؤمنون به

من عقائد وأديان - وقد أدلى الدكتور طارق رمضان بدلوه في معركة الحجاب وقضايا المسلمين عموماً في فرنسا وهو المعروف في الأوساط الإسلامية في الغرب وخاصة في فرنسا - فقد تبنت "دار التوحيد" في "ليون" التي أسسها الشباب المسلم في هذه المدينة نشر عدة أعمال للباحث والمختص في الإسلام في الغرب د. طارق رمضان وهو من أصل مصري وأستاذ في جامعة فريبورغ سويسرا فرد من الطراز الأول يتكلم بطلاقة فائقة 3 لغات فرنسية، عربية، إنجليزية، وقد دخل في حوار ساخن مع وزير الداخلية الفرنسية السابق نيكولا سيركوزي في حصة (100 دقيقة للإقناع" في التلفزة الفرنسية القناة 3) وقد استدرجته مؤخراً جريدة نيس الصباحية " NICE MATIN 9 FEV 2004" لمعرفة رأيه في معركة الحجاب التي تدور رحاها في فرنسا، وقد أجرى معه الحديث الصحافي جان مارك رفاييلي JEAN MARCRAFFAELLI وقد بادره بالسؤال التالي: "ما موقفك من منع الرموز الدينية وفي مقدمتها الحجاب في المدارس العمومية الفرنسية أجاب قائلاً: "إن هذا القانون الذي أصدرته الحكومة الفرنسية وصادق عليه البرلمان الفرنسي والمتعلق بمنع الرموز الدينية وفي مقدمتها الحجاب هو قانون لا يغير من الأمر شيئاً فهو قانون سياسي وضجيج إعلامي " TAPAGE MEDIATIQUE" هؤلاء الذين أعدوا هذا القانون وصادقوا عليه لم

يفعلوا شيئاً سوى أنهم خدموا اليمين المتطرف الفرنسي فأنا شخصياً عبرت عن موقفي فيما يتعلق بواقع مسلمي فرنسا منذ 15 سنة فأنا دوماً مركزاً على حق المواطنة والحوار، والمطالبة بالحقوق وديمقراطية المشاركة - وسأله الصحفي مرة أخرى ألا يعتبر هذا القانون تعبيراً عن فشل سياسة فرنسا في دمج المهاجرين؟ فكان جوابه "إن الفرنسيين من أصول مهاجرة ومن ديانة إسلامية هم أساساً مندمجون - ولكن الفشل كل الفشل ليس في الموضوع الديني بل إن سبب الفشل يمكن في السياسات الاجتماعية التي يجب إعادة النظر فيها من جميع النواحي كالفشل مثلاً في مكافحة العنصرية في مجال العمل والسكن والتربية - إنهم يخطئون جداً في معرفة العدو الحقيقي - فعلياً فتح مجال التعبير عن مواظنيتنا المشتركة التي تركز على حرية الضمير وحرية العبادة أيضاً - وأريد أن أتساءل: ترى ماذا نعرف بالضبط عن الإسلام؟ ولما لا يتساءل كل فرنسي بكل نزاهة ماذا يعرف عن هذا الدين "الدين الثاني في الجمهورية الفرنسية؟ وكم من مسلم تحاور معه في هذا الشأن؟ وما هي الجهود التي قام بها لفهم ذلك - ينبغي أن يعبر المسلمون عن واقعهم بطريقة أفضل وأكثر ويبقى من مواظنيتهم الفرنسيون بذل مزيد من الجهد في الانفتاح وسئل من طرف الصحفي سؤالاً كثيراً ما تردد في أوساط الرأي العام الفرنسي وقادته وبعض الجزائريين

والجزائريات، وهو أن الحجاب رمز لرفض التقدم والتحرر
"L'EMANCIPATION" للمرأة - وكان الجواب من وزن السؤال:
"ينبغي علينا الإنصات لهؤلاء النساء - فبعضهن يعشن في ضغط
وعلينا مساعدتهن على التحرر - والبعض متحجبات يكافحن من
أجل العمل والاستقلالية والمساواة في الأجور - إن معركة
هؤلاء النساء يجب تحليلها بعيدا عن ملابس دينية وما يرتديه
هؤلاء النساء في حياتهن اليومية - كعادة الصحافيين الفرنسيين
وسواء منهم العاملون في إعلام يقوده فرنسيون من أصول
يهودية يغلب عليهم الفكر الصهيوني أو إعلام فرنسي عمومي
فهؤلاء أيضا متأثرون إن البعض منهم امتدادا للآخرين فعادة ما
يجر هؤلاء الصحافيون أي شخصية إسلامية إلى أسئلة
استفزازية، وخاصة وأن طارق رمضان له سمعة سيئة وسط هذا
الإعلام لأنه تارة يتحدث في المحذور في فرنسا وهو الحديث
عن بعض الأقلام اليهودية المؤازرة لسياسة إسرائيل هذا ما
لاحظناه عند هذا الصحافي من جريدة "NICE MATIN" عندما سأل
طارق رمضان عن الحوار الذي جرى بينه وبين وزير الداخلية
السابق نيكولا سيركوزي فقال له الصحافي "بدا من الحوار مع
الوزير بأنك متخلف ومعاد للسامية" فهذا شأن الإعلام الفرنسي
فقد دأب كثير من الصحافيين الفرنسيين على إصاق التهمة لأي
صحافي يخرج عن السرب ويجهر بالحقيقة - بمعاداة السامية ولا

يعرف الصحافيون أن العرب وليس اليهود وحدهم الساميون فالعرب ساميون، فطارق رمضان ليس متخلفا ولا معاديا للسامية ذنبه أنه هاجم بعض رؤوس الإعلام الفرنسي كبيرنار هنري ليفي ومن سار على دربه، هذا الفيلسوف الفرنسي من أصل يهودي يتظاهر بمؤازرة مسلمي البوسنة والهرسك - والشيشان - ولكن لا شيء ولا حديث عن ما يقوم به المجرم شارون في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين - ويصعب على هؤلاء تقبل فكرة انتقاد السياسة الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة من يجرؤ على انتقاد اليهود؟ وللمفكر البحريني محمد جابر الأنصاري رأي جرى حول الحجاب مستمد من واقع المسلمين اليوم ومعاناتهم تحت الاحتلال في فلسطين والعراق - وانشغال العرب والمسلمون بقضية الحجاب - وجعلوا منها قضيتهم الأولى ومعركتهم الأساسية وهو يرى ما لا يرى هؤلاء إذ كتب مقالا طويلا في جريدة "الحياة" اللندنية في 7 جانفي 2004 وتحت عنوان "لا الحجاب ولا السفور من صميم نهضة الأمة" وتحدث في هذا الموضوع عن تجربة بلاده البحرين وكيف تعاملت مع الحجاب "ففي مجتمع مسلم آخر نعايشه كالبحرين مثلا نجد أن المرأة البحرينية المسلمة حسب توجهات الإصلاح في العهد الجديد بإتاحة حرية الاختيار للموطن في مختلف القضايا - تستطيع أن تضع الحجاب أو اللباس البحريني التقليدي أو أن تظهر بملابس

محتشمة عصرية وهي تقود سيارتها سافرة أو منقبة حسب قناعتها وهي في طريقها إلى عملها في المجتمع أو إلى مدرسة أولادها حيث توصلهم من دون الحاجة إلى سائقين أجانب يزيدون من حجم العمالة لوافدة وبالتالي من الخلل في التركيبة السكانية التي لا يعلم الله إلى متى سنفجر كالقنبلة الموقوتة في المجتمعات التي تعاني منها" وهذا واقع تشترك فيه كل دول الخليج العربي ومن هنا فالكاتب والمفكر البحريني محمد جابر الأنصاري يرى بأن "المسألة ليست مسألة حجاب أو سفور وهو ما ناقشته المجتمعات العربية ومفكروها منذ بداية النهضة - فهذه مظاهر وأشكال خارجية للفضيلة - الفضيلة الحقة التي يمكن أن توجد وراءها أو لا توجد - فبعض النساء في المجتمعات الإسلامية يذهبن في ظل الحجاب إلى أمكنة ليست فوق مستوى الشبهات، فهل سد حجاب هذا البعض منهن الذرائع المراد سدها أم أنه فتحها على مصراعها بينما سفور المرأة مع التزامها بالحشمة يبرز شخصيتها ويضعها في دائرة المسؤولية كإنسان - ويبقى الحكم في النهاية للقناعة الضميرية للإنسان رجلا أو امرأة - أما الباقي فمظاهر وأشكال ويدعم محمد جابر الأنصاري رأيه هذا بالآية القرآنية "ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله" الآية الكريمة (سورة البقرة 177) هذا الموقف القرآني في النفاذ إلى الجوهر - جوهر الإيمان والفضيلة

والتحرر من عبء المظاهر والأشكال والجهات بين مشرق أو
مغرب سيبقى في صميم الرسالة الإسلامية وجوهرها ما بقيت
روح الإسلام الحقيقية عبر الأزمان - فيرى الأنصاري "لو أن
رسالة الإسلام قامت على المظهر أو الشكل وحده لما تجاوزت
حدود جزيرة العرب" وفي رأي هذا الكاتب أن مسألة الحجاب
والسفور في أشكالها المظهرية والخارجية ليست هي المحك ولا
في قمة الأولويات بالنسبة لمحنتنا الراهنه لا من وجهة نظر
الإسلام في جوهره ولا من زاوية التقدم في حقيقته".

فقد لعب الحجاب ويلعب دور الرمز السياسي للمعارضة
والاحتجاج كما حدث ذلك في العهد الاستعماري في الجزائر -
ونظام الشاه في إيران لكنه خارج نطاق الاحتجاج الرمزي لن
يؤدي دور الفاعل النهضوي في أي مجتمع إسلامي إن الكاتب
محمد جابر الأنصاري غير مرتاح للجدل الدائر بين العرب
والمسلمين والغرب حول الحجاب - فقد تم هذا الجدل على
حساب قضايا جوهرية تتوسيت أو أهملت ويحضره قول الداعية
الإسلامية الكبير المرحوم الشيخ الغزالي القائل: "انشغل فقهاء
الإسلام بنواقض الوضوء وتركوا نواقض الحقوق وحرمانات
الشعب والأرض" ويبدو أن معركة الحجاب في فرنسا تفاعلت
لتمس مختلف الشرائح الاجتماعية والثقافية وغدت موضوع

الساعة والسنة في فرنسا وللمثقفين المسلمين في فرنسا رأيهم في الموضوع ولو أن الإعلام الفرنسي ينتقي أسماء خاصة لجعلها تتحدث عن الإسلام في فرنسا أو الإسلام الفرنسي معظمهم مع الأسف لا صلة لهم بالإسلام ثقافة وسلوكا ولا يربطهم بالإسلام إلا الاسم وهذا ما لاحظته الباحث الإسلامي الأستاذ الصادق سلام صاحب كتاب "الإسلام والمسلمون في فرنسا" منشورات توقي".

"LISLAM ET LES MUSULMANS EN FRANCE "

ED. TOUGUI 1987 PARIS

وعدة دراسات حول الإسلام في فرنسا، وفي حديث خص

به نشرية:

"حلال ماغازين" "HALAL MAGAZINE" العدد الأول، جانفي

فيفري 2004م وكان الحديث بعنوان: "هل الحجاب خطر حقيقي

على العلمانية" " LE VOILE ISLAMIQUE UN DANGER REEL "

"POURE LALAICITE?" واستعرض الباحث الأستاذ الصادق سلام

بعض الآراء وجهود بعض العلماء المسلمين في فرنسا الذين

قدموا اقتراحات بناءه لفائدة الإسلام في فرنسا ولكن المسؤولين

الفرنسيين لم يعملوا بها وتجاهلواها - وذكر من بين هذه

الاقتراحات البناءة التي تقدم بها منذ 25 سنة مجموعة من

الأساتذة المعروفين في حقل الثقافة العربية ومن بين هؤلاء

الأساتذة: محمد أركون، والمفكر الإسلامي الراحل بامات وعليّ

مرآة وعبد المجيد تركي من أجل العمل على إنشاء كلية لاهوتية إسلامية والعمل على تجديد الفكر الإسلامي ومن خلال ذلك يمكن الحديث عن حوار مع المسلمين وتساءل لماذا لم تعد طباعة وترجمة أعمال حمدان خوجة [وليس كمال ابن خوجة] كما ورد في المقال - الذي أسس في الجزائر حركة نسوية إسلامية سنة 1895، وقاسم أمين المصري الذي يلقب في مصر بـ "محرر المرأة المصرية" الذي برر تحرير المرأة انطلاقاً من نصوص دينية إسلامية - ومؤازر من الشيخ محمد عبده - ترى ماذا تكلف ترجمة وإعادة نشر أعمال هؤلاء المسلمين المتنورين في حين نرى نشر أعمال تسيء إلى الإسلام ونبي الإسلام - كما وقع في عهد وزير اشتراكي للثقافة ثم عين في منصب وزير التربية ففي عهد هذا الوزير صرف على كتاب يصف النبي صلى الله عليه وسلم "MAQUEREAU".

ونساء الرسول كـ (عاهرات) فإذا كان الأستاذ الصادق سلام لم يذكر اسم هذا الوزير فلا مانع من إيراد اسمه وهو جاك لانغ - الاشتراكي الصديق الحميم لفرانسوا ميتران ومن أصل يهودي وقد طالب بضراوة بضرورة تشريع قانون يمنع الحجب في المدارس العمومية - وقد حمل الباحث الصادق سلام الاشتراكيين الفرنسيين عرقلة كامل المشاريع المتعلقة بإعطاء

مكانة لا تفتقر بالإسلام في فرنسا كحضارةٍ ودين ولم ينس الباحث ذكر ميشال روكار الذي كان رئيساً للوزراء سنة 1989 في جمهورية متيران - وروكار الاشتراكي الذي عارض وبحجج سياسية لا قانونية إقامة كلية لاهوتية في "ستراسبورغ" المدينة الخاضعة لقانون كونكورديا "LALOI CONCORDATAIRE" حيث يتم تمويل مشاريع الديانتين المسيحية واليهودية وأخيراً الإسلام بموجب قانون 1801، كما تم رفض إنشاء "المركز الوطني للدراسات الإسلامية سنة 1990 إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة كلها أبقت على قضية الحجاب من غير تسوية - أما التمسك بمنع وضع الحجاب وهي مجرد قطعة قماش الهدف منه التحفظ على الحضور الإسلامي في فرنسا والتذرع بمدرسة علمانية موحدة هذا إذا تعلق الأمر بالإسلام - وقد رأينا كيف حاول الحزب الاشتراكي إلغاء التعليم الخاص في فرنسا وجعله تعليماً علمانياً موحداً قوبل مشروعه هذا بمظاهرة نظمتها الكنيسة التي أنزلت إلى الشوارع مليون ونصف متظاهر تظاهروا احتجاجاً على قانون الحزب الاشتراكي الرامي إلى توحيد التعليم في فرنسا بإلغاء التعليم الخاص الذي تديره الكنيسة في معظمه وقد أعاد الباحث الصادق سلام إلى أذهاننا ما قام به الجنرال دوغول سنة 1959 عندما استقبل عدة شخصيات إسلامية ذوي ثقافة إسلامية واستشارهم بحضور وزير العدل إدموند ميشلي فيما يتعلق

بإصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين في الجزائر وذلك قبل سحب مشروعه الإصلاحي أخذا برأي هؤلاء العلماء المسلمين بينما نجد اليوم بيرنار ستازي في لجنته حول العمانية يأخذ بآراء السيدة حنيفة شريفي نحن لا نعرف عن هذه السيدة سوى أنها من أصل جزائري وضعت نفسها في خدمة المسؤولين الفرنسيين ولم يعرف عنها أصلا بأنها امرأة تتمتع بثقافة عربية أو إسلامية ونحن نعرف أن المسؤولين الفرنسيين كعادتهم قديما وحديثا إلا فيما ندر لا يستشيرون في أمور الإسلام والمسلمين إلا أناسا إما عملاء كما كان ذلك في العهد الاستعماري أو أناسا لا تربطهم بالإسلام إلا انتمائهم لهذا الدين وهم في غالب الأحيان إما علمانيون أو أميون، وهذا يؤكد ما أورده الأستاذ الصادق سلام في حديثه لنشرية "حلال ماغازين" "HALAL MAGAZINE" الواردة الذكر أن المستعرب الفرنسي الراحل جاك بيرك وهو الخبير في أمور الإسلام والمسلمين لغة وحضارة وثقافة كان تقدم بعدة اقتراحات تتعلق بالإسلام واللغة العربية في فرنسا تقدم بها إلى وزراء التربية الفرنسية - وكانت أفكاره التي تقدم بها كاقتراحات تتعلق بفتح ثانوية فرنسية عربية ومعهد يحمل اسم الفيلسوف بن رشد في مرتفعات "سانت جينيفياف" بباريس وبقيت هذه الاقتراحات مجرد حبر على ورق وهو صاحب فكرة والمؤسس لحصة إسلامية في التلفزة الفرنسية - ولكن هذه الحصة حولت

عن أهدافها بواسطة تدخلات وزارية وانتهت إلى كارثة، كما لعب فيها بعض المسؤولين عن هذه الحصة دورا غير مشرف واتسمت الحصة بالسخافة والرداءة - مقارنة بالحصص الدينية المسيحية واليهودية ولبعض الأسماء الجزائرية دورا في هذه الرداءة - رغم الألقاب العلمية التي يحملونها - وكانوا هم خير شهود على أنهم لا يستحقون الألقاب التي يحملونها - ويبدو أن الفرنسيين كعادتهم لا يولون وظائف تتعلق بالإسلام والمسلمين إلا أناس لا يحضون بالتقدير من طرف إخوانهم كما عهدناهم في ذلك بالجزائر خلال مرحلة الاحتلال 1830 - 1962م، ويبدو أن الفرنسيين كما هم بالأمس لازالوا في طغيانهم يعمهون لا يريدون التعلم من التاريخ فهم أكثر الشعوب الغربية تعصبا إزاء الإسلام وغير قادرين على تجاوز ماضيهم الذي يتسم بالحقْد والكرهية ضد ما هو إسلامي أو مسلم أو عربي فقاموسهم الاستعماري يفتح بصور مؤلمة في هذا الموضوع.

رقع
عبد الرحمن العجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإعلام الفرنسي والإسلام

عناوين معروفة - وعهداء منترك ضد الإسلام

وجد الإعلام الفرنسي بمختلف قنواته واتجاهاته في الإسلام والمسلمين مادة خصبة يتعدى منها صباح مساء وجعل منها رصيذا لا ينفد ومعيناً لا ينضب - فلا نكاد نفتح صحيفة أو مجلة فرنسية إلا ونجدها قد أفردت مكانا بارزا للحديث عن الإسلام والمسلمين في فرنسا بصفة خاصة والغرب عامة - وليس مستغربا من الإعلام الفرنسي الذي لا يخلو من نفوذ صهيوني أن نقرأ فيه مقالات وتحقيقات كلها تقطر حقدا على الإسلام والمسلمين وقد تبارت عدة مجلات في السباق لتقديم مادة مغشوشة ومغرضة ضد الإسلام والمسلمين تتصدرها أقلام نصبت نفسها "متخصصة في الإسلام" كما نرى ذلك في مجلة "ماريان" "MARIANNE" التي يديرها فرانسوا كاهان اسمه يدل عليه - ولا تختلف عن "لوبوان" "LE POINT" ونوفيل أوبسيرفاتور LE NOUVEL OBSERVATEUR التي يديرها دانيال بن سعيد، المعروف بجان دانيال وهو من يهود الجزائر ومن مواليد مدينة البليدة فهو وإن كانت له مواقف مناصرة إلى حد ما للثورة الجزائرية إلا أنه في موقفه ضد الإسلام والمسلمين في

فرنسا شيء آخر - فقد أعلن في افتتاحية مجلته بأنه يعارض تماما السماح لفتيات السماح لفتيات مسلمات يرتدين الحجاب للدخول إلى المدارس والمعاهد العمومية - وتذهب مجلة "لوبوان" "LEPOINT" التي كتب مؤسسها كلود أمبير مقالا يتهم فيه على الإسلام - وقد خلت لهؤلاء الساحة بسبب عدم وجود إعلام للمسلمين يدافع عن الإسلام والمسلمين في فرنسا الذين يشكلون أكبر جالية في فرنسا وديانتهم تحتل المرتبة الثانية بعد الديانة الكاثوليكية وقبل الديانة اليهودية - والبروتستانتية - كما انفرد إعلاميون فرنسيون ليس لهم أدنى رصيد من الثقافة الإسلامية - ومعرضون أيضا - وإلا ما معنى أن نرى امرأة مثل مارتين غوزلان من يهود الجزائر تنصب نفسها كخبيرة بشؤون الإسلام والفيلسوف الفرنسي "اليساري" سابقا ريجيس دوبري فرانسوا ميتيران ومستشاره، وهو الآخر نراه يدلى بدلوه في الحديث عن الإسلام والعلمانية ولا نعرف له معرفة ما بالإسلام حضارة ولغة - وقد نصب نفسه منظرا في قضية الحجاب وهو عضو في "لجنة بيرنار ستازي حول النظر في العلمانية".

والتي نصبها رئيس الجمهورية جاك شيراك - وقد اهدت فرنسا بدراسة لجنته فيما يتعلق بالرموز الدينية البارزة وفي مقدمتها الحجاب وهو المستهدف الأساسي بل إن مسلمي فرنسا

كانوا هم المستهدفون أولاً وأخيراً باعتراف عدة شخصيات فرنسية بارزة منها من كان يشغل مناصب وزارية ولا نستثنى في ذلك صحيفة "لوموند" الفرنسية الموقرة التي تتمتع بسمعة قوية لدى المسؤولين الجزائريين وقد قدمت لنا صحيفة "لوموند" "LE MONDE" مؤخراً سلسلة من كتب منتقاة لكتاب مغمورين لا ناقة لهم ولا جمل في الثقافة الإسلامية - وهي كتب تحمل في عناوينها، ومحتوياتها سموم فتاكة بالعقل الفرنسي - والويل كل الويل لمن يغرد خارج سرب هؤلاء القوم الذي وجدوا ضالتهم في التهجم على الإسلام والمسلمين، فلا مكانة وسط هذه الحملة الشرسة لأصوات إسلامية خبيرة بالإسلام والمسلمين مثل الباحث والأستاذ الجامعي المصري طارق رمضان الذي أثرى المكتبة الفرنسية والإنجليزية والعربية بأبحاثه - فقد وصمه الإعلام الفرنسي المتصهين "بالأصولي" و"المعادي للسامية" - وقد ارتفعت أصوات من هؤلاء تطالب بعدم السماح له بالدخول إلى فرنسا لأن له أنصاراً في مدن الضواحي بباريس "ليون" وقد استطاع مجموعة من الشباب المسلم في "ليون" في نشر كامل أعماله بدار "التوحيد" وله تأثير قوي على الشباب المسلم في فرنسا بسبب أطروحاته الجريئة وقدرته على الحوار باللغات الثلاث وخاصة باللغة الفرنسية - وهو مطارذ من طرف الإعلام الفرنسي الذي تغذيه أطراف صهيونية أو موالية للصهيونية

ولهؤلاء نفوذ قوي وكلمة مسموعة وسط الحكومة الفرنسية - إذ
آثروا في رئيس الوزراء الفرنسي الذي طالب من المسؤولين في
الوسائل السمعية البصرية منع كل القنوات التي تذيع أقوالاً
مناهضة للسامية واليهود وفي مقدمة هذه القناة قناة "المنار" التي
يشرف عليها "حزب الله" في لبنان، ولم نسمع كلمة واحدة من
رئيس وزراء فرنسا حول الإعلام الفرنسي الذي اتخذ من الإسلام
في فرنسا مادة أساسية للتهجم على المسلمين ووصمهم
بالأصوليين - "والمعادين للغرب" - و"الطابور الخامس في
فرنسا" ونحن نتابع باهتمام القنوات التليفزيونية الفرنسية التي
دأبت على استدعاء أناس "مسلمين" من الجيلين الثاني والثالث من
أبناء الجزائر وخاصة عنصر النساء المعروف عنهن جهلهن
بالإسلام ومعاداة لقيمه وتعاليمه" ومن جهل شيئاً عاداه كما يقول
المثل تستدعي هؤلاء ولا تفتح هذه القنوات الباب أمام علماء
مسلمين لهم معرفة وسعة بالإسلام ديناً ولغة وحضارة، وقد ضقنا
نرعا بترهات فاضلة عمارة ولبنى ملياني وهما يتحدثان عن
الإسلام بصورة فولكلورية تسيء للإسلام والمسلمين - وهناك
أصوات متشابهة تصب في نفس نهر الإعلام الفرنسي والعزف
المنفرد يتحدث أحد الكتاب الفرنسيين عن "عصر الأنوار" عصر
دودرو و"الأمبير" و"مونتيكيو" هؤلاء هم الذين ساعدوا على
تحطيم سلطان الكنيسة - وفتحوا أمام الشعب الفرنسي طريق

الحرية والديمقراطية أما الإسلام فهو دين لم يندمج بعد -
والعلمانية أولا وقبل كل شيء هي من قيم الجمهورية التي
تستوعب المتدينين وغير المتدينين فالجميع سواسية - فلا فرق
بين هذا وذلك، وبفضل فصل الدين عن الدولة الذي تم في
ديسمبر 1905 أصبحنا نعيش الديمقراطية في فرنسا - ولم نعد
كما كنا في مجتمع ديني كاثوليكي والشعب الفرنسي مدين كثيرا
لـ "عصر الأنوار" الذي أنهى عصر الكنيسة - وإن كانت
الكنيسة اليوم لا تزال تحرم بعض الأشياء ولكن محرمات الكنيسة
غير ملزمة للآخرين "أما الإسلام كما ورد في مقال بجريدة
"لوموند" " LE MONDE " فهو شيء "آخر وذلك منذ ظهوره - إذ
هو دين "غزو" و "سيطرة" ولم يتغير هذا الواقع إلا بعد 50 سنة
الأخيرة تبعا لوجود مهاجرين في أوروبا حيث وجد الإسلام نفسه
كدين للأقلية في بلدان غريبة - فالإسلام الذي كان في عهوده
الأولى دين قوة أضحى مؤخرا دين الفقراء في التكنولوجيا
والتبعية العلمية والاقتصادية وهام دعاة الإسلام الجدد يحاولون
العودة إلى الإسلام المجد ويحنون إلى انتصارات الإسلام -
ويدعوا هؤلاء غير المسلمين إلى اعتناق الإسلام" ونسي هذا
الكاتب جمعيات التبشير المسيحية المنتشرة في العالم وخاصة في
إفريقيا لتصير الشعوب الإفريقية مستغلة في ذلك الوضع
الاقتصادي لهذه الشعوب التي نهب الغرب ثروتها ويتوقع الكاتب

شادورت دجافان "في مقال له جريدة" لوموند "والذي عاش في إيران مدة طويلة أنه سينشأ في أوروبا في المستقبل ما يسمى بـ"الإسلاموفوبيا" أي كره الإسلام والمسلمين ونحن نقول للكاتب إن ما يسمى بـ "الإسلاموفوبيا" قد ظهر في الغرب وزادت حدته مؤخراً وخاصة في فرنسا إثر معركة الحجاب ومظاهرة الفتيات المسلمات المتحجبات في 17 جانفي وما بعده احتجاجاً على منع الحجاب في المدارس والمعاهد الفرنسية الرسمية - وقد أخذت فكرة "الإسلاموفوبيا" تترسخ ويغذيها الإعلام الفرنسي الذي اتخذ من الإسلام والمسلمين في فرنسا مطية لظعن الإسلام والمسلمين عموماً في مشارق الأرض ومغاربها - ويكفي أن نقرأ على أغلفة المجلات الفرنسية عناوين بارزة مثيرة - فعلى غلاف مجلة " MARIANNE " نقرأ عنواناً بارزاً "فرنسا والمتواطئون الأصوليون".

"FRANCE LES COMPLICES DE L'ISLAMISME" وفي

مجلة "لنوفيل أوبسيرفاكو" "LE NOUVEL OBSERVATEUR".

- "فرنسا والحجاب" " LA FRANCE ET LE VOILE ":

أما مجلة "ليكسبريس" فنقرأ أعلى غلافها: "الأرقام الحقيقية

للمسلمين في فرنسا" " LES VRAIS CHIFFRES DE L'ISLAM EN "

FRANCE".

وداخل هذا العدد دراسة كتبتها عالمة في علم السكان تؤكد أن عدد المسلمين في فرنسا مبالغ فيه - البعض يتحدث عن 5 ملايين مسلم في فرنسا والبعض يتحدث عن 7 ملايين مسلم - من حين ترى ميشال تريبا أن عدد المسلمين في فرنسا لا يزيد عن 3.5 ملايين مسلم ونصف - فالإعلام الفرنسي هو الذي يتحدث عن هذه الأرقام بدون سند حقيقي حسب عالمة السكان ميشال تريبا MICHEL T والذي لا شك فيه هو أن عدد المسلمين لا يقل عن 5 ملايين نسمة - فالجزائريون وحدهم يشكلون أكثر من مليون ونصف إذا أضفنا إليهم عدد الحركة وأبنائهم "الذين يزيد عددهم عن نصف مليون نسمة والمسلمون في نمو مطرد - فبعض الدراسات المستقبلية تتحدث عن 12 مليون مسلم مغاربي في فرنسا سنة 2025م ويومئذ كما تقول هذه الدراسة سوف تصبح الهوية الفرنسية مهددة في عقر دارها هذا ما توصلت إليها دراسة شارك فيها عدة كتاب من اليمين الفرنسي المناهض للمهاجرين - وفي مقدمة هؤلاء جان راسباي أحد كتاب "لوفيغارو ماغازين" "LE FIGARO MAGAZINE" الأسبوعية الصادرة عن جريدة "لوفيغارو" اليومية، الواسعة الانتشار وهي جريدة يمينية يكتب فيها أقطاب اليمين الفرنسي ولها مراسل في الجزائر يتمتع بعقلية "الأقدام السوداء" "PIEDS NOIRS" ويحمل اسما جزائريا "ويا له من فكر ورؤية يقدمها للفرنسيين وقراء

الجريدة عن الجزائر وطنه الأصلي وقد غدت "لوفيغارو" مؤخرًا ضمن ممتلكات "داسو" صاحب مصانع الطائرات وهو من أصل يهودي وليس اسمه الحقيقي مارسال داسو كما هو متداول.

مجلة "ليكسبريس" والأحرار والجمهورية الفرنسية !!

ما انفك الإعلام الفرنسي يصلي الإسلام والمسلمين في فرنسا بشواظ من ناره - وهاهي مجلة "ليكسبريس" "L'EXPRESS" في عددها 2004/1/26 تتحدث عن أعداء الجمهورية في فرنسا فتضع اليمين المتطرف والمسلمين في سلة واحدة - إن هؤلاء حسب "ليكسبريس" كل من طارق رمضان أستاذ الفلسفة والتاريخ في جامعة فريبورغ وهو حفيد حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمون". ويتعرض طارق رمضان لهجمة إعلامية شرسة لماذا لأنه اتهم ذات يوم مجموعة من الكتاب الفرنسيين من أصل يهودي بأنهم مؤيدين لإسرائيل التي تقتل الشعب الفلسطيني الأعزل وقد اتهم من طرف الإعلام الفرنسي بأنه معاد للسامية "وأصولي ويحرض الشباب المسلم في فرنسا على أن يتحرك طلبا لحقه في المجتمع الفرنسي - وطارق رمضان يتمتع بسمعة قوية لدى الشباب المسلم في فرنسا الذي يرى فيه المحاور الأكبر والمتقف بالثقافة الإسلامية العالية يكتب للغات ثلاثة: "الفرنسية - التي يحاضر ويدرس بها والإنجليزية التي يكتب بها ويحاضر بها

أيضا فضلا عن اللغة العربية، وقد ضاق الإعلام الفرنسي ذرعا بهذه الشخصية التي لم تعرف الساحة الإسلامية في الغرب مثله كشخص قادر على إدارة الحوار براحة تامة - عارف تماما بالعقلية الغربية وهو الذي ولد في الغرب ودرس فيه كما يقوم بالتدريس فيه أيضا والشخص الثاني هو محمد الأطرش رئيس الحزب الإسلامي الفرنسي " P.M.F وهو من أصل جزائري درس العلوم الشرعية في دمشق ومقيم حاليا في ستراسبورغ " شرق فرنسا" والذي أشرف على تنظيم مظاهرة في باريس في 17 جانفي الماضي ضمت حوالي 20000 من النساء والرجال احتجاجا على قانون حظر ارتداء الحجاب في المدارس والمعاهد الفرنسية العمومية - وكان محمد الأطرش أسس حزبه هذا سنة 1997 على أمل الحصول على مكان في البرلمان الفرنسي ولكن لم يحصل على نسبة تذكر تؤهله لذلك وبقي يعمل في الساحة ويدلي بتصريحات أغضبت اليهود تصفه "ليكسبريس" بأنه مقرب من جماعة "حزب الله" اللبناني الشيعي "وحزبه أول حزب مؤسس على صبغة دينية في فرنسا - وقالت عنه "ليكسبريس" إن محمد الأطرش "الفرانكو الجزائري" وصف الحزب الاشتراكي P.S، بأنه "حزب مسهيوني" وكان حزب محمد لأطرش قد نظم مظاهرة ضد سياسة شارون إزاء الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة - لكن يبدو أن محمد الأطرش ليس على بينة من الأمر

فيما يتعلق بالواقع الفرنسي ولا يدري المثل القائل "ما كل منا يعرف يقال" يصلح أن يعتمد كطريقة للعمل وسط محيط ملغم - وأن واقع المسلمين في فرنسا اليوم يؤكد مدى ضعفهم - لا يَغْتَرُّ الإنسان بالهامش الديمقراطي في فرنسا ليسبح ضد التيار - ولعل المستقبل إن تحرك المسلمون في فرنسا ونظموا أنفسهم في جمعيات هدفها خدمة مصالحهم - والعمل على لمشاركة بقوة في النشاط السياسي في فرنسا يمكنهم أيضا التعبير عن أنفسهم بقوة ودفاعا عن مصالحهم باستحقاق وليس هذا ببعيد إن صحت إرادة أولو العزم منهم أما سياسة التهريج وإطلاق الشعارات المتطرفة فهي لا تخدم الإسلام ولا المسلمين في فرنسا بل تكسبهم مزيدا من الإغلاء وهاهي مجلة أخرى من المجلات الفرنسية التي لا تقل سواء في مواقفها من قضية الإسلام عموما والإسلام في فرنسا وهي مجلة "لوبوان" "le point" الذي كتب مؤخرا كلود أمبير "CLAUDE IMBERT" افتتاحية يتهم على الإسلام ويصرح بأنه هو شخصيا فيه شيء من "الإسلاموفوبيا" أي كره الإسلام ولم يعاقب ولم يحاكم ولم يعد من العنصريين وهذا شأن الإعلام الفرنسي أن تسب الإسلام والمسلمين فهذا يدخل في إطار حرية التعبير وحرية الإعلام - أما أن تشير ولو بكلمة ما لليهود فأنت يومئذ عنصري ومناهض للسامية، وتلاحق قضائيا، ويلحق بك أنواعا من الأذى - وإن كنت سياسيا فقد قضيت على مستقبلك

السياسي هكذا سياسية الكيل بمكيالين - وهو السياسة التي يعيشها الإنسان المسلم اليوم في فرنسا وهو غير قادر على مواجهتها وهو في موقف ضعف ولا حول له ولا وقوة وسط هذا المجتمع الذي يحكمه نواميس لا قبل للضعفاء من مواجهتها وسط هذه الحملة المسمومة تخرج علينا جملة "لوبوان" اليمينية في عددها الصادر بـ 22 أبريل 2004 بملف كامل تحت عنوان "من الحروب الصليبية إلى النزاع العراقي - الإسلام والغرب - 14 قرنا من الحروب وسوء النية".

**DES CROISADS AU CONFLITIRAKIEN -
- ISLAMET OCCIDENT - 14 SIECLES DE GNNES ET DE
MALENTENDUS.**

تقول المجلة - إن التاريخ يعيد نفسه/ ولو بصورة مغايرة.

فقد شارك في هذا الملف المستشرق الصهيوني بيرنار لويس - الذي كتب يقول: "أن المسلمين يريدون استعاد مجدهم الذهبي وفي رأيهم أن الغرب هو الذي يحول دون ذلك - هاهم العرب والمسلمون اليوم غير قادرين على القيام بالإصلاح الداخلي للخروج مما هم عليه من تخلف" ويذهب بعض الذين شاركوا في هذا الملف بأن الإسلام أصبح اليوم الخطر الأخضر الفاشي - وهو أكثر ما يكون شبيها بالفاشية التي ظهرت في أوروبا في العشرينات من القرن الماضي وإن أوروبا اليوم تشعر

بالخطر من خلال وجود 5 مليون مسلم فوق ترابها وتتعرف
المجلة بأنه إذا كان المسلمون لا يفقهون الثقافة الأوروبية -
فالأوروبيون كذلك لا يفقهون الثقافة الإسلامية - وهذا يدخل
ضمن صدمة الثقافات " CHOC DE CULTURES".

وتعود بنا المجلة لقصة بداية الصراع بين الإسلام والغرب
إلى المعركة الدائرة بين المسلمين وشارل مارتل الذي أوقف
الزحف الإسلامي في فرنسا - وقد استعرضت المجلة المراحل
التاريخية التي غزا فيها المسلمون عدة مدن فرنسية إلى أن بلغوا
إلى "بواتي" وهي المعركة التي حسمت القضية لفائدة جيش شارل
مارتل - وتراجع الإسلام في فرنسا - ثم جاءت الحروب
الصليبية لتؤجج الصراع مرة أخرى وفصول هذا الصراع لم
تنته - وهي على كل حال يمكن اعتبار ذلك امتدادا لهذه الحروب
التي جاءت بعدها غزوات الاحتلال الغربي للبلدان العربية
والإسلامية - وهاهي صورة جديدة للاحتلال أخذت تحل محل
الصور القديمة للاستعمار الغربي فاحتلال أمريكا للعراق
والصهيونية للأراضي العربية يعتبر امتداد واستمرارا للصراع
بين الغرب والإسلام فالغرب يريد فرض نموذج ونمط عيشه
والمسلمون يرفضون ذلك - شعورا منهم بأنهم شعوب لها
حضارة وثقافة لا يمكن إلغاؤها والانخراط في حضارة وثقافة

وإن أراد المحتلّون فرضها عليهم بالقوة مثل: "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي والهادف إلى دمج إسرائيل في هذا المشروع.

رقع
عبد الرحمن العجمي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإسلام في فرنسا

"المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية"

"LE CONSEIL FRANCAIS DU CULTE
MUSULMAN : C.F.C.M"

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

والسهر يات الذي نواجهه في تنظيم الإسلام الفرنسي

ولد "المجلس الفرنسي للدينه الإسلاميه" بعد أكثر من 10 سنوات من النقاش والجدل والصراع للسيطرة على الساحة الإسلاميه في فرنسا - وكان قادة هذا الصراع 3 هيأت إسلاميه كل واحده منها تدعى أنها أحق بقيادة الإسلام في فرنسا أو الإسلام الفرنسي:

- مسجد باريس بإدارة دليل بوبكر له رصيد من التاريخ كأقدم مسجد في باريس وقد تم الاحتفال بالذكرى 80 لوضع الحجر الأساسي لهذا المبنى في 1922 وقد ظل مسجد باريس وإلى الآن يدار من طرف شخصيات من أصول جزائريه: قدور بن غبريط (1926 - 1954) حمزة بوبكر (1957 - 1982) الشيخ عباس (1982 - 1989) وهو أول عميد المسجد باريس يحمل الجنسية الجزائرية وفي حين كان كل من قدور بن غبريط - وحمزة بوبكر "يحملان الجنسية الفرنسية وعميلان من عملائها - ثم جاء العميد الثالث وهو تيجيني هدام (1989 - 1992) وهو العميد الثاني من عمداء مسجد باريس من الذين يحملون الجنسية الجزائرية وقد صرح وزير خارجيه الأخضر الإبراهيمي بأن الدكتور هدام سيكون آخر عميد يحمل الجنسية الجزائرية وكان الأمر كذلك".

أما العميد الخامس الحالي - دليل بوبكر وهو ابن حمزة بوبكر (1912 - 1995) فيحمل الجنسية الفرنسية وهو عميد مسجد باريس من جانفي 1992 حتى الآن وهو حاليا رئيس "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" والناطق الرسمي باسم المجلس وقد انتخب رئيسا للمجلس لمدة سنتين

"اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" يدار من طرف مغاربة ذو توجه "إخوان المسلمون" كما يصنفه الإعلام الفرنسي وهو مدعم ماليًا من طرف دول الخليج وخاصة السعودية وله نفوذ قويّ وإمكانيات ماديّة معتبرة سمحت له بالسيطرة شبه التامة على الساحة الإسلامية وينظم سنويا ملتقى في قاعة المعارض "في لوبورجي" "LE BOURGER" في الولاية 93 من ولايات فرنسا - ويتحالف مع "الفديرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" التي يرأسها محمد بيشاري وهو شاب - وذو توجه مغربي ومدعم من الحكومة المغربية ويلتقي مع رئيس "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" في الوقوف معاً ضدّ نفوذ مسجد باريس ومن ورائه الجزائر التي تدعم وتمولّ مسجد باريس وعميده دليل بوبكر.

ووسط هذه الحقائق يتساءل المهتمون بالإسلام والمسلمين في فرنسا عن مدى إمكانية هذا المجلس في تأطير المسلمين

ورصّ صفوفهم والوقوف معا في وجه الحملة المعادية ضدّ الإسلام.

- البعض يرى أن هذا المجلس ليس تمثيلا حقيقيا لمختلف الشرائح الاجتماعية والثقافية والسياسية لمسلمي فرنسا - إذ استبعد هذا المجلس: "المسلمون العلمانيون" مما جعل هؤلاء يؤسسون مجلسا لهم كما نرى فيما بعد كما استبعد الشباب المسلم من الجيلين الثاني والثالث "2° GENERATION" و"3° GENERATION" والطريقة الانتخابية التي اعتمدت على مساحات المساجد يراها البعض غير ديمقراطية، وأن الهدف من هذه الطريقة كما يرى أعوان مسجد باريس هو إقصاء مسجد باريس من القيادة وتهميش مسجد باريس لفائدة تنظيمات إسلامية أخرى مدّعمة بأموال خليجية، لا طاقة لمسجد باريس بمقارعتها وحده وكان وجود "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" داخل "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" مثار استنكار عدة شخصيات إسلامية وقد استقالت فكّار لامبيوت من هذا المجلس وهو في رأيها ذو توجه "أصولي" و"ورجعي" كما احتج "مفتى مرسليليا" بشدة على وجود "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" ذلك حسب رأي مفتى مرسليليا إن أطروحات هذا الاتحاد تتعارض مع إسلام عصري، متطور متفتح على العالم - وعميد مسجد باريس الذي هو شخصيا رئيس

"المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" قد صرّح عقب اكتساح هذا الاتحاد للانتخابات الجهويّة لانتخاب "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية قائلاً لإذاعة أوروبا رقم 1" ينبغي أن أحضى بمساعدة - ولا أريد أن أكون الشخص الوحيد الذي يدافع عن الإسلام اللّبيرالي في فرنسا".

"IL FAUT QUE L'ON MAIDE, JENE VENT PAS ETRE LE SEUL A DEFENDRE L'ISLAM LIBERAL EN France "

راجع لوفيغارو "الباريسنة" "LE FIGARAD 17 JUIN 2003" بل إنّ جريدة "لوفيغارو" اليمينيّة نفسها كتبت تعليقا حول نجاح "اتحاد المنظمات الإسلامية وصفت ذلك: "بالكارثة" التي يتعرض لها المسلمون المعتدلون فرنسا.

LE DESARROI DES MUSULMANS MODERES

وقد نشرت "لوفيغارو" هذا المقال تعليقا على الأغليّة السّاحقة التي أحرزها: "إتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" في الانتخابات الجهويّة للمجلس الفرنسي الجهوي للديانة الإسلامية".

"CONSEIL REGIONAUX G CR" ومني جامع باريس في

هذه الانتخابات بهزيمة نكراء هزّت أركان إدارة مسجد باريس والحكومة الجزائرية التي تدير مسجد باريس وتتولى كذلك تمويله، وتوجيهه، وقد احتلّ مسجد باريس في هذه الانتخابات المرتبة الرابعة بعد: "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" "UOIF"

والفديرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" والتي يرمز لها بالحروف
اللاتينية "F.N. MOF".

وتحتل اللجنة التنسيقية للمسلمين الأتراك في فرنسا "المرتبة
الثالثة".

"COMITE DE COORDINATION DES MUSULMANS
TURCE DE France C C M T F "

وقد اندهش كثير من الجزائريين بالهزيمة التي لحقت مسجد
باريس الذي وراءه 80 مسجدا والمفروض أن يتصدّر القمة، بحكم
مسجد باريس التاريخي والوجود الجزائري في فرنسا الذي هو
أكثر عددا وأقدم وجودا - ويرى أعوان عميد مسجد باريس أن
سبب فشل مسجد باريس هو:

انفراد عميد مسجد باريس بإدارة معركة الانتخابات
وأقصى الجميع ولم يبق معه إلا على شخص واحد، وهذا
الشخص بعيدا عن الموضوع تماما - كما أنّ العميد اقتصر
نشاطه على المحاضرات واللقاءات الإعلامية ولكنه لا يكلف
نفسه، الاتصال بالقاعدة - في حين يرى عميد مسجد باريس
شخصيا في هذه الهزيمة بأن وراءها أموالا خليجية لا قبل لمسجد
باريس وإدارته بمواجهتها في حين ترى العالمة الديمغرافية

ميشال تريبالا MICHEL TRIBALAT صاحبة كتاب "الجمهورية والإسلام" "LA REBUPLIQUE ET L'ISLAM".

منشورات غاليمار " ED: GALLIMARD " بأن "الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" هيكل فارغ.

وما كان يمكنها أن تحقق ما حققته من نتائج في الانتخابات من أجل "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" لو لا دعم الحكومة المغربية التي مارست ضغوطا على الأئمة المغاربة في فرنسا وهم يشكلون أغلبية في الأئمة المتواجدين على الساحة الإسلامية في فرنسا - ولاحظت ميشال تريبالا بأن "مسجد باريس" كان يتوقع فشلا في الانتخابات إذا جرت الأمور كما خطط لها وكان الأمر كذلك.

وقد بدد وزير الداخلية كل الشكوك والأقويل التي تردد دوما في الإعلام الفرنسي حول النفوذ المالي والتدخل الأجنبي في الإسلام الفرنسي بفرنسا - وقد أثير هذا الموضوع أكثر من مرة حتى من قبل كبار المختصين في الإسلام الفرنسي مثل جيل كيبيال، "ويرونو إتيان وقد أراد نيكولا سيركوزي أن يطمئن هؤلاء وغيرهم بأنه تحدث فعلا في هذا الموضوع مع سفراء كل من الجزائر، والمغرب، وتونس وتركيا، ومع الأمين العام لـ "رابطة العالم الإسلامي" السعودية وكل هؤلاء حسب وزير

الداخلية نيكولا سيركوزي الذي أدار معركة تنظيم الإسلام الفرنسي في فرنسا وهو حاليا وزير الاقتصاد اعترفوا وأقروا جميعا بأن الإسلام الفرنسي يجب أن يظل بعيدا عن النفوذ الأجنبي مهما كانت الجهات التي تقدم الدعم المالي لجاليتهما في فرنسا فهل لنا أن نُصدِّقَ نحن هذه الأقوال، ونحن نعلم علم اليقين وفرنسا تعرف أكثر بأن مسلمي فرنسا سوف يظلون خاضعين للنفوذ "الأجنبي" مادامت فرنسا بحكم توجهاتها العلمانية لا تمول المشاريع الدينية لمسلمي فرنسا وذلك بحكم فصل الدين عن الدولة الذي تم في ديسمبر 1905 ومهما قيل على لسان بعض رؤساء الجمعيات الدينية بأنهم سوف يعملون في المستقبل على تحقيق الاستقلال المالي اعتمادا على إمكانيات مسلمي فرنسا - فهذا مجرد كلام، فلا الجمعيات المغربية تستغنى عن الدعم الخليجي، والسعودي بالخصوص ولا الجالية الجزائرية من خلال مسجد باريس سوف تستغنى عن دعم الحكومة الجزائرية ماليا - فالجزائر حاليا تخصص ميزانية سنوية لمسجد باريس كما تدفع أجور حوالي 80 إماما موزعين في فرنسا مع إمام في بلجيكا وهو عبد الله فاضل الإمام في مسجد بـ ماراشيان "القريب من مدينة "شارل رو المعروفة بكثرة مناجم الفحم فيها".

والحديث عن "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" في فرنسا مازال يثير جدلا وسط الجزائريين والفرنسيين معا - البعض يتساءل عن مصير هذا المجلس بعد ذهاب سيركوزي ليحل محله وزير الخارجية الفرنسية السابق دوفيلبان أحد الأوساط المقربة من عميد مسجد باريس أبدت تتفاؤلها بحلول دوفيلبان محل وزير الداخلية السابق نيكولا سيركوزي فدوفيلبان أولا أديب، وشاعر، وله تقدير كبير للثقافة العربية - وهو من مواليد المغرب - وترعرع في الوسط الإسلامي ومن هنا حسب هؤلاء فلا خوف على مصير "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" بتاتا وقد تدعم هذا التفاؤل بمبادرة دوفيلبان بزيارة "مسجد باريس" بمجرد تسلّم منصبه الجديد كوزير للداخلية والديانات، وأبدى استعداداه لمساعدة هذا المجلس ورئيسه دليل بوبكر - لكن هناك آراء أخرى لا تشاط أفكار هؤلاء فهي آراء الفرنسيين ومسلمين معا - فمنذ أيام وبالضبط قرأنا رأيا غريبا للعالمة الديموغرافية في مجلة "لوفيغارو ماغزين" "LEFIGARO MAGAZINE" 6 سبتمبر 2003⁽¹⁾.

(1) العالمة الديموغرافية هي ميشال تريبالا - MICHEL TRIBALAI الوارد اسمها قبل.

فهذه العالمية فندت كل الآراء التي تتحدث عن وجود (5 أو 6 ملايين مسلم في فرنسا - ففي رأيها هذا رأي مبالغ فيه إلى حد بعيد وقد نشأ عن الخلط بين المسلمين والمهاجرين حتى أن الإعلام الفرنسي لم يفرق بين هذا وذاك - أمّا رأيها في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية).

"LE CONSEIL FRANÇAIS DU CULTE MUSULMAN" الذي

يرمز له بالحروف اللاتينية C.F.C.M فتصفه بأنه واجهة للإسلاميين "إشارة إلى وجود اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" في رئاسة المجلس، وقد نقلت إلينا كلمة قيلت على لسان فؤاد العلوي الأمين العام لـ "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" الذي صرح ذات يوم بأنّ "دستوره القرآن" وقد بدا من تصريحات ميشال تريبالا - MICHEL TRIBALAT بأنها معادية للإسلام، وقد حذرت الديمقراطيين الفرنسيين من مغبة هؤلاء الإسلاميين على الديمقراطية - وتخلص في الأخير بأن "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" سيقع خلال السنين القادمة في يد "الأصوليين الإسلاميين" "اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" ما لم يقع شيء ما في فرنسا يحول دون ذلك - وهاهو صحافي "مسلم" من كبار صحافيين الشرق الأوسط "الصادرة في لندن ويدعى أمير طاهري الذي يكتب بالفرنسية والإنجليزية، والفارسيّة - ويعلق

في 2 جانفي 2003 في مقال له بجريدة الشرق الأوسط" عن
"المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية).

وكان التعليق تحت عنوان: "إقامة كنيسة للإسلام في فرنسا
بأسلوب مصطنع تقرّه الحكومة - ستضرّ أكثر مما تنفع" ويقول
بهذا الصدد" إنّ وزير الداخلية نيكولا سيركوزي كان على عجلة
من أمره فهو يدرك أن أمامه أقل من خمسة أعوام لكي يحقق
مكانة بارزة تمكنه من السّعي لرئاسة فرنسا بعد تقاعد جاك
شيراك - وأضاف أمير طاهري "أنّ هناك 6 وزراء فرنسيين
ينتمون للييسار واليمين تعاقبوا على وزراء الداخلية الفرنسيّة
قرروا عدم تنفيذه. وخلال 1987 وصف وزير يدعى شارل
باسكوا" وهو وزير داخلية من الجناح اليميني - الإسلام بأنّه
"العدوّ الأوّل لفرنسا" وبالمناسبة كما يذكر أمير طاهري فإن
شارل باسكوا قد استدعاه شخصيا وخصيصا لإبداء رأيه في
موضوع المجلس - وكان جواب أمير طاهري "إنّ إنشاء مجلس
للإسلام أمر غير قابل للتنفيذ - وإذا نفذ فسيؤدي إلى تجزئة
الجالية الإسلامية في فرنسا ويشجع الأصوليين المتطرفين - إنّ
مسلمي فرنسا ينتمون إلى 53 بلدا مختلفا ويتحدثون 21 لغة
مختلفة - وفي الأخير ينهى أمير طاهري تعليقه بقوله: "إنّ إقامة

كنيسة للإسلام في فرنسا بأسلوب مصطنع تقره الحكومة فمن غير المحتمل أن يؤدي الغرض المطلوب".

وهاهو "اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا".

"UNION DES ORGANISATION ISLAMIQUES" الذي يرمز

له بالحروف اللاتينية وعلى لسان رئيس هذا الاتحاد الحاج تامر أبريز نائب رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية

"LE CONSEIL FRANCAIS DU CULTE MUSULMAN EN "

FRANCE "C.C.M.F" يبرز بموضوع في خطاب له في افتتاح

الملتقى 21 الذي نظم في "لوبورجي" "BOURGER" في سان دوني

"ST . DENIS" من (9 إلى 12 أبريل 2004) يطالب في هذا

الخطاب الافتتاحي شيئاً من المرونة إزاء التعامل مع قضية

الحجاب في فرنسا والبحث عن تسوية مرضية للطرفين

"COMPROMIS" وأشار إلي أنه يمكن استبدال كلمة "FOULARD"

بقطعة صغيرة من القماش "BANDANA" لإنهاء الصراع وبدء

حياة جديدة بالنسبة للفتيات المسلمات اللاتي يصرن على ارتداء

الحجاب - ويسود الاعتقاد وسط " اتحاد المنظمات الإسلامية في

فرنسا" التي تحتل مساحة كبيرة عن الساحة بفضل نفوذها المالي

- بأنّ هناك مفاوضات تجري مع الحكومة الفرنسية لقبول فكرة

"BANDANA" وينبغي من الآن تجاوز الحديث عن " FOULARD"

ISLAMIQUE" هكذا قال الحاج تامي أبريز أمام الصحافة الفرنسية التي قامت بتغطية أعمال الملتقى لوبورجي 9 - 12 أبريل 2004) راجع جريدة لوموند LEMONDE عدد 13 أبريل 2004 وتقول صحيفة "لوموند" المصدر المذكور بأنه لا أحد من المسؤولين حضر هذا الملتقى باستثناء أجهزة الأمن مصالح الاستعلامات في حين وجه وزير الداخلية الجديد رسالة للحاضرين في هذا الملتقى يطمئنهم بأن الواجب على الجمهورية يتطلب منا ضمان ممارسة الشعائر الدينية بكل حرية "في حين أوفدت سفارة الولايات المتحدة في باريس أحد دبلوماسيها لحضور حفلة الملتقى في 10 أبريل 2004 والجدير بالذكر أن ملتقى 21 لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا".

قد حضره هذه السنة حسب التقديرات الأولية حوالي (25000 نسمة) بينما قدر البعض العدد أكثر من 40000 شخص.

وقد اعتاد المشاركون في هذا الملتقى السنوي حضور شخصيات إسلامية بارزة من الجزائر المرحوم محفوظ نحاح و د. يوسف القرضاوي القطري الجنسية "المصري الأصل - الذي لم يعد يحضر هذا الملتقى السنوي كما كان يفعل في السابق وكان كتابه: "الحلال والحرام" الذي ترجم إلى الفرنسية قد منع من التداول في عهد وزير الداخلية شارل باسكوا - وبعد تدخلات من

هنا وهناك أفرج عن الكتاب ورفع عنه الحظر - وأصبح يوزع
ويقرأ من طرف الجيلين الثاني والثالث من أبناء المسلمين في
المهجر وهو مصدر لا غنى عنه في أمور العبادات والمعاملات
معا - وهو أداة من أدوات التقيف بالنسبة لمسلمي فرنسا الذين
لا يعرفون اللغة العربية - بالإضافة إلى كتب إسلامية أخرى
ترجمت في السنوات الأخيرة إلى اللغة الفرنسية لتلبية الطلبات
الملحة لأجيال جديدة مسلمة متعطشة لمعرفة دينها ولو عن
طريق الترجمة طالما أن الظروف التاريخية حتمت عليها
الدراسة بلغة فرنسية في مجتمع قد ضرب الحصار على اللغة
العربية التي هي لغة المسلمين الدينية بحكم القرآن والسنة".

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المسلمون الفرنسيون والعلمانيون في فرنسا في مواجهة

”المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية“

غداة تأسيس "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية".

"LE CONSEIL FRANCE DU CULTE MUSULMAN" وهو

أول مجلس فرنسي للديانة الإسلامية "يتأسس في فرنسا تحركت عدة عناصر تتاهض وجود مثل هذا المجلس في تشكيلاته الحالية والذي لم يأخذ بعين الإعتبار المسلمون الفرنسيون العلمانيون - والجيلين الثاني والثالث كما أقصى العنصر النسائي من هذا المجلس حيث لا يضم هذا المجلس سوى عنصر واحد من النساء وهو دنيا بوزار التي خلفت لا مبيوت فكّار التي استقالت بسبب وجود عناصر في المجلس الفرنسي ينتمون لتيار إسلامي "سلفي" متخلف" إشارة إلى جماعة من "اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" المحسوبين على جماعة "الإخوان المسلمون في مصر ورغم كل الضجة التي أثيرت حول هذا المجلس فإنه يمكن القول بأنه أول مجلس رسمي يولد في فرنسا كهيئة رسمية ممثلة للإسلام الفرنسي مع السلطات الفرنسية أسرة بالديانتين المسيحية - واليهودية ومهما قيل عن هذا المجلس وما يمكن أن يقول الناس حوله - فهو في رأينا خطوة إلى الأمام تتلوها خطوات

أخرى في المستقبل وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مدى وعي المنظمات الإسلامية في فرنسا وقراءتها للمستقبل وقد يتساءل الناس فعلا غداة تأسيس هذا المجلس هل هو فعلا مؤهلا لحل مشاكل مسلمي فرنسا العديدة والمتعددة التي سيواجهها هذا المجلس الذي تأسس في جانفي 2003 برئاسة عميد مسجد باريس - ولعلّ من أبرز هذه المشاكل: مشكلة الحجاب الإسلامي "FOULARD ISLAMIQUE" التي تفاقمت مؤخرا والتي أدت إلى طرد العديد من الفتيات المسلمات المتحجبات من المدارس الفرنسي العمومية، ومن الوظيف العمومي، ومما زاد الطين بلة بالنسبة لقضية الحجاب هو مصادقة كل من البرلمان ومجلس الشيوخ على مشروع قانون منع الرموز الدينية في المدارس العمومية الفرنسية بدءا من العام الدراسي القادم 2004 - 2005 وتجري حاليا محاولات عديدة لتطويق هذه القضية وتسويتها وفقا لمبدأ "لا ضرر ولا ضرار بالنسبة للفتيات المسلمات المتحجبات - ولا يبدو أن حل هذه القضية أمرا قريبا المنال - والعام الدراسي المقبل هو وحده يجيب على هذا التساؤل".

- قضية إقامة المدارس الخاصة للمسلمين: وهو موضوع طرح مؤخرا في الساحة الإسلامية في فرنسا - فالموضوع نظريا يبدو سهل التحقيق ولكن تحقيق ذلك عمليا يبدو أمرا صعب التحقيق ذلك أن المسلمين غير قادرين ماديا على تحقيق

هذا المشروع على غرار اليهود - فليهود إمكانيات مادية ونفوذ سياسي واقتصادي سهل عليهم تحقيق ذلك منذ أكثر من قرنين - فالعرب لحدّ الآن لا يملكون سوى 3 مدارس رسمية تابعة للعراق - والجزائر وليبيا وهذه المدارس الثلاثة تمولها الدول المذكورة وتستوعب حوالي 800 تلميذ وتلميذة من مجموع أبناء المغرب العربي وشرقه - ولا يواجه الفتيات المسلمات المتحجبات أدنى مشكلة فهن أحرار بارتداء الحجاب أو عدم ارتدائه - هذا بالإضافة إلى مدرستين خاصتين تأسست بفضل أموال مهاجرين وفي مقدمة هذه المدارس "مدرسة ابن رشد" التي تأسست في مدينة "ليل" "LILE" شمال فرنسا وهي موضوع تجربة لمدة 5 سنوات قادمة يمكن خلالها استمرار هذه التجربة ونجاحها حتى تحصل على دعم مالي من الجماعات المحليّة ووزارة التربية - فإنّ أصحاب مشروع "ثانوية بن رشد" يواجهون تحديًا فإذا استطاعت هذه التجربة الوقوف على قدميها فإنّ ذلك سيكون تمهيدا لظهور مدارس ومعاهد ثانوية إسلامية جديدة تتلقى والمساندة لتخفيف الوطاء على الفتيات المسلمات اللاتي يزاولن تعليمهنّ بحريّة دون قيود منع الحجاب عليهن كما هو الحال بالنسبة للمدارس الفرنسية التي أصرت على فرض منع الحجاب الإسلامي فيها وخاصة بعد المصادقة على قانون منع الرموز الدينية وفي مقدمتها الحجاب في هذه المدارس ويبدل مدير

مدرسة إسلامية في "أوبير فيللي" بضواحي باريس جهودا للحفاظ على مدرسة التي تعتبر تجربة جديدة في المدارس الإسلامية ففي فرنسا - وهي قليلة جدًا بالمقارنة لعدد المسلمين في فرنسا وهي بداية البداية في هذا المشروع الذي قد يتوسع في السنوات القادمة إذا صحت عزيمة أولو الأمر من مسلمي فرنسا ويرى بعض الباحثين في شؤون الإسلام في الغرب إن إقامة مثل هذه المدارس يعتبر فذا للمسلمين قصد تهميشهم وإبعادهم عن الاندماج في المجتمع الفرنسي الذي هو أساسا مجتمعا متعددًا الديانات والأعراق - والألوان - والثقافات وهو أساسا يعتبر إثراء للمجتمع الفرنسي - ومكسبا لهذا المجتمع⁽¹⁾.

- **قضية لحم الحلال:** وهي قضية مطروحة لا على مسلمي فرنسا وحدهم بل هي قضية مسلمي الغرب الذين يعانون من هذا المشكل باستثناء بلد واحد وهي بريطانيا التي حلّ فيها هذا المشكل ولم يعد مطروحا أساسا على مسلمي بريطانيا - ففي فرنسا لحدّ الآن لا يوجد مسلح خاص بالمسلمين "ABATTOIRE" وكلّ ما حلّ عيد الأضحى في فرنسا إلّا وأعيد طرح هذا الموضوع بحدّة - فهناك بعض البلديات تقدّم أماكن خاصّة

(1) ومن هؤلاء الباحث الإسلامي الأستاذ الجامعي د. طارق رمضان المعروف في الساحة الإسلامي في الغرب كمؤلف وباحث ومحاضر باللغات الفرنسية والإنجليزية والعربية.

للمسلمين بذبح أضحاحهم بطريقة إسلامية، في حين لا تولى بعض البلديات أهمية لهذا الموضوع مما يجعل المسلمين في حيرة من أمرهم كلما حل عيد الأضحى ولعلّ المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية) يحصل على ترخيص من الحكومة الفرنسية لتخصيص مسلخ خاص للمسلمين لا في العيد الأضحى بل في سائر الأيام - وهو مطلب من مطالب المسلمين في فرنسا منذ سنوات.

- مشكلة دفن المسلمين: وتشكل قضية دفن المسلمين لا في فرنسا فحسب بل وفي الغرب عموما ولا توجد في باريس وضواحيها سوى مقبرتين / مقبرة بوييني "الموجودة بجانب المستشفى بن سينا" الذي ولد مع مسجد باريس في منتصف العشرينات والمقبرة الثانية وهي "مقبرة تبي" بضواحي باريس وتعاني المقبرتين هذه اكتظاظا ولم تعد تسع إلا لعدد محدود جدا من موتى المسلمين - وهناك بعض المناطق الجزائرية أوجدت حلا لهذه القضية إذ تدفع اشتراكا سنويا مقابل إرسال كل ميت من هذه المنطقة لدى وفاته إلى الوطن ليدفن هناك - مع العلم أن تكاليف إرسال الموتى من فرنسا إلى الجزائر التي تتولاها شركات أصبحت مكلفة حوالي مليون سنتيم ويتفاوض "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" مع الجهات المعنية من الفرنسيين لإيجاد حلّ لهذه القضية، وهناك قضايا عديدة تواجه المسلمين في

الغرب عموماً وفي فرنسا بالخصوص وهناك أيضاً جهود تبذل لتذليل الصعوبات لجعل حياة المسلمين في الغرب مريحة ومفيدة لهؤلاء المسلمين والمجتمعات الغربية التي يعيشون فيها أيضاً وحلّ هذه المشاكل تتطلّب تكاتف المسلمين والتعاون معاً لكسب المعركة، ولكن ما نراه في الساحة الإسلامية شيئاً آخر، فغداة تأسيس "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" تحرّكت عدة أصوات وتنادت عدة جهات تستنكر ظهور هذا المجلس بدعوى أنّ المجلس أقصى أهم العناصر "الجيلين الثاني والثالث من أبناء المهاجرين والعلمانيين، والعنصر النسائي ووجود بعض الجمعيات الإسلامية ذات الطابع "الأصولي" لإسلام متطرف وغير "متفتح" ومتسامح إشارة إلى وجود "اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" ضمن "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" ويدرج هذا الاتحاد ضمن نظام "الإخوان المسلمون في مصر، وهذا ما جعل السيّدة لامبيوت فكّر العنصر النسائي الوحيد في المجلس تقدم استقالتها احتجاجاً على وجود "اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" في المجلس "وقد أعلنت أمام الصحافة أنّها أعلنت انضمامها "للمجلس الفرنسي للمسلمين العلمانيين".

"LE CONSEIL FRANCAIS DES MUSULMANS LAIQUES"

وقد جاء تأسيس هذا المجلس بمبادرة عدة مسلمين علمانيين

بمبادرة خاصّة من طرف عمّو فرحاتي المستشار لدى كاتبة

الدولة للتنمية الدائمة، تقيّة سيفر وإلى عمّو فرحاتي تعود فكرة تأسيس هذا المجلس الذي لم نر له لحدّ الآن حضورا في السّاحة الإسلامية.

حقيقة هذا المجلس ومن هم أقطابه؟

لفهم حقيقة هذا المجلس وأهدافه علينا أن نستمع إلى صاحب الفكرة عمّو فرحاتي في حديث مطوّل له في مجلّة فرنسا والبلدان العربية)

FRANCE PAYS ARABES" – FEV 2004.

"إنّ هذا المجلس تمّ ميلاده بالإتفاق والتنسيق مع المنتخبين "بالفتح" وممثلي الجمعيات وجمع من الأساتذة والجامعيين والإطارات العاملين في القطاع الخاص ومع بقايا "جمعية فرانس بلوس".

"FRANCE PLUS" ويؤكد عمّو فرحاتي في هذا الحديث بأنّه تفتنّ منذ عهد فرانسوا ميتران (1981 - 1995) الاشتراكي الذي همش أبناء المهاجرين "ومنذ ذلك التّاريخ وأنا أفكّر بضرورة إنشاء تنظيم خاصّ للمسلمين ولما تم إنشاء: "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" بادرت في الحين بالردّ بإنشاء "مجلس فرنسي للمسلمين العلمانيين" والهدف من تأسيس هذا المجلس هو العمل على إيجاد مساواة بين المسلمين ومن أجل تنظيم يمثل الأغلبية الهامة من مسلمي فرنسا المعتدلين والذين لم يشملهم انتخاب"

المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" والذين يقدر عددهم بـ 90% من مجموع أعضاء الجالية الإسلامية في فرنسا وتماشيا مع ذلك تأسست 3 جمعيات وهي: "حركة المسلمين العلمانيين في فرنسا".
"LE MOUVEMENT DES MUSULANS LAIQUE M.M.L.F"

وتمّ الإعلان هذا في مجلة - "ماريان" - 5 - MARIANNE
11 MAI 2003 وذلك تحت شعار: "نداء إلى مواطني مسلمي فرنسا محبي السلام والعدالة والحرية والعلمانية - وقد وقع على هذا النداء عدة شخصيات من الأساتذة الجامعيين ومفتي مرسييا - صهيب بن الشيخ ولاحظ عمّو فرحاتي بأن الوقت كان مناسباً لإنشاء هذا المجلس في الظروف الحالية - وخاصة بعد الضجة التي أعقبت معركة الحجاب، والمصادقة على مشروع قانون يمنع الرموز الدينية في المدارس العمومية - كل هذا يصب في مصلحة المسلمين الفرنسيين العلمانيين الذي لا يسعهم إلاّ التحرك في أقرب وقت فوات الحين، وقبل أن يستولي الإسلاميون الراديكاليون على الساحة الإسلامية ولا يجد المسلمون الفرنسيون العلمانيون يوماً مجالاً للتحرك ولهذا كان لزاماً علينا التحرك - ففي ظل هذه الأجواء الملائمة ولد "المجلس الفرنسي للمسلمين العلمانيين" " LE CONSEIL FRANCAIS DES MUSULMAN " LAIQUES للوقوف في وجه كل المحاولات التي يبذلها

الإسلاميون للاستيلاء على السّاحة الإسلامية الإسلاميّة في فرنسا ويغدون بعد ذلك الخصم والحكم معا في الساحة الإسلامية.

وييدي عمّو فرحاتي تخوفه من تطورات قد تحدث في المستقبل قد لا تكون في صالحهم منها فترة ما بعد السنّة القادمة عندما يعاد "انتخاب" المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

"LE CONSEIL FRANCAIS DUCULTE MUSULMANS"

وهنا لا يستبعد عموفرحاتي من احتمال حدوث أمرين: أمّا إعادة انتخاب دليل بوبكر عميد مسجد باريس على رئاسة المجلس لعهدة ثانية - ففي رأيي أن هؤلاء ينبغي إدراجهم ضمن السياق الفرنكوفوني الشيوعي المعادي للإسلام كدين وثقافة وحضارة - يريدون فقط حشر أنفسهم في موضوع لا يمتون إليه بصلة - ومسلمو فرنسا لا يشرفهم أن يكون هؤلاء ضمن الناطقين باسم الإسلام - والإسلام منهم براء وماذا تضيف هذه الأسماء إلى الإسلام؟ على ما في هذا لمجلس من تناقضات فأكثر أعضاء "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية لهم نصيب من الثقافة الإسلامية وبعضهم يرأسون جمعيات إسلامية منذ عشرات السنين، ولهم حضور مكثّف في الساحة الإسلامية بفرنسا - ولهم جمهورهم ووراءهم مئات الجمعيات الإسلامية ومئات من الأئمة يؤازرونهم - فرضوا وجودهم على السّاحة الإسلامية في فرنسا

استطاعوا أصواتهم إلى الحكومة الفرنسية التي اعترف بهم رسمياً كممثلين للإسلام الفرنسي تتفاوض معهم الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بتسيير شؤون في فرنسا - وهم شبه مرجعية رسمية للحكومة الفرنسية بخصوص الإسلام الفرنسي أو الإسلام في فرنسا ولو أنهم لا يحضون بالإجماع من طرف المسلمين في فرنسا - وهو أمر يتعذر الحصول عليه - فهم يدركون ذلك جيداً ويعملون على توسيع قواعدهم ويمكنهم الحصول على مزيد من الأنصار وخاصة وأنّ لهم ممثلين منتخبون في عموم التراب الفرنسي يديرون معركة الإسلام الفرنسي وهذا لا يعني أنّ "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" ينبغي أن يزكي - فهو على ما عليه أفضل من ترك الساحة كما كانت أو يفرض العلمانيون أنفسهم على الساحة، ونحن لا نشاطر عمّو فرحاتي في أطروحته المتعلقة بإمكانية سيطرة العلمانيين على الساحة الإسلامية في فرنسا - فالأسماء التي يضمّها هذا المجلس أسماء نكرة في جُلّها ولا يربطها بالإسلام إلاّ الانتماء الأصلي فهذا وحده غير كاف لزعامة الساحة الإسلامية في فرنسا - والذي يقرأ أسماء مجموعة من المثقفين من أصول جزائرية وقعت على لائحة تعبّر عن وجودها كمجموعة من المسلمين الفرنسيين العلمانيين في الساحة الفرنسية - وقد نشرت هذه اللائحة في جريدة "ليبيراليون" "LIBERATION 16 FEV 2004" وتضمنت أسماء شخصيات بعيدة

عن الإسلام تمام البعد ومن بين هذه الشخصيات ليلي صبار وهي أديبة من أصل جزائري أمها فرنسيّة وأبوها من منطقة القبائل فرنكوفونيّة اللغة والاتجاه لا تعرف حتّى الداريجة الجزائرية أعرفها شخصيا - وجمال الدين بن الشيخ من أصل جزائري تبريز في الأدب الفرنسي) ذو توجه شيوعي قال ذات يوم عن نفسه: "إنه مسلم ملحد" والأسماء الأخرى مثل محمّد حربي المؤرخ "شيوعي تروتسكي" لا يربطه بالإسلام إلا اسم محمّد ولا نعرف له اهتمام بالثقافة الإسلامية وهو لا يعرف الأبجدية العربية - مصادره كمؤرخ كلّها فرنسيّة - ومن الأسماء التي تضمنتها هذه اللائحة المطرب إيدير - وأرزقي مطرف وزكيّة داوود "بعض هذه الأسماء نجدها ضمن قائمة مناهضة المعادين للسامية - فكان أجدر بهذه الأسماء الاهتمام بواقع الجاليّة الإسلامية والعربية في فرنسا - وما تعانيه من عنصريّة وتهميش، وبطالة قاتلة - وتجهيل بأصولها العربيّة والإسلامية ولعلّ الوحيد من بين هذه الأسماء وهو جمال الدين بن الشيخ الذي أوضح في إحدى مقالاته بأنّ هناك تراجعا مخيفا فيما يتعلق بتدريس اللغة العربية في فرنسا ولفت نظر المسؤولين الفرنسيين إله هذا الموضوع - والجدير بالذكر أن جمال الدين بن الشيخ قد قام بترجمة بعض الأعمال الشعرية والقصصيّة لأدباء عرب من العربيّة إلى الفرنسية، أمّا بقية الأسماء الأخرى فهي فرنكوفونيّة

وفرنكوليّة وشيوعية - وأنى لها أن تتحدث باسم الإسلام والمسلمين من حقها أن تؤسس جمعيات تدافع عن حقوق المسلمين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أمّا حشر أنفسهم في الدين الإسلامي فهذا ولعمر الله من إحدى الترهات، والسلوكات التي تصدر عن هؤلاء - وقد سألت السيدة جيدة تازدايت عضو البرلمان الأوروبي سابقا عن: "حزب الخضر" والتي لعبت دورا قياديا في انتقضة الجيل الثاني في صيف 1983 وشاركت في مسيرة هذا الجيل من مرسيليا إلى باريس عن الهدف من إنشاء: "المجلس الفرنسي للعمانيتين المسلمين" وهي التي كما ذكرنا لا صلة لها بالموضوع فأجابت: "إننا أردنا من خلال هذا المجلس أن نكافح من أجل المساواة في الحقوق بمعد أن لاحظنا تقلص تمثيلنا الديني إشارة إلى "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" الذي لا يوجد فيه من العنصر النسوي إلا امرأة واحدة عند تأسيسه وهي السيدة فكّار لامبيوت من أصل جزائري متزوجة بفرنسي قد اعتنق الإسلام عند حد قولها فقد استقالت هذه المرأة من هذا المجلس احتجاجا على وجود عناصر في المجلس تنتمي إلى "الإسلاميين الأصوليين" إشارة إلى جماعة "اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا".

وكانت فكّار لامبيوت من بين الأسماء التي وقعت على لائحة ضمّت مجموعة من النّفقين "العلمانيين" من صول إسلاميّة - وطالبت بقوة من ملسمي فرنسا أن يتحرّكوا من أجل الوقوف سدّا منيعا في وجه أولئك الذين يريدون فرض "الأصوليّة الإسلاميّة في فرنسا".

وقد ظهر تجمّع ثاني للمسلمين العلمانيين الذي يصب في نهر المجلس الفرنسي للمسلمين العلمانيين "ويدعى هذا المجلس".

LA CONVENTION LAIQUE POUR L'EGALITE DES " DROITS ET LA PARTICIPATION DES MUSULMANS DE FRANCE C.L.M" ويعلن هؤلاء أن هدفهم الأساسي هو الوقوف في وجه الذين يعرقلون مسيرة الاندماج الجمهوري للفرنسيين من أصول مهاجرة - وواجبنا هو الحوار مع الذي لا يرتدون العلم الفرنسي كحجاب، وتدعم تقيّة سيفي كاتبة الدولة للتنمية الدائمة هذه الحركة وهي أصلا من أصول مهاجرة - وتعلن أن سبب مؤازرتها لهذه الحركة⁽¹⁾.

انطلاقا من إيمانها بأنّ قضية الحجاب هي أساسا تعيق مسيرة دمج الفتيات المسلمات في المجتمع الفرنسي.

(1) والجدير بالذكر أن تقيّة سيفي أصبحت عضوا في البرلمان الأوروبي في حين تمّ إلغاء: "كتابة الدولة للتنمية الدائمة".

والجدير بالذكر أن تقيّة سيفى هذه من أب مهاجر جزائري بدأت حياتها مناضلة في صفوف الشباب المهاجر المهمش، وشاركت في مسيرة الجيل الثاني من أجل المساواة - وضدّ العنصرية في صيف 1983 - ثم انخرطت في الحزب الاشتراكي ولكنها سرعان ما أدركت ألعيب الحزب الاشتراكي الذي خان وعوده وعهوده إزاء المهاجرين ولهذا انضّمت إلى الحزب الديغولي "RPR" وأصبحت عضوا في البرلمان الأوروبي سنة 1998 عن قائمة اليمين الديغولي "التجمع من أجل الجمهورية" وفي تشكيلة حكومة جان بيير رافاران في 2002 /5/7 تم تعيينها كاتبة للدولة للتمية الدائمة وعند كتابتي لهذه السطور تم تعيينها من طرف "الحركة الشعبية" "UMP" من أجل مؤازرة الرئيس جاك شيراك لتخوض حملة معركة انتخابات البرلمان الأوروبي من مدينة "ليل" "LILLE" شمال باريس وهي المدينة التي ولدت فيها، وقد نجحت في الانتخابات باسم "الحركة الشعبية لمناصرة جاك شيراك" وعادت مرة أخرى إلى البرلمان الأوروبي للمرة الثانية لتحتل مكانتها مع الوفود الأوروبية في مقر البرلمان الأوروبي بمدينة "ستراسبورغ" بشرق فرنسا. وقد حققت لنفسها نجاحا ومكانة في المجتمع الفرنسي وهي ليست ابن حركي وأبوها مهاجر قديم.

الحديث عن ضرورة إنشاء مدارس خاصة

للمسلمين في فرنسا

تعجبت كثيرا وأنا أقرأ تصريحاً لشيخ الأزهر د سيد طنطاوي الذي يطلب فيه مسلمي فرنسا بإنشاء مدارس خاصة لهم إذا أرادوا ممارسة حقهم الديني بحرية، ليس من حق مسلمين وهم يحملون الجنسية الفرنسية أن يرفعوا أصواتهم في أمور تمسّ دينهم وعقيدتهم؟ فكان أحرى بشيخ الأزهر أن يطلب من إدارة الأزهر إنشاء مدارس خاصة للمسلمين في فرنسا بصفته المرجعية الدينية للمسلمين في العالم - أو على الأقل أن يطلب شيخ الأزهر من الحكومات العربية والإسلامية أن تنهض بذلك لا أن يطلب من مسلمي فرنسا وهم على ما هم عليه من فقر وسوء الحال والأحوال أن يقيموا مدارس خاصة لهم - ويبدو لي أنّ شيخ الأزهر لا يعرف الواقع في الغرب وفي فرنسا بالخصوص وهو غير معذور في ذلك.

حقاً في فرنسا مدارس خاصة - مدارس تابعة للكنيسة - ومدارس خاصة تابعة لليهود - ولكن بالمقابل لا توجد مدارس خاصة مماثلة لأبناء المسلمين والسبب معروف وهو أن الجالية الإسلامية في فرنسا تتكون في جُلّها من عمال وأبناء العمال -

لهم دخل محدود لا يفي أحيانا حتى بالأشياء الضرورية في حياتهم اليومية والمسؤولية الكبرى في هذا الموضوع تقع على عاتق البلدان العربية والإسلامية الذي كان لزاما عليها ألا تترك أبناءها عرضة للتغريب والتجريد من هويتهم العربية الإسلامية - وكانت الجمهورية العراقية السبّاقة في هذا المجال إذ تبنت العراق سياسة إنشاء مجموعة من المدارس والمعاهد في الغرب تستقطب أبناء العرب بدون تمييز بالإضافة إلى أبناء لجانلية العراقية، فقد أنشأت الحكومة العراقية مدرسة أطلقت عليها اسم "المدرسة العراقية" وذلك سنة 1973، وشملت هذه المدرسة 3 مراحل - ابتدائي وإعدادي وثانوي" وهي مرتبطة من حيث المنهج والبرنامج بالعراق - ويتم التدريس فيها باللغة العربية كامل أيام الأسبوع - بالإضافة إلى تعليم اللغة الفرنسيّة - في الابتداء كمادة مستقلة - وكانت هذه المدرسة في بدايتها الأولى تضم 800 تلميذ وفي المدة الأخيرة تضاعل العدد إلى 300 وهي معرضة للإغلاق بسبب الوضع في العراق - وكانت هذه المدرسة نموذجا في النّجاح إذ درس فيها العديد من أبناء الجزائر حتى بعض أبناء الدبلوماسيين الجزائريين، فكانت فيها الدارسة والكتب مجانا، بل أن المدرسة كانت تنظم رحلات سنويا لتلاميذتها إلى بغداد - وشهادة هذه المدرسة معترف بها رسميًا

من قبل الحكومة الفرنسية - والدول الأخرى وقد تخرج منها عدد من أبناء الجزائر.

واقترنت ليبيا بالعراق فأُسست في شهر نوفمبر 1979 مدرسة أطلقت عليها: "مدرسة بن خلدون" وهذا ضمن مشروع ثقافي ليبي يضم 67 مدرسة في لـخارج خدمة للجالية العربية المقيمة في المهجر وأعلنت المدرسة أنها تفتح أبوابها في وجه كل من يهتم بالثقافة العربية ولو كان غير عربي - والتعليم في المدرسة مجانا وقد انطلقت المدرسة في بدايتها الأولى معتمدة على الإطار الليبي عكس المدرسة العراقية التي وظفت العديد من المعلمين العرب في سلكها التعليمي، وتضم المدرسة الليبية 350 تلميذا من جنسيات عربية مختلفة بالإضافة إلى بعض الجنسيات الإفريقية - وهي معترف بها من طرف الحكومة الفرنسية وباقي الدول الأخرى - وتضم المدرسة فصولا ابتدائية وفصولا للمرحلة الأخيرة من التعليم الثانوي "راجع مجلة" رؤى "العدد 3 - 4 سبتمبر 1999" والصادرة في باريس وباللغة العربية وهما هي الجزائر تدخل المعركة في هذا المجال وتتفرد في إنشاء أكبر مدرسة جزائرية دولية في الحيّ الراقي من باريس 16 وأطلقت عليها اسم: "المدرسة الدولية الجزائرية" وتضم حوالي 350 تلميذ جلهم من أبناء الجزائر بالإضافة إلى العديد من أبناء وبنات

المغرب العربي - وتتوزع هذه المدرسة على مدرستين مدرسة في ناحية "PASSY" ومدرسة أخرى أو فصولا أخرى في شارع بوالو" في الحيّ السادس عشر - وهي مرشحة للتوسع العددي - بل إنّ هناك نوايا في فتح مدارس جزائرية أخرى في كل من: مرسيليا - وليون" ومعلّمو المدرسة الجزائرية كلّهم من أصول جزائرية. أمّا مديرها فهو الدكتور فريد جبايلي أستاذ في العلوم السياسية وإطار سامي في التعليم العالي بالجزائر وكان يدير مصلحة تعليم اللغة العربية في "المركز الثقافي الجزائري بباريس التابع لسفارة الجزائر - كما أنّ المدرسة هي الأخرى تابعة للسفارة أيضا وتضم هذه المدرسة بمراحلها الثلاث حوالي 350 تلميذ وتلميذة، فالفتيات المسلمات في هذه المدرسة هنّ أحرار في ارتداء الحجاب أو عدم ارتدائه - ولا توجد إشكالية في الموضوع - وتتمتع المدرسة بمطعم يقدّم وجبات للتلاميذ والمعلمين بسعر زهيد وحلال".

ويقول د. فريد جبايلي مدير المدرسة إنّ 70% من هؤلاء التلاميذ والتلميذات يحملون الجنسية الفرنسيّة، والذين يتوجهون إلى هذه المدرسة هدفهم الاستفادة من الثقافة المزدوجة:

DOUBLE CULTURE

وأساتذة المدرسة وإطاراتها هم كلّهم من الجزائر كما ذكرت سابقا وهم في معظمهم ذوو كفاءات علميّة محترمة".

وقد انقذت هذه الثانوية عشرات من الفتيات المسلمات اللاتي أصرن على الحفاظ على الحجاب - فقد كان مصيرهن الطرد لو بقين في المدارس الفرنسية كما وقع لبعض من الفتيات اللاتي أصرن على عدم خلع الحجاب وقد تساءلت السيدة نجاة التي لها ابن يدرس في المدرسة الدولية الجزائرية"

L'ÉCOLE AL GERIENNE INTERNATIONALE DE "

FRANCE METRO PASSY - 75016 - PARIS عن مصير الفتيات المسلمات اللاتي يطردن من المدارس الفرنسية العمومية بسبب امتناعهن عن خلع الحجاب، فهل الطرد والإقصاء يخدم المنظومة التربوية الفرنسية؟ ألا يتنافى ذلك مع الحرية الشخصية والدينية لمسلمي فرنسا الذين في معظمهم يحملون الجنسية الفرنسية وغدوا بذلك جزءا من المجتمع الفرنسي - وكان من الواجب قبل التفكير في طرد هؤلاء الفتيات المسلمات المتحجبات من المدارس والمعاهد العمومية الفرنسية عن مستقبل حياة هؤلاء الفتيات، وماذا يكون مصيرهن بعد الطرد "ولقائل أن يقول كما قال شيخ الأزهر د. سيد طنطاوي" على هؤلاء الفتيات أن يذهبن إلى المدارس الإسلامية الخاصة التي يملكها المسلمون فنقول لهؤلاء وأولئك عليكم أن تدركوا أن هناك على امتداد التراب الفرنسي من "ليل" في الشمال حتى مرسيليا في الجنوب لا توجد

سوى مدرستين أسست بأموال المسلمين المدرسة الأولى في "أوبيرفيلي" بضواحي باريس أسستها أستاذ تونسي وهي تعاني من صعوبات مالية⁽¹⁾ "وثانوية هي "مدرسة ابن رشد" في مدينة دليل "LILLE" شمال فرنسا، ولا زالت هذه الثانوية التي يديرها عمّار الأصفر المشروع محلّ تجربة وسوف تبقى تحت التجربة لمدة 5 سنوات كاملة يمكن خلالها أن تحصل على دعم مالي من الجماعات المحليّة ووزارة التربية والتعليم إذا استطاعت أن تقف على رجليها طيلة هذه المدة فأمامها امتحان عسير، وتحدّ رهيب عساها تنجح في الامتحان وتكسب الرهان.

وقد ولدت هذه الثانوية بعد مخاض عسير وصراع طويل مع الجماعات المحليّة - وبناء على ظروف أمتها السّاحة الإسلامية بفرنسا عقب حملة طرد الفتيات المسلمات المتحجبات من المدارس والمعاهد الفرنسية العمومية بدءاً من العام الدراسي 1989 - 1990 حيث قام يومئذ المراقب العام لـ "ثانوية غابريال حافيز" "أرنيست شانفير" "ERNEST - CH" بطرد 3 فتيات مسلمات من الثانوية بسبب امتناعهن عن خلع الحجاب أثناء الدخول إلى الأقسام الدراسية ويعتبر أرنيست شانفير المراقب

(1) أسس مدرسة أوبيرفيلي "الأستاذ ضاوي مسكين" وتضم أكثر من 50 تلميذ وتلميذة ودور هذه المدرسة إعداد لتلاميذ للدخول في المعاهد الثانوية.

العام لثانوية في كراي "CREIL" في ولاية "واز" "OISE" وهو من أصل مارتينيكي ومن حزب جاك شيراك RP. R "التّجمع من أجل الجمهوريّة" وقد دخل هذا دخل المارتينيكي التاريخ واستحق أن يلقب من الفرنسيين "بابا العلمانية" وبسبب هذا الوضع تحركت عدة هيآت إسلامية سعيا منها الحفاظ على مصالح الفتيات المسلمات ومستقبلين بعد أن أصبحن عرضة للطّرد من المدارس والمعاهد الفرنسية العموميّة وعلى ضوء هذا الواقع وملابساته طلب السيّد عمّار الأصفر من أكاديمية "ليل" بشمال فرنسا رخصة بفتح ثانوية إسلامية في "ليل" "LILLE" غير أن الأكاديمية وبعض الهيآت المحليّة في المدينة عارضت المشروع بشدة غير أنّ عمّار الأصفر صاحب المشروع لم يستسلم بل ظل يناضل من أجل الحصول على رخصة إقامة أول ثانوية إسلامية في فرنسا تحتضن مسلمين وغير مسلمين وتكون بمثابة ملجأ للفتيات المسلمات المتحجبات اللاتي يتعرّضن للطرد بسبب إصرارهن على عدم خلع الحجاب - وهكذا ولدت "ثانوية ابن رشد" الإسلامية وتم عقد المشاركة بين الثانوية ووزارة التعليم الفرنسيّة غير أن العقد لا يدخل حيّزا لتنفيذ إلاّ بعد مرور 5 سنوات على هذه التجربة ويبرهن مسؤولوها على نجاح التجربة ويومئذ فقط تحصل الثانوية على مساعدة ماليّة من الجماعات المحليّة ووزارة التربية الوطنية الفرنسية - وقال عمّار الأصفر في حديثه

للصحافة أنه على المسلمين التفكير في إقامة المدارس والمعاهد لأبنائهم أفضل من التفكير في بناء المساجد، وقد نقلت إليها المصادر الإعلامية الفرنسية مؤخرا خبرا مفاده أن هناك مشروعا آخر في مدينة مرسيليا جنوب فرنسا لإنشاء مدرسة أو معهد إسلامي في هذه المدينة ثاني مدن فرنسا وذلك استجابة لمطالب مسلمي فرنسا في هذه المدينة وتستقبل هذه المدرسة أو هذا المعهد في انطلاقتها حوالي 120 تلميذ وتلميذة من أبناء المسلمين ولكن يبقى هذا مجرد مشروع لا يزال قيد الدراسة ويحتاج إلى وقفة من مسلمي سكان المدينة حتى يرى المشروع النور، فعلى العموم - فإن جهود مسلمي فرنسا على ما هم عليه من فقر وقلة الزاد لا تحل مشكلة أبناء المسلمين في التمدرس وإقامة المراكز الثقافية والحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية.

فعلى الدول الإسلامية أن تنهض بدورها في هذا المجال وتتكاتف معا لإنقاذ أجيال من أبناء المسلمين هم عرضه للتهميش والضياع.

الملاحق

- إتفاقية نانفيل لي مروش - حول تأسيس المجلس

الفرنسي للديانة الإسلامية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنها الفردوس
www.moswarat.com

ونائبه حول تأسيس "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية"

إن المعهد الإسلامي لمسجد باريس، إذ يعرب عن ارتياحه العميق بعد الاتفاق الذي حصل بين الحساسيات المختلفة لمسلمي فرنسا، وذلك من خلال "ملتقى نانفيل لي روش NAINVILLE LES ROCHES" الذي انعقد يومي 19 و 20 ديسمبر 2002، والذي ضمّ مجموعة ممثلي لجنة تنظيم الاستشارة COMOR وهذا تحت إشراف مكتب الشعائر الدينية بوزارة الداخلية.

أن هذه المرحلة المهمة ستمكننا إن شاء الله من وضع هيئة تمثيلية لمسلمي فرنسا والتي تدعى "المجلس الفرنسي للشعائر الإسلامية CONSEIL FRANCAIS DU CULTE MUSULMAN" والذي سيسهر على مصالح المسلمين والدفاع عن حقوقهم على غرار باقي الديانات الأخرى.

أنّ المعهد الإسلامي لمسجد باريس، لن يدخر أي جهد من أجل إنجاح هذا المشروع، الذي يمكن الإسلام من أن يتبوأ مكانته المشروعة في إطار الجمهورية الفرنسية.

* اتفاقيات "تأجيل لي روش" حول "المجلس الفرنسي للشعائر الإسلامية"

تمخضت هذه الاتفاقيات عن تكوين مكتب المجلس الذي
سوف يقترح على المجلس الإداري بعد الانتخابات الجهوية
والمجلس العام التأسيسي، وعهدة هذا المكتب لمدة سنتين ويتكون
من/

الرئيس: ويعود هذا المنصب لعמיד مسجد باريس / دليل
بوبر.

نائبان للرئيس: منصب الأول يعود لممثل عن اتحاد
المنظمات الإسلامية.

بفرنسا، المنصب الثاني يعود لممثل "الفيدالية الوطنية
لمسلمي فرنسا".

كاتب عام: يعود هذا المنصب "لاتحادية مسلمي الأتراك".

كاتب عام مساعد: المسجد الكبير لإيل دولارينون

(1) MOSQUEE DES ILES DE LA REUNION

أمين المال: المسجد الكبير لمدينة ليون MOSQUEE DE

LYON كمال قبطان.

(1) وهو مسجد يقع في أحد المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار.

أمين مال مساعد: "جمعية الدعوة والتبليغ".

مكلف بمهام: "الاتحادية الفرنسية للجمعيات الإسلامية الإفريقية وجزر القمر والأنتيل FFAICA".

وثمانية أعضاء آخرون، عضو من مسجد باريس، وعضو من "اتحاد المنظمات الإسلامية وعضو من "الفديرالية الوطنية لمسلمي فرنسا"، وممثل واحد لكل من "مسجد أيفري" ومسجد ماننت لاجولي"، "ومسجد الإصلاح" لمدينة مارسيليا، وكذلك شخصيتين بارزتين وهما كل من السيّد بتول فكّار لامبيوت، والسيّد صهيب بن الشيخ⁽¹⁾.

*** صيغة الاتفاق المبرم يوم الإثنين 09 ديسمبر 2002**
بين الاتحاديات الثلاث الكبرى.

تمّ إمضاء بروتوكول اتفاق بين/

الفديرالية الوطنية لمسلمي فرنسا F.N.M.F

والمعهد الإسلامي لمسجد باريس GMP

واتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا U.O.I.F

(1) تبول فكّار لامبيوت العنصر النساء الوحيد في المجلس غداة تأسيسه، ثم استقالت لتخلفها في المنصب دنيا بوزار والتي استقالت هي الأخرى مؤخرًا.

وتدعى - الأطراف.

من أجل تأسيس "المجلس الفرنسي للشعائر الإسلامية".

ومن خلال هذا البروتوكول اتفقت الأطراف المذكوره أعلاه

على مايلي:

أ - تكوين مكتب المجلس:

يتكون مكتب المجلس من:

1 - رئيس.

2 - نائبان للرئيس.

3 - كاتب عام وساعد.

4 - أمين مال ومساعد.

5 - مكلف بمهام.

6 - عضو لكل فدرالية التي أمضت على هذا الاتفاق

المسماة الأطراف.

7 - ثلاثة أعضاء من المساجد الكبرى.

8 - عضوان من الشخصيات المؤهلة.

تتفق الأطراف على أنّ المكتب لا ينبغي أن يكون تحت

رقابة أي طرف أو آخر على حدى.

تتفق الأطراف المعنية أن الناطق الرسمي للمجلس لا يمكنه أن يعبر إلا عن رأي المكتب أو هيأته، ولا يمكن أن يعبر عن رأيه الشخصي، أو عن رأي الهيئة التي يمثلها باسم المجلس أو بطريقة غير واضحة.

ب - الشخصيات المؤهلة:

تتفق الأطراف على أن المجلس العام التأسيسي ينبغي أن يضم على الأقل عشر شخصيات مؤهلة من بينهم خمس نساء، على أن الشخصيات المؤهلة العضوة حالياً في الاستشارة يعتبرون أعضاء شرعيون، والباقي سوف يعينون من طرف لجنة تنظيم الاستشارة COMOR طبقاً للنظام الداخلي، وهي حالة انسحاب شخص أو عدة شخصيات مؤهلة، فإن التعويض سيتم بنفس الطريقة من أجل الوصول إلى عدة 10 شخصيات مؤهلة، خمسة رجال، وخمس نساء.

ج - المجلس الإداري:

تتفق الأطراف على أن المجلس الإداري يتكون مما يلي:

- 1 - ممثلي لمناطق.
- 2 - ممثلي الفدرالية الكبرى.
- 3 - ممثلي المساجد الكبرى.

4 - الشخصيات الانتخابية تشارك بعضو أو عنصرين أو بثلاثة أعضاء.

أن المقاطعة الانتخابية التي تضم أقل من ستة مقاعد في المجلس العام لها الحق في مقعد واحد في المجلس الإداري، والمقاطعة التي تضم من 6 إلى 9 مقاعد في المجلس العام لها الحق في 2 مقعدين في المجلس الإداري، والمقاطعة التي تضم 10 مقاعد أو أكثر لها الحق في 3 ثلاثة مقاعد في المجلس الإداري.

بالنسبة للمقاطعة الانتخابية الحاصلة على مقعد واحد، فإن هذا الأخير يعود لمن كان على رأس القائمة الفائزة بعدد أكبر من الأصوات، وفي المقاطعات الحاصلة على مقعدين أو ثلاثة، سوف تعود لمن كان على رأس القوائم الانتخابية وفق طريقة التمثيل النسبي الحاصلة على عدد أكبر من الأصوات.

ب - الفدراليات السبع المشاركون حاليا في الاستشارة يعتبرون أعضاء في المجلس الإداري إن العضو الممثل للفدراليات المذكورة أعلاه، لا يمكن له الترشح في أي مقاطعة انتخابية أو يمثل مسجد عضو في المجلس الإداري، أو أن يتحول إلى شخصية مؤهلة لكنه يمكن أن يتحصل على تفويض من

منتخب جهوي أو من مسجد، لكنه لا يستطيع الحصول على تفويض من شخصية مؤهلة بأي حال من الأحوال.

كل فدرالية لها صوتين في المجلس الإداري، إلا الدعوة والتبليغ وكذلك الدعوة إلى الله لهما صوت واحد.

ج - المساجد الكبرى المشاركة حالياً في الاستشارة لها صوت واحد، ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تمثل مقاطعة أو فدرالية.

د - الشخصيات المؤهلة لها كذلك صوت واحد، وعددها حالياً خمسة.

د - المجلس الجهوي للشعائر الإسلامية⁽¹⁾:

إن الأطراف المعنية تتفق على أن المجالس الجهوية للشعائر يجب أن تنظم نفسها في إطار جمعيات مصرح بها ومسجلة لدى المحافظات LES PREFECTURES.

تتفق الأطراف أيضاً على أن المنتخبين الجهويين أعضاء المجلس الإداري الفرنسي للشعائر الإسلامية يصبحون أعضاء كاملي الحقوق في مكتب "المجلس الجهوي للشعائر الإسلامية" لمقاطعتهم، وأخيراً تتفق الأطراف أيضاً على أن رئيس المجلس

(1) - ورد في ترجمة مسجد باريس كلمة الشعائر الإسلامية بدلاً من الديانة الإسلامية التي استعملتها شخصياً.

الجهوي ينتخب من طرف أعضاء المجلس الجهوي وفق الترتيبات التي سوف توضع لاحقا.

هـ - الانتخابات:

تتفق الأطراف على إعادة تشكيل اللجان الجهوية لتنظيم الانتخابات LES CORELEC بحسب الحاجة وهذا في أقرب الآجال وبصفة نهائية.

أعضاء اللجان الجهوية لتنظيم الانتخابات يصبحون أعضاء كاملي الحقوق في المجلس العام للمجلس الجهوي للشعائر الإسلامية، وبهذه الصفة لا يستطيعون أن يكونوا أعضاء في مكتب المجلس الجهوي.

تتفق الأطراف على إعادة طرح القوائم الانتخابية على اللجان الجهوية لتنظيم الانتخابات وفق الشروط التالية:

1 - يجب أن يحصل نصاب قانوني للموافقة على قائمة الترشيحات وفق ما حدّد في النظام الانتخابي المعدّل.

2 - أن القوائم المعتمدة خلال السداسي الأول لسنة 2002 تبقى هي المعيار، أن التعديل الجديد ينبغي أن يسمح بإقصاء أماكن العبادة التي لا تتوفر على الشروط المحددة، ويسمح بجعل عدد الممثلين سوف تراجع للتأكد من مطابقتها للنظام الانتخابي.

إنّ القوائم محل اختلاف ستكون موضوع قرار طبقاً للنظام الانتخابي المعدل.

و - الاتصال:

لا يسمح لأي طرف أن يتصل بوسائل الإعلام بصفة مباشرة أو غير مباشرة لإصدار حكم ضد طرف آخر أو أحد ممثليه، وكذلك إعطاء أي تقييم له أو عليه.

وفي الأخير تتفق الأطراف على العمل بالمبادئ المذكورة أعلاه وبطريقة فعالة لدى ممثلي الاستشارة، بغية الحصول على موافقتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى أمام أعضاء فدرالياتهم بعد الحصول على موافقة لجنة تنظيم الاستشارة LA COMOR.

”صورة الإسلام والمسلمين في المجتمع الفرنسي”

عاشت فرنسا طيلة السنة الماضية (2003) وجزء من سنة 2004 على وقع هجوم إعلامي مكثف على الإسلام والمسلمين وكانت قضية الحجاب والأئمة وقود هذا الهجوم فقد سال حبر كثير على قضية الحجاب التي اندلعت في العام الدراسي 1989 في ثانوية فرنسية بضواحي باريس (CREIL ولاية OISE وبقيت هذه القضية تتفاعل فصولها وانعكس آثارها على عدة فتايات مسلمات تم طردهنّ وتفاعلت هذه القضية اجتماعيا وسياسيا وانتهت في الأخير إلى صدور قانون يمنع ارتداء الحجاب في المدارس والمعاهد الثانوية الفرنسية بدءا من العام الدراسي 2004 - 2005 وقد صادق البرلمان ومجلس الشيوخ على قانون منع الرموز الدينية في المدارس العمومية وها هي قضية أخرى تبعث من جديد في الساحة الإسلامية لتضيف فصولا أخرى في واقع الإسلام والمسلمين في فرنسا، وهي قضية الأئمة أو ما يسمّى في مصطلح الإعلام لفرنسي: "الأئمة السلفيون" الذين تتعارض خطبهم وإرشادهم مع النظام الجمهوري الفرنسي العلماني فكانت قضية الإمام الجزائري عبد القادر بوزيان الإمام في "مسجد الفرقان" بـ "فينيسيو" بضواحي "ليون" والذي تمّ ترحيله في 21 أبريل 2004 بتهمة المسّ بأمن النظام العام بإدلائه بتصريحات

تتنافى والنظام الجهوي الفرنسي - وقد نقلت تصريحاته مجلة "ليون ماغ" "LYON MAGAZINE" والتي تقول على لسان عبد القادر بوزيان - بأن من حقّ الرّجل المسلم ضرب زوجته - وأكد في هذه التصريحات بعدم مساواة المرأة مع الرّجل - وقد اتهم هذا الإمام "السلفي" "الوهابي" الذي تلقى دراسته في السعودية بأنه يدعو إلى إسلام "سلفي" إسلام القرن السابع "عصر الرسول وهذا يعرقل مسيرة دمج المسلمين في المجتمع الفرنسي وعلى ضوء هذا الضجيج الإعلامي قامت جريدة "فرانس سوار" "FRANCE SOIR" 21 مايو 2004 بإجراء استفتاء مع عيّنة من المجتمع الفرنسي حول صورة الدين الإسلامي في المجتمع الفرنسي" وقد تناول هذا الاستفتاء عدة قضايا تحتل المكانة في الساحة الإسلامية مثل: التطرف - الحجاب - الأصوليون الإسلاميون - القيم الجمهورية والإسلام.-.

الفرنسيون والإسلام

كان السؤال الأول "هل تفكر جيّداً في التعرف على الإسلام؟ فقال 22% نعم نفكر جيّداً في ذلك مقابل 77% لا يفكرون في ذلك بتاتا".

وهل قرأت كتاباً منذ مدة 10 سنوات على الإسلام؟ أجاب 24% بنعم بأنهم قرأوا عدة كتب حول الموضوع.

33% من الفرنسيين أجابوا عندما سئلوا حول امتلاكهم لصورة عن الإسلام - بأنهم يملكون صورة إيجابية عن الإسلام.

53% من الذين شملهم الاستفتاء أكدوا وجود تطوّر وسط المجتمع الفرنسي إزاء الإسلام.

33% قالوا إن الإسلام لا يتعارض مع القيم الجمهورية التي تحكم المجتمع الفرنسي.

39% قالوا إن الأحداث التي جرت هنا وهناك غيرت من نظرهم للإسلام.

وقال 28% بأن سبب التغيّر حصل من جرّاء معرفتنا للمسلمين مقابل 11% بسبب الإعلام. بالعكس ساعد على تصوير

المسلمين وكأنهم أناس معادين للغرب - والتطور وغير قابلين
لاندماج في المجتمع الفرنسي.

- الإسلام والتطرف:

وقد سئل هؤلاء عن التطرف الإسلامي في فرنسا فأكد
72% من هؤلاء صعود التطرف الإسلامي في فرنسا - في حين
تحدث 85% من هؤلاء عن مكانة الأصوليين في المجتمع
الفرنسي - فاعتبر أن ذلك شيئاً قليلاً.

- الحجاب في نظر الفرنسيين:

قال 65% من الذين سئلوا عن النساء اللاتي يرتدين الحجب
هل كان ذلك بمحض إرادتهن أم أن ذلك يتم بإجبار الرجال
النساء على ارتداء الحجاب في حين قال 21% لا.

هل المرأة المتحجبة خاضعة لأسرتها؟ فكان جواب 71%
نعم، 56% قالوا أن الحجاب يعتبر اعتداء على كرامة المرأة.

وهل المرأة المتحجبة محترمة من طرف محيطها - قال
51% نعم في حين قال 32% لا.

- وهل هؤلاء مع منع الحجاب في المدارس والمعاهد -
والإمكان العموميّة؟

قال 64% بأنهم من المطالبين بمنع الحجاب في المدارس
والمؤسسات العمومية في حين عارض الفكرة 22%.

وقال 41% إنهم مع منع الحجاب في الأماكن العمومية -
في حين عارض الفكرة 50%.

الأحداث التي أثرت في نفسيّة المجتمع الفرنسي حسب الذين
شملهم الاستفتاء، قال 58% إنّ أحداث 11 سبتمبر عام 2001 في
الولايات المتحدة هي أثرت فيهم كثيرا.

أحداث مدريد التي حدثت مؤخرا وتسببت في مقتل 200
شخص إسباني واتهمت "القاعدة" في هذا الحدث الدموي وكانت
نسبة تأثر الفرنسيين بها بلغت 17% فقط.

5% أثرت فيهم حادثة اغتيال الرهبان في الجزائر بتبجيرين
سنة 1996.

3% فقط أثرت فيهم الاغتيالات الإرهابية التي تتم في
الجزائر.

2% أثرت فيهم تحويل طائرة الخطوط الجوية الفرنسية سنة
1994 من طرف الإسلاميين في الجزائر.

2% ضدّ الحملة على الحجاب في فرنسا.

1% فقط ضدّ أحداث الدار البيضاء في المغرب.

رقع
عبد الرحمن العجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بيان المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث

الذي صدر في 3 جانفي 2004، في مدينة دوبلن بايرلاندا.

- حول قضية الحجاب في فرنسا.

نشرت المجلة "الأوروبية" ف عددها 37 والصادر في

جانفي 2004 نصّ بيان:

"المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث" والذي يرأسه د.

يوسف القرضاوي قطري الجنسية "مصري الأصل - وقد جاء

في هذا البيان مايلي:

- "إنّ المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث" بصفته ممثلا

للمرجعية الدينية الكبرى للمسلمين في أوروبا - قد فوجيء كما

فوجئ المسلمون في العالم بالتوجه لمنع ارتداء ما يسمى

"بالرموز الدينية" في فرنسا والذي سيؤثر بالدرجة الأولى على

حق المسلمات في فرنسا في ارتداء الحجاب في المدارس

والمؤسسات العامة.

- وإنّ المجلس إذ يثمن وإذ يشيد بمواقف فرنسا العادلة

تجاه قضايا عربية وإسلامية وبوقوفها ضدّ العولمة المهيمنة

ودعوتها المتكررة إلى احترام التنوع الحضاري، والثقافي

والتعايش بين الثقافات والحضارات، والديانات وإذ يتفهم كذلك

قلق قطاع كبير من المجتمع الفرنسي إزاء بروز بعض الشعائر والتقاليد الإسلامية غير المعهودة في ثقافته ومحاولته أن يتعامل مع هذه الظاهرة بما يحفظ وحدته وهويته، ويحقق التعايش بين مكوناته فإن المجلس يودّ أن يوضح الأمور التالية:

- إنّ التعايش بالنسبة للمسلم يعتبر أصلا في بناء المجتمعات، ويقتضي الاعتراف بالتعددية والتنوع في إطار الوحدة القوميّة والإنسانيّة وإشاعة أجواء الحوار بين الثقافات والتعاون بين ومع الجماعات الدينية والعرقية المختلفة والمحافظة على السلم الاجتماعي - ولطالما أكدّ المجلس في كلّ بياناته على حثّ المسلمين في أوروبا على العيش المشترك والاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها دون فقدان هويتهم - والإسهام في رقي وتقدم وأمن هذه المجتمعات وذلك انطلاقا من إيمانهم بالله تعالى ربّ الجميع وبأواصر الأخوة الإنسانية وما بينها من قواسم مشتركة رغم تنوّعها الثقافي والحضاري.

2 - إنّ المبادئ السابقة للعيش المشترك لا يمكن أن تطبق إلاّ باحترام الحريّات الشخصية للأفراد والجماعات والحفاظ على حقوق الإنسان، ولقد كان للثورة الفرنسية دورا مهما في ترسيخ هذه المفاهيم مما جعل فرنسا توصف بأنها: "أمّ الحريات" ومن أهم البلاد التي يحافظ فيها على حقوق الإنسان.

3 - إنه ليس هناك تعارض حقيقي بين مقتضيات التعددية والتنوع البشري وبين مقتضيات الوحدة الوطنية والتي لا يجوز أن تكون مبررا لمصادرة الحريات الشخصية والدينية أو تهديد فرص المسلمين الفرنسيين أو غيرهم في التعليم، والتكسب - وتهميش دورهم كمواطنين - وبالتالي الدفع بهم إلى مزيد العزلة بدلا من التلاحم مع إخوانهم المواطنين الفرنسيين، كما لا يجوز أن تكون العلمانية الليبرالية مبررا لسنّ "قوانين صارمة" من شأنها الانقضاض على أهم حقوق الإنسان وحرّياته - وهما الحرّية الشخصية والدينية - ولا يجوز كذلك أن تتغذ بعض التجاوزات في سلوك بعض المسلمين أو غيرهم بما لا يتفق ومتطلّبات العيش المشترك كمسوغ لحرمان خمسة ملايين مسلم في فرنسا من حقوقهم المشروعة.

إنّ احترام والتنوع ولحفاظة على الحرّيات هو الأساس المتين والضمان الأكبر للوحدة الوطنيّة، والأمن العالمي، وخاصة في الأمد البعيد.

- إن ارتداء الحجاب الأمر تعبدي، وواجب شرعي وليس مجرد رمز ديني أو سياسي - وهو أمر تعتبره المرأة المسلمة جزءا مهما من ممارستها المشروعة لتعاليم دينها، وأنّ هذا الالتزام أمر غير مرهون بأيّ مكان سواء أكان من أماكن العبادة

أم كان من المؤسسات الرسميّة أو غير الرسميّة - فإنّ تعاليم الإسلام بطبيعتها لا تعرف التناقض والتجزؤ في حياة المسلم الملتزم بدينه، وهو أمر أجمعت عليه كل المذاهب الإسلاميّة قديم وحديثاً، وأقره أهل التخصص من علماء المسلمين في جميع أنحاء العالم، ويدخل في ذلك موقف فضيلة شيخ الأزهر الذي صرّح بوضوح "إنّ الحجاب الإسلامي فريضة شرعيّة - وليس رمزا دينيا".

أمّا ما نسب إليه من حقّ فرنسا كدولة ذات سيادة في سنّ ما تراه مناسبا من قوانين وتشريعات فهو وارد "ومقبول دولياً - ولكننا نحسب أنّه كان من المفيد أن يضيف فضيلته إنّ هذا الحق مشروط كذلك بمواثيق حقوق الإنسان والمعاهدات الدوليّة - وميثاق الأمم المتحدّة - فلا يتصوّر أن تكون سيادة أتي دولة مبررا لتشريعات تناقض حقوق الإنسان وحرّيته الشخصية والدينية - ولعلّ هذا التوضيح من فضيلته كان حريا بأن يمنع سوء تأويل موقفه الذي ظنّ البعض تخلياً عن واجبه في معاضدة إخوانه المسلمين أو غيرهم في المطالبة بحقوقهم المشروعة وأداء واجباتهم الدينيّة - وبذلك يكون موقفه مطابقاً لما أجمع عليه علماء الأمة بشتى مذاهبها في القديم والحديث.

5 - إن إكراه المسلمة على خلع حجابها المعتبر عن ضميرها الديني، واختيارها الحر يعتبر من أشد أنواع الاضطهاد بما لا يتفق مع القيم الفرنسية الداعية إلى احترام كرامة المرأة وحرّيتها الشخصية والإنسانية والدينية - أن المجلس ليؤكد على ارتداء المرأة المسلمة للحجاب يجب أن يكون مؤسسا على القناعة الشخصية والفهم وإلا فقد قيمته الدينية - وبالمثل فإنّه لا يجوز إجبار المرأة المسلمة على خلع حجابها كثن لتعليمها أو استقامتها المشروعة بمرفق الدولة.

6 - إنّ هذا القانون المقترح وإن بدا أنه يشمل كل الرموز الدينية - فإنّه في المحصلة يستهدف تحديدا الحجاب الإسلامي، مما يمثل تفرقه دينية ضدّ المسلمين ويخالف كل الدساتير والأعراف يسمّى بالعالم الحرّ.

7 - إنّ المجلس ينصح المسلمين في فرنسا في مطالبتهم بحقوقهم المشروعة ومعارضتهم لمثل هذا القانون الظالم أن يلتزموا بالوسائل السلمية والقانونية قولا وعملا في إطار الديمقراطية وبالأسلوب الحضاري وأن يثمنوا إسهام إخوانهم وأخواتهم من المسلمين الذين أيدهم رغم اختلافهم معهم في موضوع ارتداء الحجاب - وكذلك إخوانهم وأخواتهم من غير المسلمين الذين وقفوا معهم دفاعا عن حرّيتهم الشخصية والدينية

والإنسانية وإن لم يشاركوهم اعتقادهم وممارستهم الدينية فإن قضية الحريات الأساسية لا تتجزأ.

8 - وفي النهاية يدعو المجلس المسؤولين في فرنسا على شتى المستويات " إن يعيدوا النظر في هذا المشروع بما يتفق مع غايات الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي والتعاون والتلاحم بين شتى قطاعات المجتمع الفرنسي في عصر حوار الحضارات لا صراعها.

9 - ولمتابعة هذا الأمر شكل المجلس لجنة من أعضائه لعرض رؤية المجلس على الجهات المعنية في فرنسا وذلك لفتح باب الحوار وقد تشكلت لجنة من أصحاب الفضيلة أعضاء مجلسه - معالي فضيلة الشيخ عبد الله بن بيه وزير العدل السابق بجمهورية موريطانيا الإسلامية رئيسا للجنة، وعضوية الدكتور أحمد الراوي رئيس "اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا" وفضيلة الدكتور أحمد جاب الله نائب رئيس الاتحاد، والدكتور عبد المجيد النجار، أستاذ بالكلية الأوروبية للدراسات الإنسانية ورئيس "لجنة البحوث في المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث" والدكتور محمد الهواري عضو المجلس ومستشار المجلس الإسلامي الأعلى في ألمانيا.

دوبلان - إيرلاندا في 3 يناير (جانفي 2004).

الموافق لـ 10 ذو القعدة 1424 هـ.

موقف المعلمين والأساتذة الفرنسيين

من الرموز الدينية في المدارس العمومية

لاشك أن الرأي العام الفرنسي مثل الرأي العام في أي بلد أوروبي آخر فهو أسير إعلامي قوي تتحكم فيه جهات عديدة تقوم بدور الخصم والحكم معاً، ترفع من تشاء وتسقط من تشاء فهي بفضل قوتها الماليّة على كل شيء قد يره - ولا غرابة في ذلك إذا وجدنا الرأي العام الفرنسي صحيّة هذه القوة تقولب فكره وتصيغ توجهاته دون أن يدري فقد رأيناه في قضية الحجاب بعد أن عاشها إعلامياً، لمدة تزيد عن 14 سنة وهو يمسى ويصبح ويتغذى ويتعشى الحديث عن الإسلام والحجاب وكأنه قضية الشعب الفرنسي الأولى مع العلم أن العلمانية جاءت في المرتبة الحاديّة عشر في الاستفتاء.

وسياتي الحديث عن هذا الموضوع لاحقاً - وفي 22 و24 جانفي الماضي 2004 قام "معهد سبر الرأي العام" في فرنسا لفائدة جريدة "لوموند" "LEMONDE" اليوميّة المسائيّة الفرنسية الواسعة الانتشار ومجلة "LA VIE" "الحياة" الكاثوليكية لمعرفة رأي المعلمين والأساتذة فيما يتعلق بالسماح أو عدم السماح بإدخال الرموز الدينية في المدارس والمعاهد الفرنسية

"COLLEGE ET LYCEE" وتقول جريدة "لوموند عدد 5 فيفري 2004 أن الأغلبية من الأساتذة والمعلمين مع الصرامة إزاء منع الحجاب الإسلامي في المؤسسات والمدارس العمومية - وكان هذا الاستفتاء قد جرى بواسطة الهاتف وذلك عشية النقاش في البرلمان الفرنسي الذي جرى في 3 فيفري وشمل هذا الاستفتاء كافة التراب الفرنسي وضّم (405 معلّم في الكوليج) والأساتذة في الثانوية العمومية الرسمية - كانت خلاصة هذا الاستفتاء التي جاءت مماثلة لاستفتاء ديسمبر 2003 - وتبيّن من خلال هذا الاستفتاء أن 69% من الرأي العام الفرنسي مؤازرا ومؤيدا لقانون منع الرموز الدينية في المدارس العمومية والمستهدف بالدرجة الأولى هو الحجاب الإسلامي - وثار جدل مصطلح الرموز الدينية - "SIGNE RELEGIEUX" البعض يفضل استعمال الرموز الظاهرة أو المرئية "VISIBLE" والبعض يفضل مصطلح "OSTENSIBLE" كما قدمها بيرنارد ستازي الوزير السابق ووسيط الدولة والذي تبنته الحكومة - والبعض من الأساتذة الذين شملهم الاستفتاء كانوا يرون أنه لا بدّ من منع الرموز السياسية أيضا في المدارس والثانويات العمومية إذ قال 72% من هؤلاء بهذه الفكرة إلا أن مشروع القانون لمنع الرموز لم يتبنى هذه الفكرة - فإذا كان هذا الاستفتاء يؤكد أن من بين 9 معلمين 4 منهم يريدون منع الرموز الدينية فغي المدارس الحكومية - نجد هؤلاء المعلمين

والأساتذة يؤكدون في الأخير أن الهمّ والمشكل الكبير الذي يواجهونه في حياتهم اليومية في المدارس والمعاهد العموميّة - هي مشاكل عديدة ولا تحتل العلمانية إلا المرتبة الحادية عشر من بين المشاكل التي يعاني منها هؤلاء المعلمون والأساتذة وخاصة في بعض المناطق الساخنة المدارس والمعاهد في مدن الضواحي وخاصة في "سان دوني" "ST - DENIS" و"نانتير" "NANTERRE" وغيرها من مدن الضواحي الباريسية - وهناك مشكلة الفشل الدراسي وخاصة وسط أبناء المهاجرين - وقد اعترف 85% من هؤلاء المعلمين والأساتذة أنّه لا توجد في أقسامهم فتيات مرتديات للحجاب - بل قال - 65% إنهم لم يصادفوا أبدا مشكلة هذا النوع منذ ممارستهم عملهم في التعليم.

بل عبّر 75% من هؤلاء عن رأيهم في قضية وجود فتيات مسلمات متحجبات واعتبروا ذلك أمرا مهما.

وكانت من بين الأسئلة التي طرحت على هذه العيّنة من الذين شملها الاستفتاء - هل أنت معارض أو مؤيد لقانون منع الرموز والشارات الدينية في المدارس العمومية - فأجاب 76% بأنهم يؤيدون منع هذه الرموز في حين عارض 24% هذا القانون - ورغم الضجة التي أثّرت وتثار حول الحجاب الإسلامي في فرنسا نجد الأساتذة والمعلمين الذين شملهم الاستفتاء لا يعتبرون

هذا الموضوع أمرا حيويا وليس شغلهم الشاغل - فالمشكل الأول بالنسبة لهم بناء على خبرتهم وممارستهم للتعليم نجدهم يعتبرون المشكل رقم 21 حياتهم المهنية وهو قضية الفشل الدراسي الذي يحول دون وصول أبناء المهاجرين إلى مستوى البكالوريا، ونادرا ما يصل الواحد منهم عتبة أبواب الجامعة.

فقد اعتبر 58% من هؤلاء أن الفشل الدراسي لهذه الشريحة والشريحة الاجتماعية الفرنسية المماثلة - وهو مشكلتهم الأولى والهم الأول والأكبر - وتحل العلاقات بين الأساتذة وأولياء التلاميذ الاهتمام الثالث كما عبّر ذلك 29% من الأساتذة والمعلمين في حين قل 22% أنّ ما يشغلهم الدرجة الأولى هو البرنامج الدراسي مقابل 16% تشغلهم قضية الأمن فقي المدارس والمعاهد اهتمامهم - وقال 14% إنّ مرتبات المعلمين والأساتذة هي من بين انشغالاتهم - أما 25% تشغلهم قضية التقاعد للمعلمين والأساتذة في المستقبل وخاصة بعد إصلاح نظام الضمان الاجتماعي وإدخال تعديلات عليه بحيث يتطلب في المستقبل مساهمة مدة 40 سنة في صندوق التقاعد حتى يحصل الإنسان على التقاعد في فرنسا - ولا يزال صندوق التقاعد الفرنسي يعاني صعوبات وعجزا ماليا مثله مثل "صندوق الضمان الاجتماعي" ويعمل المسؤولون الفرنسيون على إجراء

إصلاح لتدارك العجز المالي الذي يهدّد هذا الصندوق وبالتالي يهدّد المكاسب الاجتماعية للشعب الفرنسي في مجال الصّحة - وهو مكسب مهّدّ بالضيق إذ لم ينجح المسؤولون الفرنسيّون في إيجاد علاج للموضوع - يضمن للأجيال القادمة تقاعدا ومحترما وعلاجا صحيا في متناول الجميع كما هو الوضع حاليا.

رَفَعُ
عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

”المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية“

LE CONSEIL FRANÇAIS DU CULTE ”

.MUSULMAN

والرعاة النبي سيواجه في العام الدراسي 2004-2005

من يعرف من الداخل واقع تشكيل "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" يدرك لا محالة أنه من الصعب على قيادته التماسك وقيادة سفينة المجلس إلى برّ الأمان وسط الأنواء والعواصف، وفي بلد يغذيه الحقد التاريخي إزاء المسلمين.

"فاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" الذي وجد نفسه وسط تشكيلة من الهيآت الإسلامية جلّ أعضائها لا يشاطرونه في توجّهاته وفي أطروحاته الإسلامية - صعب عليه التأقلم مع هذا الوضع رغم أنه يحتل مكانة هامة في المجلس بحكم قواعده - فهو غير مرتاح لوجوده بين هؤلاء القوم وإن كان لا بديل له عن التعايش ضمن "فسيفساء" غير متجانسة الآراء والأفكار والتوجّهات، كما أن ضغط القاعدة يحتم عليه الظهور بمظهر المتصلّب والمستجيب لمطالب أعضائه وأنصاره وخاصّة فيما يتعلق بـ "معركة الحجاب" وهي "مربط الفرس" كما يقال. ولهذا نرى الاتحاد يستبق الحادث ويعلن عن موقفه أمام الجالية

الإسلامية فيما يتعلق بقضية منع الحجاب بدءاً من العام الدراسي القادم (2004 - 2005) وقد وجه رسالة للجالية بهذا الصدد حدّد فيها موقفه من الحجاب الذي درج ضمن الرموز الدينية التي تمّت المصادقة في البرلمان وفي مجلس الشيوخ على منعها في المدارس الفرنسية العمومية وقد طلب الاتحاد من الفتيات المسلمات المتحجبات اللاتي يستعدن للدخول العام الدراسي القادم أن يلبسن اللباس الذين يختارونه بما في ذلك بطبيعة الحال، وهذا يعني بداية الصّدّام مع الحكومة الفرنسية قبل الأوان.

فقد نشرت هذه الرسالة في صحيفة "لوموند" LE MONDE " 07/07/2004" كما تولت عدّة صحف فرنسيّة الحديث عن هذا الموقف المتصلب من قادة "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" الذي قد ينذر بتصعيد الموقف كما أكد ذلك الأمين العام لاتحاد عمّال التربية "SNPDEN" في فرنسا والذي اعتبر تصريحات:

"إتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" إزاء لرموز الدينية وفي طليعتها الحجاب هو بمثابة تحدّ للقانون الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي بغرفتيه والقاضي بمنع الحجاب في المدارس والمعاهد العمومية بدءاً من العام الدراسي القادم وعلّقت صحيفة "لوفيغارو" في عدد 5 جويلية على رسالة "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا قابلة" " UOIF SONTIENDRA LES ELEVES "

VOILEES" أي اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا يساند الفتيات المرتديات للحجاب، وأثناء هذا عقد في مدينة "ليون" اجتماع ضم العشرات من الأئمة لتدارس أوضاعهم ومستجدات الساحة الإسلامية في فرنسا - وقد أعلن هؤلاء الأئمة عن موقفهم إزاء الحجاب قائلين: إننا لا نفرض على الفتيات المسلمات خلع الحجاب أثناء الدخول المدرسي للعام المقبل - في حين عبر "المجلس الجهوي للديانة الإسلامية".

CONSEIL REGIONAL DU CULTE MUSULMAN - "

"C.R.C.M" عن دعمه القانوني والتكفل الدراسي بالنسبة للفتيات اللاتي قد يطردن من المدارس العمومية الرسمية التابعة للحكومة - غير أنّ هذه المواقف وخاصة منه موقف "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" لم ينل الإجماع من طرف الممثلين في "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" والاتحاد عضو بارز وفَعّال في المجلس، وفي مقدمة الذي لم يشاطروا موقف لاتحاد هو "مسجد باريس" حيث عميده رئيسا للمجلس وناطقا رسميا باسمه - وقد انضمت إلى مسجد باريس عدة هيآت إسلامية أعلنت عن موقفها المتعارض مع موقف "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" ومن هذه المنظمات الإسلامية "اللجنة التنسيقية للمسلمين الأتراك".

"وجمعيّة المسلمين الأفارقة وجزر القمر و"الأنثيل"
مستعمرات فرنسيّة فيما وراء البحار، وقد طالب هؤلاء جميعا في
بيانهم من أولياء تلاميذ المسلمين في فرنسا "تجنب الصّدّام وعدم
الاستسلام للاستفزازات التي تتبع طرد الفتيات المسلمات اللاتي
يمنتعن عن خلع الحجاب أثناء الدخول المدرسي القادم".

وأكدت هذه المنظمات جميعها عن تمسّكها بقانون العلمانيّة
في المدارس الفرنسيّة وتسعى هذه المنظمات عبر الوساطات لحل
هذه الإشكالية. وإذا فشلت كلّ الوساطات والطرق السلميّة - فإن
هذه الهيآت تجد نفسها مضطرة للالتجاء إلى المحاكم الإداريّة
للفصل في القضيّة، وتزويد المسلمين بمحاميين يتولون الدّفاع عن
حق المسلمين في ممارسة دينهم بكلّ حرّيّة.

ويبدو أن العام الدراسي القادم سيكون حامي الوطيس
بالنسبة للفتيات المسلمات المتحجبات المصمات على عدم خلع
الحجاب في المدرسة مهما كان الثمن ولو أدّى إلى الطرد. ولا
نعتقد أن المنظومة التربويّة الفرنسيّة ستخرج عن القانون الذي
صادق عليه الفرنسيون فيما يتعلق بمنع الحجاب في المدارس
والمعاهد العموميّة بدء من العام الدراسي (2004 - 2005) إنّها
إشكالية بالغة التعقيد - وكيف الحلّ؟

والقائل بأننا سنعلن عن إضراب في حالة ما إذا منعت أي فتاة مسلمة ترتدي "الباندانا" "BANDANA" وهو نوع من الغطاء على الرأس يحل محل الحجاب.

إن هذا التصريح الذي صدر من "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا وعضو "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" تلقاه التنظيم النقابي الوطني لأعضاء إدارة عمال التربية بقلق واعتبره تصريحاً استفزازياً يصعد من الموقف - وقد دعا "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" كافة الأسرة الإسلامية أن تفكر من الآن في كيفية التعامل بطريقة لينة مع قانون منع الحجاب الإسلامي في المدرسة الفرنسية العمومية - وعلى هذا الأساس فإن الاتحاد اختارياً لا يعطي تعليمات لتطبيق هذا القانون - والهدف الأساسي هو بالنسبة للتلميذ "المسلم" ألا يتخلى عن دراسته التي هي ثمينة بالنسبة لمستقبلهم - "أي لهؤلاء للتلميذات المسلمات المعنيات بالأمر".

كما يوصي الاتحاد أبناء المسلمين في فرنسا فيما يتعلق باللباس فأوصاهم بارتداء الثياب حسب أذواقهم دون الأخذ بعين الاعتبار الجهة التي تريد أن تفرض عليهم اللباس التي تريد - وتضيف رسالة الاتحاد إلى الجالية الإسلامية قائلة.

وإذا كان هذا اللباس يطرح مشكلا فإننا نشجع على الحوار البناء مع الأسرة التعليمية في المدارس والمعاهد الفرنسية العموميّة - ويتمنى الاتحاد بهذا الصدد الوصول إلى حلّ يحترم من جهة الاعتقاد الديني للتلاميذ المسلمين ومن جهة أخرى يحترم القانون الفرنسي الموجود حاليًا والذي ينص على منع الرموز الدينية وفي المقدمة الحجاب في المدارس العمومية، وتمنى اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا أن يتم الدخول المدرسي في العام القادم (2004 - 2005) بصورة طبيعية.

ولفت انتباه التلاميذ المسلمين إلى عدم ردّ الفعل المبالغ فيه واتخاذ مواقف استفزازية وتهورية والتي قد تتسبب في تهديد المكاسب المحصّل عليها، كما أن الاتحاد من جهة أخرى لفت انتباه المسؤولين الفرنسيين في مجال المنظومة التربوية ألاّ تلجئ إلى التفسير التعسفي للقانون سالكة بذلك طريقة الطرد العام والمطلق لكل من يرتدي رموزا دينية - وفي هذه الحالة فإن اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا "يكون مستعدّ لتقديم دعم معنوي ومساعدة قانونية للتلاميذ في حالة ما إذا أصبحوا عرضة للطرد التعسفي من طرف المنظومة التربوية، بل يفكر الاتحاد حتى في تقديم دعم دراسي " FONRNIER UN SOUTIENS " SCOLAIRE" لضحايا هذا التعسف".

اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا

يرجعو أبناء الجالية الإسلامية للبيئة!!

يخشى الاتحاد أن تسعى الأسرة التربوية الفرنسية إلى تفسير القانون وفق أهوائها وينجر عن ذلك اتخاذ إجراءات تضر بمصالح أبناء المسلمين خلال الدخول المدرسي في العام القادم.

وفي هذا الأثناء صرّح بيرنار ستازي رئيس لجنة حول العلمانية بأنه يأسف عن الأخطاء التي ارتكبت أثناء إعداد قانون منع الرموز الدينية - فالصحافة والسلطة العمومية لم ترفي هذا القانون سوى أنه قانون منع الرموز الدينية في المدارس العمومية في حين في القانون اقتراحات بناءه - فلو أننا أخذنا يضيف بيرنار ستازي في تصريح له "لوكالة الصحافة الفرنسية" A.F.P بعين الاعتبار مجموعة الاقتراحات نكون قد ساهمنا في خلق مناخ ملائم وصحّي خلال الدخول الدراسي لعامي 2004 - 2005 وعلى هذا نكون قد أعطينا ورقة لهم في أن يقولوا إن قانون حول العلمانية - هو قانون ضدّ الإسلام!!

رَفَعُ
عبد الرحمن المحمدي
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

الخاتمة

لعلنا من خلال أكثر من 100 صفحة من هذا الكتاب استعرضنا قضايا ومشاكل مسلمي فرنسا وما يواجهونه من تحديات - ومشاكل المسلمين أو مسلمي فرنسا في فرنسا مشاكل عديدة ومتعددة ومتنوعة بتنوع عدد الجاليات الإسلامية في فرنسا - وهذا هو قدر المسلمين في بلد علماني ومسيحي له إرث ثقيل مع الإسلام - إلا أن الهامش الديمقراطي في فرنسا سوف يسمح بحلّ العديد من المشاكل ومن يدوي أنه سوف يخرج من هذا البلد أناس مسلمون يصلحون في فرنسا ما أفسدته فرنسا في البلدان الإسلامية في عهدها الاستعمارية السابقة في الجزائر وفي أقطار المغرب العربي وربما داخل فرنسا نفسها والتطورات في السّاحة الإسلامية في فرنسا تنبئ بذلك لفرنسا التي كان فيها مسجد واحد إلى غاية الثمانينات نجدها اليوم تتمتع ب أكثر من 20 مسجد أو آلاف المُصلّيات وهناك مشاريع جديدة في الطريق وهذا إن دل على شيء فإنّما يدلّ على التطور لصالح مسلمي فرنسا.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

- 1 - "الأهرام" القاهرية - 3 جانفي 2004.
- 2 - "الحياة" الصادرة في لندن - 7 جانفي 2004.
- 3 - "روز ليوسف" مجلة مصرية - 3 جانفي 2004.
- 4 - "الخبر" الجزائرية - 14 جانفي 2004.
- 5 - "الشرق الأوسط" السعودية - الصادرة في لندن 12 جانفي 2004.
- 6 - "القدس العربي" الصادرة في لندن 7 / 1 / 2004.
- 7 - "الإسلام والمسلمون في أوروبا الغربية" سعدي بزيان.
- 8 - "منشورات دار الحكمة" الجزائر سنة 1993.
- 9 - "الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا" سعدي بزيان،
"منشورات ثالثة" الجزائر سنة 1997.
- 10 - فرنسا والأديان السماوية - "حسين عبد القادر" إصدار
"مركز الدراسات العربي الأوروبي" باريس ط -
1 - 1998.

- 11 - الوسط "الأسبوعيّة - الصادرة في لندن" - 12 جانفي 2004.
- 12 - "روز اليوسف" المصرية 18 جانفي 2004، القاهرة.
- 13 - "الأوروبية" "ALEUROPIYA" وهي مجلة شهرية تصدر عن "قسم الإعلام في" اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا" العدد 37 جانفي 2004.
- 14 - مجلّة "الدعوة" السعودية عدد 26 فيفري 2004.
- 15 - الأهرام القاهرة 4 فيفري 2004.
- 16 - مآف كامل عن الإسلام في فرنسا في مجلّة "النور" الصادرة بلندن عدد مايو 2004 - وشارك فيه سعدي بزيان ببحث حول "إنشاء" المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية "خطوة أولى لخطوات قادمة أكثر فعالية".
- 17 - مجلّة "رؤي" العدد 3 - 4 سبتمبر 1999 والصادرة في باريس.

المصادر باللغة الفرنسية:

- 1 – "LE MONDE DES RELIGIONS" N4 – MARS – AVRIL 2004
PARIS.
 - 2 – "MARIANNE" 5 – 11 MAI 2003 PARIS.
 - 3 – "FIGARO" 24 DE CEMBRE 2003.
 - 4 – "LE MONDE" 11 AVRIL 2003.
 - 5 – "LE MONDE" 12 FEV 2004.
 - 6 – "LE FIGARO" 8 FEV 2004.
 - 7 – "LE POINT" 29 JANVIER 2004.
 - 8 – "RACINES D'AUTREMED – FEV 2004".
 - 9 – "DES FILLES COMME LE SAUTRES AU – DE LA
FOULARD".
 - ENTRETIENS AVEC VERONIQUE GIRAUD ET – YVES
SINTOMER – ED – LADE COUVERTE"
PARIS 2004.
 - 10 – "LE MONDE 2 – NOVEMBRE 2003".
 - 11 – LE MONDE – 6 / 1 / 2004.
 - 12 – LE FIGARO – 17 / 6 / 2003.
 - 13 – LE FIGARO MAGAZINE 6 / 9 / 2003.
 - 14 – RACINE D'AUTREMED – FEV 2004.
- الصادرة في شمال فرنسا "ROUBAIX".
- 15 – NICE MATIN – 9 FEV 2004.
 - 16 – HALLAL MAGAZINE – JANVIER – FEV 2004.

وحديث مع الباحث الإسلامي الصادق مؤلف وناشر عدة كتب
ومقالات عن الإسلام والمسلمين في فرنسا.

17 -- L'EXPRESS – 26 / 1 / 2004.

" LE FIGARO 13 MAI 2004".

حديث مطول لوزير الداخلية حول الإسلام الفرنسي.

18 – LE JOURNAL DU DIMANCHE 9 MAI 2004.

19 – LE FIGARO 2 MAI 2004.

20 – "LE FIGARO 7 MAI 2004".

21 – "LE POINT" 22 AVRIL 2004.

22 – "LA CROIX" 9 MARS 2004.

23 – DOUNIA BOUZAR – SATDKADA.

"L'UNE VOILEE. ET L'AUTRE PAS/ LE TEMOIGNE DE DEUX
MUSULMANS FRANCAISES".

ED – ALBIN MICHEL 2003 PARIS.

دنيا بوزار هي حاليا عضوة في "المجلس الفرنسي للديانة
الإسلامية" واستقالت أخيراً.

24 – LE FIGARO 28 MAI 2004.

25 – "L' ISLAM DE France REVUE TRIMESTREIL N 3 – 1998 –
ED – L'HARMATTAN - PARIS".

وهي مجلة بالفرنسية ولم تعمّر طويلاً.

"LE MONDE" 3 JUILLET 2004.

فهرس الكتاب

- مقدمة:..... 03
- قالوا عن الحجاب الإسلامي في فرنسا..... 09
- الجذور التاريخية لمعركة الحجاب في فرنسا..... 11
- صدى معركة الحجاب في فرنسا عربيًا وعالميًا..... 32
- قضية الحجاب في فرنسا بين شيخ الأزهر ومعارضيه
وأنصاره في مصر - وخارجها..... 48
- الفرنسيون وإشكالية الوجود الإسلامي فوق تراب
الجمهورية من معركة الحجاب إلى معركة الأئمة السلفيون
"الأصوليون"..... 73
- أقوال وآراء لمتقنين عرب في الحجاب..... 91
- الإعلام الفرنسي والإسلام عناوين متعددة وعداء مشترك ضد
الإسلام..... 107
- المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية التي تواجهه..... 121
- التحديات التي تواجهه في التنظيم الإسلامي الفرنسي"..... 123
- المسلمون الفرنسيون العلمانيون في مواجهة "المجلس
الفرنسي للديانة الإسلامية"..... 137
- حديث عن ضرورة إنشاء مدارس خاصة للمسلمين في
فرنسا..... 151

- 159.....ملاحق -
- 161... وثيقة حول تأسيس "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" -
- 171..... صورة الإسلام والمسلمين في المجتمع الفرنسي -
- 173 الفرنسيون والإسلام -
- بيان المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث حول قضية
الحجاب.....177 -
- موقف المعلمين والأساتذة الفرنسيين من الرموز الدينية
في المدارس العمومية.....183 -
- "المجلس الفرنسي للديانات الإسلامية" والرهان الذي سيواجهه
في العام الدراسي 2004-2005.....189 -
- "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" يؤكد معارضته في
رسالة وجهة للجالية الإسلامية لقانون منع الحجاب
في المدارس الفرنسية.....195 -
- الخاتمة:.....197 -
- مصادر الكتاب باللغتين الفرنسية والعربية:.....199 -
- فهرس الكتاب:.....203 -

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

طبع بمطبعة دار هومه

الهاتف: 021.94.41.19 / 021.94.19.36 / الفاكس: 021.94.17.75

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com